وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

كلية: العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم : الإعلام والاتصال

العنوان:

أخلاقيات الصحافة في ظل تكنولوجيات الاتصال الحديثة، دراسة حالة الصحفيين في غرداية، وفقا لنظرية القائم بالاتصال.

مذكّرة مقدمة لاستكمال متطلّبات نيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال

تخصص: الاتصال والعلاقات العامة

إعداد الطالبين:

- الحاج الناصر حسين
- بن دريسو محمد

إشراف:

د. طوالبية محمد

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
كريمة قلاعة	جامعة غرداية	رئيسا
طوالبية محمد	جامعة غرداية	مشرفا مقررا
بقور صابر	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2021– 2022

الإهداء

قال صلى الله عليه وسلم" :اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع و من قلب لا يخشع ومن نفس لا تشبع و من دعاء لا يسمع."

الحمد لله و الشكر على تيسيره وتوفيقه .

اللهم لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة

نتقدم بجزيل الشكر إلى جميع من كان سببا في إتمام هذا البحث و مد لنا يد العون و زودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث كما لا ننسى كل من زرع التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات و التسهيلات والأفكار والمعلومات كما نشكر أساتذة العلوم الإنسانية وعلوم الاعلام والاتصال.

ونخص بالذكر أستاذنا المشرف السيد طوالبية محمد والذي كان لنا بمثابة الأب بنصائحه ومساعدته ودعمه لنا وتبسيط السبل أمامنا في إنجاز هذا العمل

ونشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

ونخص بالذكر الصحفيين الذين ساهموا معنا والذين استقبلونا أحسن استقبال.

ونشكر كل من أطفأ شمعة حياته ليوقد شمعة العلم لكم منا أسمى عبارات الاحترام والتقدير وخالص آيات العرفان والامتنان

ملخص الدراسة

تطرقنا في دراستنا إلى موضوع أخلاقيات الصحافة في ظل تكنولوجيات الاتصال الحديثة حيث أجرينا دراسة حالة على المراسل الصحفي لقناة "نوميديا نيوز" من ولاية غرداية، قصد معرفة مدى التزام المراسل الصحفي الجزائري بأخلاقيات الصحافة ومدى توظيفه للوسائل الاتصالية الحديثة وللتعمق أكثر في الحالة المدروسة قمنا بتوظيف المنهج العلمي المتمثل في دراسة الحالة والمنهج الاثنوجرافي اللذان ينتميان للبحوث الكيفية، وقد قمنا بطرح الإشكالية التالية: ما مدى التزام القائم بالاتصال في المناطق المغلقة بأخلاقيات المهنة الصحفية في ظل طغيان استخدام مواقع التواصل الاجتماعي؟.

نهدف من خلال هذه الدراسة الى تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها أخلاقيات الصحافة في الجزائر اثر التطور التكنولوجي الناتج عن ظهور الانترنت والاغراق المعلوماتي الذي أحدثه ما فرض بيئة جديدة على القائم بالاتصال وفيما إذا كان المراسل يعتمد عليها كمصدر للمعلومات أم لا، كذلك نهدف من خلال هذه الدراسة الى تحليل المراحل التي مر بها الاعلام في الجزائر في مدى مواكبته للتطور الحاصل في مجال الصحافة.

وأبرز ما توصلت اليه هذه الدراسة: غياب ضوابط فعلية لقناة نوميديا نيوز فيما يخص استخدام الصحفي لمواقع التواصل الاجتماعي وأن السياسات التحريرية للقنوات يعتبر عامل لولوج الصحفي لهذه المواقع نظرا للضغوطات التي يتعرض لها والتي تحد من حريته رغم أن هذه السياسات التحريرية تتعارض مع قانون الاعلام، كذلك توصلنا الى أن التطور التكنولوجي لا يعد سببا لعدم الالتزام بأخلاقيات المهنة بقدر ما أن المعايير الذاتية والمهنية هي العامل الأساس في مدى التزام القائم بالاتصال بهذه الاخلاقيات.

الكلمات الدالة: أخلاقيات الصحافة، القائم بالاتصال ، تكنولوجيات الاتصال الحديثة

Summary

In our study, we focused on the issue of journalism ethics in light of modern communication technologies, where we conducted a case study on the journalist reporter for the "Numidia News" channel from the state of Ghardaia, to know the extent of the Algerian reporter's commitment to journalism ethics and the extent to which he employs modern means of communication. The scientific represented by the case study and the ethnographic approach belong to qualitative research, and we have posted the following problem: What is the extent of the reporter’s commitment in closed areas to the ethics of the journalistic profession in light of the tyranny of using social networking sites?

We aim through this study to shed light on the challenges faced by the ethics of journalism in Algeria following the technological development resulting from the emergence of the Internet and the information dumping caused by what imposed a new environment on the communicator and whether the reporter relies on it as a source of information or not, we also aim through this The study analyzes the stages that the media in Algeria has gone through in keeping pace with the development in the field of journalism.

The most prominent findings of this study: the absence of actual controls for Numedia News channel regarding the journalist’s use of social networking sites, and that the editorial policies of the channels are a factor in the journalist’s access to these sites due to the pressures he is exposed to that limit his freedom, although these editorial policies conflict with the media law, as well. We concluded that technological development is not a reason for not adhering to professional ethics as much as subjective and professional standards are the main factor in the extent of the commitment of the person in contact with these ethics.

Key words:, modern communication technologies, Journalism ethics, the reporter

فهرس المحتويات

الإهداء

ملخص الدراسة

مقدمة **1**

الفصل الأول: القضايا المنهجية **4**

أولا: فيما يتعلق بالإشكالية و الفرضيات 5

الإشكالية 5

ثانيا : القيمة الأبستمولوجيا للدراسة 7

3)- أهمية الدراسة: 8

4)- الإسقاط النظري للدراسة: 9

أ)- نظرية القائم بالاتصال: 9

ب)- نظرية المسؤولية الاجتماعية: 14

5)- الدراسات السابقة: 19

5)- صعوبات الدراسة 21

الفصل الثاني: الإطار النظري **22**

I) العمل الصحفي الحرية أم التقيد إشكالية أخلاقية 24

أولا: ما الذي ينبغي أن نفهمه من أخلاقيات ممارسة العمل الصحفي 24

1)- بين الماهية والأهمية 24

2) - لماذا العمل الصحفي أصلا؟ 28

3)- النشأة التاريخية مخاض الصعوبات و صعوبة المخاض 29

ثانيا : المبادئ الأساسية الأولى 32
1)- أخلاقيات العمل الصحفي من أين تأتي 32
2)- مواثيق الشرف و قواعد السلوك المهني: 34
3)- أخلقة الإعلام الجديد: 36
4)- إشكالية الصحافة الصفراء 39
ثالثا : أخلاقيات العمل الصحفي في الجزائر 41
1)- نظام الإعلام بين المصلحة العامة وتوجه السلطة 41
2) - قوانين الإعلام أداة السلطة المتمكنة 44
3)- حقيقة الانفتاح الإعلامي 47
4)- تغطية البعيد عن أعين السلطة 49
I I) - القائم بالاتصال بن حراسة البوابة و الانفجار المعلوماتي 51
أولا: من هو القائم بالاتصال؟.....51
1)- المراسل الصحفي الملتزم اجتماعيا: 51
2)- المحرر الملتزم مهنيا: 52
3)- رئيس التحرير والتزام الأجندة:.....53
4)- هل تتنافى الحرية مع أخلاقيات المهنة 55
ثانيا : الحراسة ضمن الوسيلة خارج المضمون 57
1)- تعريف تكنولوجيات الاتصال 57
2)- تطور وسائل التعبير : 61

3)- صناعة المحتوى: 63

)- الحرية المزعومة.....64

ثالثا: تأثير تطور الوسيلة على الأداء الإعلامي التقليدي 67

1)- أين هي الوسيلة التقليدية: 67

2)- هل يرتقي المواطن إلى مستوى الصحفي: 68

3)- قيمة مصادر الخبر:.....72

4)- الاعتماد المتبادل: 73

الفصل الثالث: الإطار التطبيقي 79

I) فيما يتعلق بالمنهج 79

1) حدود الدراسة 79

2) منهج الدراسة.....79

3) أدوات البحث 79

4) المجتمع والعينة.....79

II) الجانب التطبيقي للدراسة.....79

I) فيما يتعلق بالمنهج 80

1) حدود الدراسة 80

2) منهج الدراسة.....80

3) أدوات البحث 80

4) المجتمع والعينة 81

II) الجانب التطبيقي للدراسة.....82

1) أخلاقية الالتزام و جاذبية الالتزام 82
2) سمات القائم بالاتصال في غرداية 83
3) ما الذي فعله الإعلام الجديد بالعمل الصحفي.....86
4) تأثر القائم بالاتصال بأخلاقيات المهنة 88
5) تأثير البيئة الاجتماعية بمدى التزام الصحفي بأخلاقيات المهنة.....90
6) الممارسة الإعلامية للمراسلين في البيئة الإلكترونية.....92
7) – الالتزام مرتبط بالمؤسسة 93
8) – الالتزام ليس ضررا بعد الشعور بالمبالاة.....94
خاتمة 96
قائمة المصادر و المراجع:.....99

مقدمة

للإعلام دور مهم في خلق حالة من العولمة بين شعوب العالم المختلفة لتتكون صداقات فيما بينهم ويصبحوا على اطلاع على كل المستجدات و الأحداث التي تجري في بلدان بعضهم وتتجاوز بذلك الحدود الجغرافية وتعكس ما يجري في داخل كل بلد، بالإضافة لذلك فإنّ الصحافة تعتبر بمثابة مستوعب للمعلومات لتعليم الناس بكل ما هو جديد من أحداث، ومن كل هذا نجد أن للصحافة أثر قوي في التأثير بمسار حياة وطريقة تفكير البشر سواء بالإيجاب أو بالسلب، و لا تعتبر الصحافة سطتا رابعة ، لأن هذا الوصف يقلل و ينقص من حقها و إنما الوصف الصحيح لها هو أنها تعتبر مصدر كل السلطات ، فهي أصل الأعمال في تقسيم السلطات لما لها من قدرة على تشكيل وتوجيه الرأي العام.

وتلعب وسائل الإعلام دورا كبيرا في توجيه وترقية المجتمعات وتطويرها إن توفرت لها الأرضية المناسبة لذلك، فهي تحتاج لمساحة الحرية من أجل عرض أفكارها و آرائها حول القضايا التي تمس الفرد و المجتمع، فحرية التعبير هي ممارسات تحكمها العديد من العوامل السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، كما أنه من أجل إيجاد الأرضية المناسبة لها لا بد أن تتحرر من الحواجز المادية والسياسية ، فالممارسة الإعلامية سواء (المسموعة أو المكتوبة أو المرئية) لها تأثير جماهيري واسع نظرا لانتشارها وبالتالي وجب أن نجد ممارسة حرية التعبير و الرأي دون حواجز وموانع لذلك، وقد أقرت العديد من الدساتير الموجودة في العالم على حق الجمهور في التعبير عن رأيه و معتقداته.

وساهمت تكنولوجيات الاتصال الحديثة في تبلور الوعي الديمقراطي لدى العديد من المجتمعات التي يبحث فيها عن المزيد من الحرية و التعددية و التنوع في وسائل الإعلام، وحرية الوصول إلى المعلومات و تداولها و حرية إصدار الصحف و النشريات والبث الإذاعي و التلفزيوني و السنيمائي، وحرية امتلاك الوسائل الاتصالية مع ضمان حرية العمل دون التعرض لضغوطات مهنية و ضمان حرية التنظيم المهني و النقابي للعاملين، مع إلزامية وجود ضمانات دستورية و قانونية مؤسسية لحماية حرية التعبير عن الرأي من تجاوزات الحكومات وأصحاب النفوذ، كما أنه يتوجب توفر أرضية تحمي العاملين في المؤسسات الإعلامية من بطش المسؤولين و المسيرين فيها وضمان حرية العمل لهم ورسم الحدود الهنية بينهم، وعلى الصحفيين أنفسهم أن يعرفوا حقوقهم من واجباتهم و متطلبات المهنة و

أخلاقياتها ، من أجل معرفة ما يتوجب عليهم و ما يجب أن يتفادوه فهو أمر ضروري من أجل تحديد علاقاتهم بالمؤسسة وجمهورها الخارجي.

و تعتبر المنظومة الإعلامية في الجزائر جديدة مقارنة بنظيراتها في الدول المتقدمة و ذات التجربة الواسعة في التعامل مع حرية الصحافة و أخلاقيات المهنة، فلا يخفى على أحد أن انطلاقة الإعلام الجزائري الحقيقة كانت بداية التسعينيات، فكانت أمام تحديات و رهانات كثيرة ، و لربما من أكثرها كيفية حفاظها على المكسب الذي حققه والمتعلق بالتعددية، إلا أنها كانت عويصة على المهنيين من حواجز و عوائق مهنية، فكان لا بد من الالتفاف إلى كيفية بناء منظومة إعلامية ترتكز على أسس ومبادئ و أخلاقيات من أجل رفع مستوى الإعلام وفي نفس الوقت من أجل حماية الصحفيين من بطش أصحاب النفوذ.

ويعتبر من أسباب تطور الإعلام الغربي و تفوقه على المنظومة الجزائرية وجود مواثيق وقواعد و أخلاقيات لتنظيم العمل الصحفي، وتسييره في وقت تغيب هذه المواثيق والأخلاقيات في الجزائر وهو ما أدى إلى الرفع من المستوى المهني لدى الصحفيين في الدول المتقدمة ، كما من الضروري على الصحفي أن يتعرف على مثل هذه المواثيق الأخلاقية من أجل أن لا يحول مكسب التعددية وحرية التعبير إلى نقمة بعد أن كانت نعمة و مكسبا للصحافة في الجزائر ، فمن شأن هذه المواثيق أن ترفع من الأداء المهني للصحفيين و أن تساهم في توطيد العلاقة بين المؤسسة الإعلامية و الصحفية مع جمهورها ، ويعتبر الالتزام بالمواثيق الإعلامية من أهم الدلائل التي تدل على احترافية الصحافة في بلد على حساب الآخر.

بناء على ما ذكرنا تبلور تصورنا للدراسة التي سنحاول فيها فهم الصحافة الجزائرية و كيفية عملها ومدى التزامها بأخلاقيات المهنة الإعلامية وكيفية استغلالها لمكسب التعددية الذي ربحته الصحافة الجزائرية، و ركزنا بصورة أساسية على المراسل الصحفي و مدى التزامه بأخلاقيات المهنة الإعلامية ، و فهم طريقة عمله و مدى اطلاعه على حقوقه وواجباته ، مع ابراز دور تكنولوجيات الاتصال الحديثة في الأداء المهني لدى المراسل وهل استعمال الصحفي لهذه التكنولوجيات يؤدي إلى إشكالات مع المؤسسة التلفزيونية التي يعمل فيها، مع محاولة فهم ما إذا كانت أخلاقيات و ومواثيق وقوانين الإعلام تعتبر عائقا أمام ممارسة الصحفي المراسل لمهامه.

و تحقيقا لما تمت الإشارة إليه آنفا، فإننا طرحنا لموضوعنا إشكالية " **ما مدى التزام المراسل الصحفي في المناطق الداخلية بأخلاقيات المهنة الصحفية في ضل طغيان استخدام مواقع التواصل الاجتماعي؟**" وهو ما استلزم وضعنا للخطة التالية و التي تناولنا فيها في الفصل الأول الإطار المنهجي و الذي تم التطرق فيه للإجراءات المنهجية (من إشكالية، تساؤلات، فرضيات، أهداف الدراسة و أهميتها ،أسباب اختيار الموضوع، حدود الدراسة ، المنهج و مجتمع الدراسة وعينته، الدراسات السابقة والإسقاط انظري، والصعوبات التي واجهت الباحث أثناء درسته.

و في الفصل الثاني التي كان فيه الاطار النظري للدراسة والذي تحدثنا فيه عن أخلاقيات الاعلام و العمل الصحفي و المراحل التي مر بها و القوانين التي مرت عليه وكيف أصبح شكل الاعلام مع تكنولوجيات الاتصال الحديثة، و التحديات الأخلاقية التي تواجهه مع التركيز في دراستنا على القائم بالاتصال، ومدى تأقلمه مع هذه التكنولوجيات الحديثة و كذا احترامه لأخلاقيات الاعلام من عدمها.

و في الجانب التطبيقي وعلى غرار الفصول الأخرى التي كانت نظرية أخذتنا على عاتقنا في الفصل الإجابة عن ما ينبغي الممارسة الإعلامية و الاخلاقيات التي يجب اعتمادها واحترامها و خاصة مع التطور التكنولوجي مع ابراز الدور المحوري للقائم بالاتصال ومدى التزامه بأخلاقيات الصحافة، و مدى تأثير البيئة الاجتماعية فيه ودوره اتجاهها ، مع محاولة فهم ما إذا كانت هذه الأخلاقيات والقوانين المنظمة للإعلام مساهما في تطوير العمل الصحفي أم مقيدا له.

و جاءت خاتمة الدراسة لتلخيص أهم الأفكار و النتائج و التي جاء بها كل فصل، وتقديم الإجابات حول التساؤلات التي طرحت

الفصل الأول: القضايا المنهجية

أولا: فيما يتعلق بالإشكالية و الفرضيات

1) إشكالية الدراسة
2) تساؤلات الدراسة
3) الفرضيات
4) مصطلحات الدراسة

ثانيا : القيمة الأبستمولوجيا للدراسة

1) قابلية الإنجاز
2) أهداف الدراسة
3) أهمية الدراسة
4) الإسقاط النظري
5) الدراسات السابقة
6) صعوبات الدراسة

ثالثا : فيما يتعلق بالمنهج

1) حدود الدراسة
2) منهج الدراسة
3) أدوات البحث
4) المجتمع و العينة

أولا: فيما يتعلق بالإشكالية و الفرضيات

الإشكالية

تعتبر تكنولوجيات الاتصال الحديثة مستقبل الصحافة إلا أنها تواجه تحديات من أبرزها أخلاقيات الصحافة، ولهذا ارتأينا في دراستنا اختيار المراسل الصحفي لتمثيل مفهوم الصحافة فهو عين الصحافة في المجتمع وهو الأقرب الى الحدث من المذيع ورئيس التحرير، كما أن المراسل الصحفي لم يأخذ قيمته في الدراسات الإعلامية والصحفية بين الواقع بينما في الواقع يعتبر محور أساسي في عملية صناعة الخبر و لهذا قررنا أن يكون هو موضوع دراستنا فنلاحظ أن المراسل الذي يتحلى بأخلاقيات المهنة الإعلامية سينقل الخبر باحترافية وموضوعية الى المؤسسة الإعلامية ويبقى المراسل هو القائم بالاتصال الأول الذي يحثك بالخبر، فإن تخلى هذا المراسل بأخلاقيات المهنة في الميدان فإن الصحافة لن تواجه أخلاقيات المهنة.، لذلك فإن أهمية أخلاقيات المراسل تكتسي أهمية كبيرة كما أن الصحافة الغربية تعتبر أن الخبر الذي يأتي من الصحفي أكبر قيمة من وكالات الانباء. وعليه فإنه من الضروري على المراسل أن يتشبع بقوانين الاعلام وأن يتحلى بأخلاقيات المهنة الإعلامية ويلتزم بها ويعرف كيف يمارس مهنته في ضل هذه الاخلاقيات والقوانين وعليه نطرح الإشكالية الرئيس التالية:

ما مدى التزام المراسل الصحفي في المناطق المغلقة بأخلاقيات المهنة الصحفية في ظل طغيان استخدام مواقع التواصل الاجتماعي؟

2)– تساؤلات الدراسة

-ما هي معايير حارس البوابة؟

-هل هناك علاقة بين اتساع استخدام مواقع التواصل الاجتماعي والتزام المراسل بأخلاقيات المهنة؟

-ما هي السمات العامة للمراسل الصحفي في غرداية؟

-ما مدى انسجام المعايير المهنية التي تفرضها نظرية القائم بالاتصال وأخلاقيات المهنة؟

3)– الفرضيات

أ)– الفرضية الرئيسية

-المراسل الصحفي في المناطق المغلقة (غرداية) غير ملتزم بأخلاقيات المهنة الصحفية

ب)– الفرضيات الثانوية

- هناك علاقة بين عدم التزام المراسل الصحفي في ولاية غرداية والتطور التكنولوجي.
- المراسل في المناطق المغلقة أقل قيمة من المراسل في المناطق المفتوحة
- لا يوجد التزام حقيقي بأخلاقيات الصحافة لدى مراسل ولاية غرداية بعد الانتشار الواسع لتكنولوجيات وسائل الإعلام
- لم تعد المعايير الذاتية والمهنية التي حددتها نظرية القائم بالاتصال متوفرة في المراسل الصحفي في ظل الاستخدام المطلق لمواقع التواصل الاجتماعي
- أصبح الإعلام البديل المصدر الرئيسي للأخبار لدى الجمهور مما أفقد حارس البوابة قيمته الاجتماعية وبالتالي المهنية.

– تؤثر مواثيق أخلاقيات المهنة بشكل مباشر على القائمين بالاتصال وبالتالي على تدفق الأخبار.

3)– مصطلحات الدراسة:

- **تكنولوجيات الاتصال الحديثة:** هي جميع الأدوات والتقنيات الاتصالية والإعلامية الحديثة المساعدة في إنتاج وبث ونشر المادة الصحفية من طرف المراسل في الفاسبوك.
- **الصحفي:** هو المراسل الذي ينتقل إلى أرضية الميدان، أين يوجد الحدث أو الواقعة من أجلها نقلها إلى المؤسسة والمواطنين.
- **المؤسسة الصحفية:** وتتمثل في القناة التي نطاق بثها في الجزائر" قناة نوميديا"
- **أخلاقيات المهنة:** التزام المراسل الصحفي بالمصداقية أثناء تغطيته للمواضيع الإخبارية و الالتزام بالموضوعية و مع التقيد بضوابط وقوانين المهنة.
- **المسؤولية الاجتماعية:** وهي تقديم مصلحة المجتمع الذي ينشط فيه الفرد أو المؤسسة على مصلحته الشخصية والإيمان بقضايا المجتمع الذي ينتمي.

- **موقع فسبوك:** يعتبر من أهم مواقع التواصل الاجتماعية التفاعلية التي ذاع صيتها حاليا كونها تمكن المستخدمين من نشر مختلف المعلومات واستقبالها في آن واحد.

- **المناطق المغلقة:** ممثلة بمنطقة غرداية وتعني المناطق التي تكون فيها الاحداث أقل ديناميكية مقارنة بما هو موجود بالمناطق المفتوحة كالجزائر العاصمة.

ثانيا : القيمة الأبستمولوجيا للدراسة

1)– قابلية الإنجاز

إن تحديد دوافع اختيار موضوع الدراسة يساهم بشكل كبير في وضوح الأهداف و تحديد المسار السليم للبحث وسنقسم الأسباب إلى موضوعية وذاتية

1)– أسباب ذاتية

- الاهتمام الكبير بوسائل الإعلام و الاتصال وتقنيات الاتصال الحديثة لكونها مستقبل الوسائل الاتصالية بين المؤسسة و جمهورها الداخلي والخارجي
- الرغبة في إثراء الدراسات المتعلقة بأخلاقيات المهنة الإعلامية في ضل بروز وسائل اتصال جديدة من أجل تحويلها إلى مرجع يستفاد منه
- حداثة المواضيع المتعلقة بالنشر الإلكتروني و مدى تقبل القائمين بالاتصال لهذه الفكرة، وتوجهاتهم نحو استخداماتها في الجزائر
- التشجيع على الممارسة المهنية وفق ما تنص عليه أخلاقيات المهنة.
- إشعار المراسل بالمسؤولية اتجاه ما ينشره في تكنولوجيات الاتصال الحديثة

ب)– أسباب موضوعية

- إعداد مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص اتصال وعلاقات عامة
- سد ثغرات التساؤلات و الإشكاليات في هذا المجال
- مواصلة البحث في ميدان الاتصال والعلاقات العامة
- التعرف على كيفية نشر المضامين في وسائل الإعلام و الاتصال التفاعلية وفق ما تنص عليه أخلاقيات و قوانين الإعلام

- إثراء الدراسات الاتصالية بأخلاقيات وقوانين النشر في تكنولوجيات الاتصال الحديثة قصد توعية و إرشاد المراسل
- توضيح المفارقات الموجودة ما بين القانون النظري و ما مدى قدرة المراسل على العمل به.

2)– أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى

- فهم حالة محددة بإطار مكاني و زماني محددين.
- فهم كيفية تأويل المراسل في المناطق المغلقة للعمل الصحفي بشكل عام.
- الكشف عن واقع أخلاقيات المهنة الإعلامية في ضل تكنولوجيات الاتصال الحديثة في غرداية و التحديات التي تواجه الصحافة الإلكترونية.
- التعرف على مكانة الصحافة الإلكترونية لدى القائم بالاتصال في المؤسسة الإعلامية
- معرفة مدى قدرة المشرع الجزائري على مواكبة التطورات التكنولوجية، وتحديث قانون الإعلام كلما اقتضت الحاجة.
- العمل على تطوير العمل الصحفي، وتوعيتهم بمخاطر عدم الالتزام بأخلاقيات المهنة الإعلامية.
- معرفة طرق عمل الصحافة الإلكترونية وكيفية ممارستها من طرف المراسلين في غرداية
- التعرف على مستقبل الصحافة الإلكترونية في ظل التغيرات التكنولوجية الحديثة
- السعي إلى إثراء الدراسات الأكاديمية في مجال علوم الإعلام والاتصال.

3)– أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة في المتغيرين الأساسيين المتمثلين في كل من أخلاقيات المهنة الإعلامية و
- وتقنيات الاتصال الحديثة، حيث يمثلان قلب اهتمامات الإعلام المعاصر.
- الاهتمام المتزايد بتكنولوجيات الاتصال الحديثة وتقنياته حيث أصبح امتلاك هذه التكنولوجيات

- في العصر الحالي يمثل ضرورة ملحة وأساسا في المجتمعات، وبالتالي لابد من ضوابط أخلاقية
- للعمل بها.
- ضبط حقوق وواجبات الصحفي ضمن ما تسمح به المعايير الاجتماعية الأخلاقية.
- ضرورة وعي القائم بالاتصال بأخلاقيات المهنة الإعلامية، لتجنب الرقابة العمومية التي تفرضها السلطات المهنية على الصحفي أثناء تأدية مهامه.
- معرفة كيفية أداء المهنة الإعلامية في الجزائر من خلال احترام المبادئ والأخلاق العامة للمجتمع الجزائري، التي من شأنها أن تساهم في رفع الأداء المهني للقائم بالاتصال.
- إضافة قيمة لدارسات الإعلام والاتصال الجزائرية و للمنطقة المحلية التي تمثل قيمة تاريخيه وثقافية للوطن

4)- الإسقاط النظري للدراسة:

تتميز دراستنا بوجود نظرتين تشرحان المتغير التابع للدراسة وهما نظريتا القائم بالاتصال والمسؤولية الاجتماعية

أ)- نظرية القائم بالاتصال:

يعتبر كل شخص عامل في بناء الرسالة الإعلامية أو تشكيل الرسالة قائما بالاتصال و قد ظهر المفهوم أول مرة بمصطلح الناشر Publisher printer وهو الشخص المكلف بعملية إعداد وطباعة الصحف و الكتب، ثم بعد ذلك ظهر مفهوم المحرر الناشر Publisher Editer و الذي يتولى الإشراف و الجوانب الفنية في عملية التحرير، فالرسالة الإعلامية تمر بمراحل عديدة انطلاقا من المصدر إلى المتلقي وهي عبارة عن حلقات في سلسلة يتحكم كل فرد بحلقة وله الحق في نقل المعلومة كليا أو جزء منها أو إهمالها كليا و حتى في بعض الأحيان إضافة تغييرات و تعديلات قبل الحلقة الأخيرة، و القائم بالاتصال هو أحد العناصر الفاعلة في هذه الحلقات و التي تسمى بالبوابات.

➢ تعريف نظرية حارس البوابة:

يعتبر كيرت لوين kurtlewn صاحب الفضل في طرح وتطوير نظرية حارس البوابة، حيث يرى أن المادة الإعلامية تمر بمراحل حتى تصل إلى الجمهور المتلقي و أن القائم بالاتصال يتبع مجموعة من السياسيات التي تفرضها المؤسسة و قد تكون هذه السياسات معلنة أو مستترة و القائم بالاتصال ملزم بإتباع هذه السياسات [1]، وكلما طالت المراحل التي تقطعها الأخبار لكي تظهر في الوسيلة الإعلامية تزداد فيها فرص إدخال تعديلات عليها.[2]

و يعرف القائم بالاتصال أو حارس البوابة من طرف الدكتورة رشتي على أنه " الصحفيون الذين يقومون بجمع الأنباء وهم مصادر لأنباء الذين يزودون الصحفيون بالأنباء، وهم الأفراد الذي يؤثرون على إدراك و اهتمام آخرين من الجمهور بمواد إعلامية، كلهم يعتبرون حراس للبوابة في نقطة معينة"

ويقصد بحارس البوابة أيضا أنه المراقب للرسالة الإعلامية في مختلف خطواتها، فيعدل فيها وفق القيم والمبادئ سواء من رئيس التحرير أو بسبب السياسة التحريرية، وهي من الأسباب التي قد تساهم في تغيير شكل الرسالة"، كما يعتبر حراس البوابة رجال الأعمال الذين يقومون بجمع الأخبار والمعلومات و هم مصادر الأنباء الذين يزودون الصحافيين بالأنباء وقد يعتبرون أفراد الجمهور الذين لهم القدرة على التأثير في الأفراد. فحارس البوابة يمكن أن يكون رئيس التحرير في المؤسسة، الصحفي و أي شخص يمكن أن يحذف ويضيف في المعلومة[3].

ويعرف حارس البوابة على أنهم الأشخاص العاملين في وسائل الإعلام الذين لديهم القدرة على التحكم في ما يصل للجمهور أو المتلقي من مضامين إعلامية و أنها مهمة يقوم بها رجل الإعلام،

---

[1] كمال الحاج، **نظريات الاعلام والاتصال**، منشورات الجامعة الافتراضية السورية،د.ط،سوريا،2020،ص. 38،46.

[2] حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط.1 ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1998، ص.176.

[3] خيرة مكرتار، **دور حارس البوابة الإعلامية في ظل الإعلام الجديد**، الساورة للدراسات الإنسانية و الاجتماعية، جامعة بشار، المجلد 8، العدد 5 ، جوان 2017. ص.312.

وشبه بحارس البوابة الذي يقف على الباب ويسمح بدخول من يشاء ويرفض من يشاء فهنا تشبيه على أنه حارس يقف على بوابة الجماهير ويسمح بتمرير مواد إعلامية دون غيرها.[1]

و يتأثر القائم بالاتصال بمجموعة من العوامل التي تؤثر في قراراته ومن أبرز هذه العوامل:

- خصائص القائم بالاتصال:

وللقائم بالاتصال مجموعة من الخصائص العامة مثل الدخل و النوع و الطبقة الاجتماعية وغيره، وكذا مجموعة من السمات الفكرية و العقائدية. كما أن عدة دراسات توصلت إلى أن القائم بالاتصال في العادة ينتمي إلى الطبقة المتوسطة [2] كما أنه يتمتع بمجموعة من الخصائص الأساسية للقائم بالاتصال منها :

– المصداقية و الموضوعية:

حيث أن يتوجب على الباحث البحث والتقصي الجيد عن المعلومة قبل نشرها مع تنويع مصادر المعلومات كالحكومية و الخاصة وكذا اشرا المختصين في تقصي الحقائق مع العمل على إشراك المواطن كمصر للخبر و هذا التنوع من شأنه أن يساعد على تقديم معلومات وافية ومتكاملة حول الواقعة أو الحدث، كما أن يجب على القائم بالاتصال أن يوضح للجمهور الخبر من الرأي بمعنى أن يقدم الخبر كما هو وفي حال أراد ادخال الذاتية في نقل المعلومة يجب أن يشير إليها، مع الابتعاد عن الانحياز في نقل المعلومة بمختلف أشكالها سواء كان تحيزا في اصدار الحكم أو زاوية تصوير الحادثة أو في اختيار ضيوف البرنامج، وهذا من شأنها أن يجعل القائم بالاتصال محل ثقة من طرف الجمهور و الذي سيساهم ف قدرته على الإقناع والتأثير[3].

[1] نش عزوز ، **نظرية حارس البوابة**، محاضرات نظريات الإعلام و الاتصال، جامعة غرداية، 2019. ص.7.

[2] كمال الحاج، **نظريات الإعلام والاتصال**، الجامعة الافتراضية السورية، المرجع السابق.ص.39.

[3] كمال الحاج، **نظريات الإعلام والاتصال**، الجامعة الافتراضية السورية. المرجع السابق ،ص. 39،40.

– معاير المجتمع:

ويقصد بمعايير المجتمع القيم والمبادئ التي تحكمه حيث أن القائم بالاتصال يضطر في بعض الأحيان إلى التضحية بالسبق الصحفي بسب تلك القيم [1]، حيث أن المجتمع الذي يعمل فيه يجب أن يعمل على الحفاظ على القيم الثقافية و الاجتماعية السائدة في ذلك المجتمع، كما يرى الباحث "وارين بريد" أن القائم بالاتصال لا ينقل المعلومة كاملة في بعض الأحيان ليس إغفالا منه ولكن إحساسا بالمسؤولية الاجتماعية. [2]

– المعايير الذاتية للقائم بالاتصال:

تلعب الخصائص الشخصية للقائم بالاتصال دورا هاما في طريقة تفكيره واتخاذ قراراته[3]، كما يعد الانتماء مؤثرا في طريقة تفكير الفرد مع بيئته، كما أن القائم بالاتصال ينتمي إلى جماعات سواء كانت تعليمية، سياسية، اقتصادية. بمثابة جماعات مرجعية يشارك الفرد فيها الاتجاهات والدوافع.[4]

– المعايير المهنية للقائم بالاتصال:

يتعرض القائم بالاتصال في الكثير من الأحيان إلى ضغوطات مهنية بسب عدم توافق أفكاره مع توجهات المؤسسة التي ينتمي إليها وبالتالي يضطر إلى التأقلم مع سياسة تلك المؤسسة التي قد تحرف قصص أو تهمل أخرى وبالتالي على القائم بالاتصال معرفة توجه المؤسسة الإعلامية التي ينتمي إليها عن طريق قراءة الجرائد، محادثة زملائه أو عن طريق العاملين القدماء في المؤسسة، وخضوع القائم بالاتصال للمؤسسة الإعلامية لا يكون طواعية و إنما خوفا من منصبه أو تجنبا للعقوبات المختلفة التي يمكن أن يصدرها ملاك هذه المؤسسات.[5] ومن بين هذه الضغوطات الي قد يتعرض لها القائم بالاتصال سياسة المؤسسة الإعلامية ولتي في كثير من الأحيان قد لا يتوافق توجهها مع القائم

---

[1] خيرة مكرتار،" دور حارس البوابة الإعلامية في ظل الإعلام الجديد"، **الساورة للدراسات الإنسانية و الاجتماعية**، بشار، المجلد 8 العدد 5 ، جوان،2017 .ص.314.

[2]حسن عماد مكاوي، عاطف عدلي العبد، **نظريات الإعلام**، كلية الإعلام جامعة القاهرة، د.ط، مصر، 2007، ص. 299.

[3]خيرة مكرتار، **دور حارس البوابة الإعلامية في ظل الإعلام الجديد**، المرجع السابق.ص.314.

[4] حسن عماد مكاوي، عاطف عدلي العبد، **نظريات الإعلام**، المرجع السابق، ص. 299.

[5] خيرة مكرتار، **دور حارس البوابة الإعلامية في ظل الإعلام الجديد**، المرجع السابق ،.ص.314.

الاتصال في المؤسسة حيث أن المؤسسة قد ترتبط بمصالح معينة وبالتالي لن تسمح بنشر ما قد يؤثر في تلك المصالح، وقد تكون متعلقة بالنظم الإدارية وضغوط الإنتاج، وهذا يقودونا إلى أن القائم بالاتصال الأساسي هو صاحب العمل و هو المؤشر الرئيسي في نقل الخبر ولهذا نجد في كثير من الأحيان تحريف بعض الموضوعات و إهمال قصص معينة. كما أن القائم بالاتصال قد يتعرض لضغوطات تتمثل في مصادر الخبر حيث أن الدراسات أشارت إلى أن القائم بالاتصال يمكن أن يستغني عن جمهوره ولا يستغني عن مصادره وعليه فإن هذا من شأنه أن يؤثر الأخبار المعلومات التي يقدمها حيث أن مصادر المعلومات مثل وكالات الأنباء توجه الأخبار بطرق معينة فقد تعطي أهمية لخبر على حساب الآخر، كما أنها لا توسع وسائل الاتصال على راسليها توزيعا عادلا ما قد يؤثر في نوعية تقديم الخبر، ومن بين الضغوطات التي قد يتعرض لها القائم بالاتصال زملاؤه في العمل فإن عمل المجموعة يؤثر كثيرا على تقلص ضغوط العمل و يسود جو الأخوة و الاتحاد بين أفراد العمل ملا قد يجعل لفرد معتمدا على هذه الجماعة ودعمها المعنوي. كما أن القائم بالاتصال يجب عليه تقديم مضامين إعلامية تتماشى مع تطلعات الجمهور فصحيح أن القائم بالاتصال يؤثر على الجمهور ولكن حتى الجمهور يؤثر في كثير من الأحيان على القائم بالاتصال، فقد يضطر القائم بالاتصال إلى تنظيم لمحتوى وفق ما يرضي الجمهور وأنه يجب أن يحدد جمهوره بدقة حتى يستطيع التأثير فيهم.[1].

- مهارات القائم بالاتصال في ضل المنظومة الإعلامية الجديدة :

في ضل انتشار تكنولوجيات الاتصال و المعلومات واستخداماتها، برزت الحاجة إلى تطوير مهارة الصحفيين في استخدام هذه الوسائل المختلفة و التي أصبحت مطلبا في السوق الإعلامية و لهذا فإن الصحفيون في حاجة لهذه المهارات من أجل مواكبة تطورات العصر، ومن أهم المهارات التي يجب أن يكتسبها القائم بالاتصال هي المهارات الفنية والتقنية و التي تتزامن مع التطور التكنولوجي كالقدرة على استعمال الحاسب الآلي وبرامجه مع معرفة كيفية التعامل مع الأنترنيت و الريد الإلكتروني وبرامج الكتابة و إعداد و تركيب الصور والفيديوهات ومن بين المهارات التي يجب على الصحفيين أن يتعاملوا معها مصادر المعلومات ووكالات الأنباء، حيث أنه على الصحفي أن

[1] حسن عماد مكاوي، عاطف عدلي العبد، **نظريات الإعلام**، المرجع السابق. ص ص.300، 304.

يكتسب مهارات في جمع المواد وتحليلها والتحقق منها[1]، حيث أن الصحفيين لديهم مسؤولية خاصة فهم مسؤولون عما يكتبون وبالتالي يجب أن يحذروا مما يكتبون لأن ذلك له عواقب وتأثير على البشرية.[2]

- الانتقادات الموجهة لنظرية حارس البوابة:

كأي نظرية من النظريات لا تخلو من انتقادات موجهة إليها قصد تطوير تلك النظرية والعمل على معرفة مكامن الخلل فيها فإن نظرية حارس البوابة وجه لها انتقادات ولعل أبرزها أن دور حارس البوابة أكثر فاعلية في وسائل الإعلام التقليدية مثل التلفاز و الجريدة و تنقص فعاليته في الوسائل التكنولوجيا الحديثة حيث أن هذه الوسائل تسمح للجمهور بالتعليق على الأخبار والمدونات وبالتالي فإن القائم بالاتصال لن يتحكم في الرسالة الإعلامية كما يريد و سيضطر إلى نشر الحقيقة ولو نسبيا لأن الأفراد المتواجدين في موقع الحدث سيقومون بنفي و تأكيد الخبر، حيث أنه في وسائل الاتصال الحديثة لا يعتبر الصحفي القائم الوحيد بالاتصال فيها و إنما حتى المواطن يمكن أن يصبح صحفيا و هو ما يسمى صحافة المواطن حيث يقوم بنقل الأحداث والأخبار من عين المكان و بالتالي فإن المؤسسة الإعلامية و القائم بالاتصال فيها مضطر إلى نشر الحقائق حتى لا يتم نفيها من طرف المواطن المتواجدين فيعين المكان، حيث أن هذا يمكن أن يضر بسمعة المؤسسة الإعلامية ويفقدها مصداقيتها.

ب)– نظرية المسؤولية الاجتماعية:

– مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

للفهم السليم للنظرية سنتطرق إلى تقديم بعض التعاريف عن المسؤولية الاجتماعية، حيث يؤسس "**سيد عثمان**" لرؤية نفسية–اجتماعية إسلامية متكاملة، حيث يعرفها بأنها" مسؤولية الفرد أمام ذاته عن الجماعة التي ينتمي إليها وهي تكوين ذاتي خاص نحو الجماعة التي ينتمي إليها الفرد،

[1] خيرة مكرتار، **دور حارس البوابة الإعلامية في ظل الإعلام الجديد**، المرجع السابق ،ص. 322

[2] Nick COULDRY , MIRCA MADIANOU, AMIT PINCHEVSKI, **ETHICS OF MEDIA**, Palagrave, Macmillan Publishing Company , LONDON.2013.p.258.

وعبارة مسئول أمام ذاته تعني في الحقيقة مسئول عن الجماعة أمام الجماعة المنعكسة في ذاته"،أما اهتمام الغرب بالمسؤولية الاجتماعية فنستطيع أن نرصده في تيارين هما:

– التيار الأول:

مستمد من الدراسات النفسية، حيث يعرف المسؤولية الاجتماعية بتحديد مواصفات الشخص المسؤول اجتماعيا فيقول **"هاريس"** إنه شخص تتمثل فيه العناصر الآتية:

- يعني بالتزاماته تجاه الجماعة
- يعتمد عليه ويعمل دائما ما يعد به.
- يحقق الأهداف المرجوة ولا يحاول التميز عن الآخرين.
- شخص يفكر في مصلحته ومصلحة الجماعة. [1]

– التيار الثاني:

مستمد من دراسات العلاقات العامة والإدارة، وقد أشار **"جورج ستيز"** إلى أن هناك خمس نظريات رئيسية ظهرت حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية منذ الخمسينات:[2]

- **الأول:** وصاية الإدارة على مصالح الجماهير وأطلق عيها الباحثون ضمير المنشأة وتعمل في ظل هذه النظرية كوصي أمين على مصالح الجماهير.
- **الثانية:** أخلاقيات الإدارة، وتقوم على ضرورة التزام رجال الإدارة بالمعايير الأخلاقية ويتحقق ذلك بالتزام القيم الأساسية المتفق عليها في المجتمع عند رسم السياسات أو اتخاذ القرارات والتطلع لمجالات اجتماعية ودينية أوسع.
- **الثالثة:** توازن القوى وتقوم على أن تزايد المشروعات يتطلب من المجموعات الأخرى في المجتمع أن تحمي نفسها من هذه القوة، وذلك بتدخل الحكومة للعمل على تحقيق التوازن.
- **الرابعة:** إعادة تشكيل الأخلاقيات الرأسمالية.

و تحث هذه النظرية رجال الإدارة على موائمة أعمال مشروعاتهم مع القيم الأخلاقية والإنشائية السليمة مع الاحتفاظ بولائهم للنظام الرأسمالي وحماية حقوق الملكية الفردية.

---

[1] – محمد حسام الدين، **المسؤولية الاجتماعية للصحافة**، الدار المصرية اللبنانية، ط.1،القاهرة،2003،.ص.48.51.

[2] – محمد حسام الدين، **المسؤولية الاجتماعية للصحافة**، المرجع السابق، ص.51،52.

- **الخامسة:** مراعاة المصلحة العامة للمجتمع، حيث إن تطبيق مفاهيم الإدارة يوجب احترام حقوق جماهير المنشأة.

➢ تعريف نظرية المسئولية الاجتماعية للإعلام:

هي إحدى النظريات الإعلامية التي ظهرت نتيجة دراسات قام بها مجموعة من اللجان في أمريكا وأوروبا خلال أواسط القرن العشرين، حيث يرى أصحاب النظرية "أن الحرية حق وواجب ومسئولية في نفس الوقت وأن على وسائل الإعلام في ظل هذه النظرية أن تخدم النظام السياسي القائم عن طريق الإعلام وعن طريق المناقشة الحرة المفتوحة في كافة المسائل التي تهم المجتمع، وعلى وسائل الإعلام تقع مسئولية تنوير الجماهير بالحقائق والأرقام حتى تستطيع هذه الجماهير إصدار أحكام متزنة وصحيحة على الأحداث العامة وعليها أيضا أن تراقب أعمال الحكومة والشركات والهيئات العامة صيانة لمصالح الأفراد، هذه هي المسئولية التي تقع على وسائل الإعلام في ظل هذه النظرية إلى جانب الإعلان والترفيه"[1].

➢ نشأة النظرية:

إن ظهور النظرية كان نتيجة إسهامات لجنة حرية الصحافة في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية وكتابات "هوكنج" William Hocking،وكذلك نتيجة دراسات اللجنة الملكية للصحافة البريطانية والاتحاد القومي للصحفيين البريطانيين التي عملت على تحسين أداء الصحافة وكانت تقاريرها قد عززت كتابات لجنة حرية الصحافة الأمريكية.[2]

وقد أجرت هذه اللجان دراسة عام 1947 بعنوان صحافة حرة مسئولة، وكذلك دراسة أخرى" لهوكنغ" بعنوان حرية الصحافة: إطار المبادئ وهي الكتابات التي صاغت نظرية المسئولية الاجتماعية[3]،حيث أشارت إلى فشل السوق الحرة للإعلام في تحقيق حرية الصحافة وأن التطورات التكنولوجية والتجارية قد أدت إلى تقليل فرص الأفراد والجماعات المتنوعة في الدخول إلى السوق

[1] – رمضان عبد المجيد، ،"مفهوم المسئولية الاجتماعية للإعلام قانون الاعلام الجزائري نموذجا"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد9،جوان2013،ص.367.

[2] – صالح خليل أبو اصبع، **الاتصال والاعلام في المجتمعات المعاصرة**، دار مجدلاوي، ط.5، الاردن،2006، ص.97.

[3] – ليلى عبد المجيد، **التشريعات الاعلامية**، جامعة القاهرة، ط.1،2005، ص.23.

والتمتع بحق النشر، كما أدت إلى هبوط معايير آراء الصحافة وفشلها في تلبية احتياجات المجتمع الأخلاقية والاجتماعية بالإضافة إلى تناقص قدرتها على إمداد المجتمع بالمعلومات.[1]

من إسهامات النظرية إخضاع الصحافة لرقابة الرأي العام من خلال مواثيق الشرف الصحفي، وقد طرحت بعض الحلول التي تتمثل في تنظيم مهنة الصحافة من خلال إصدار مواثيق الشرف الصحفي وحماية سر التحرير والممارسة الصحفية وإصدار قوانين للحد من الاحتكار وإنشاء مجالس للصحافة وإنشاء نظام لتقديم إعانات للصحف.[2]

- مبادئ النظرية:

- يجب على وسائل الإعلام أن تقبل التزامات معينة تجاه المجتمع.
- يجب أن تضع وسائل الإعلام مستويات مهنية للصدق والدقة والموضوعية والتوازن.
- على وسائل الإعلام في إطار قبولها لهذه الالتزامات أن تتولى تنظيم أمورها ذاتيا في إطار القانون.
- ينبغي على وسائل الإعلام تجنب أي شيء يؤدي إلى الجريمة أو العنف أو الفوضى أو ما يسيء إلى الأقليات.
- يجب أن تكون وسائل الإعلام تعددية تعكس تنوع الآراء والأفكار في المجتمع.
- يحق للأفراد والمجتمع التدخل في شؤون وسائل الإعلام إذا أخلت في أدائها والتزاماتها.
- يجب أن يكون الإعلاميون العاملون في وسائل الإعلام مسئولون أمام المجتمع، بالإضافة إلى مسئوليتهم أمام مديرهم وأمام سوق العمل.[3]

- **نقد النظرية:**

تعرضت النظرية وسائل الإعلام لانتقادات كثيرة منها:

- انخفاض مصداقية الصحافة وضعف الثقة في وسائل الإعلام، فقد نقص توزيع الصحف بأمريكا في الثمانينات وكذلك اشتراكات محطات الراديو والتلفزيون وأثبتت مسوح الجمهور انخفاض تقدير الجمهور لوسائل وشكهم في قيامها بوظائفها.

---

[1] – جواد راغب الدلو، **التشريعات الاعلامية في فلسطين**، الجامعة الاسلامية، ط.1،غزة،2018، ص.30،31.

[2] – جواد راغب الدلو، التشريعات الاعلامية في فلسطين، المرجع السابق،ص.31.

[3] – كمال الحاج، **نظريات الاعلام والاتصال**، المرجع السابق، ص.182.

- انتهاك حياة الأفراد الخاصة ووجود قناعة بأن الصحافة أفسدت مصادرها والمتعاملين معها بالهدايا والرشاوي والخدمات مقابل الحصول على المعلومات.[1]

في بريطانيا ازداد الاهتمام بالشئون الانسانية والتسلية وتركيز الصحف الشعبية على أخبار الحوادث والجرائم وفي سبيل الحصول على هذه القصص ضحت الصحف بالمعايير المهنية فبرزت مشكلة صحافة الشيكات التي تتعلق بقصص تافهة ذات طابع جنسي تدفع الصحيفة فيه مبلغا من المال لشخصية تروي مذراتها والتخلي عن المعايير المهنية بزيادة معدلات الإثارة والتحيز السياسي وانعدام الدقة ونشر الأكاذيب، و أصبح الكثيرون ينظرون للصحافة البريطانية على أنها قد أدت إلى تدهور الديمقراطية البرلمانية في البلد، وقد فسر بعض الباحثين ذلك أنه ليس هناك ضمانات قانونية أو دستورية للصحافة في بريطانيا مما أدى لتلاشي قيم الحقيقة والعدل والتوازن.

ويري "ميرل" مواثيق الشرف المهنية ومجالس الصحافة وناقدي الصحيفة (محامي الشعب) من بين الآليات الخطرة الموضوعة للسيطرة على الصحافة، و بروز موقفه في قوله أن المواثيق "تتضمن داخلها رغبة للإذعان لرأي واحد فأحد الأفراد أو الجماعات يعتبر نفسه وصيا على الأداء الإعلامي، بالإضافة إلى أنه لا يحتوي على كل المشكلات الأخلاقية التي تواجه الإعلاميون. وعمليا. لا يجب على الصحفي ولا يمكن له الانصياع لأحكام فرضها عليه آخر حتى ولو كان زميلا له "[2]

– رؤية الصحفيين الأمريكيين أن أفكار النظرية تمثل اتجاها نحو الاشتراكية وخطرا على حرية الصحافة، وقد واجهت معارضة شديدة من ملاك الصحف. [3]

➢ الرد على الانتقادات:

رغم ما تعرضت إليه نظرية المسئولية الاجتماعية للصحافة من انتقادات إلا أن ذلك لا ينقص من قيمتها، فالأفكار التي جاءت بها والمبادئ التي أسستها طرحت رؤى إعلامية جديدة مكنت من تحديد الأدوار والواجبات التي يجب أن يمتثل إليها الصحفي وأن الحرية وفق مفهوم النظرية الذي

---

[1] – محمد حسام الدين، **المسؤولية الاجتماعية للصحافة**، المرجع السابق،ص.72،73.

[2] – محمد حسام الدين، المسؤولية الاجتماعية للصحافة، المرجع السابق، ص ص.73،75.

[3] – سعد سلمان المشهداني، **الصحافة العربية والدولية، المفهوم، الخصائص، المشاكل، النماذج، الاتجاهات**، دار الكتاب الجامعي، ط.1، الإمارات العربية المتحدة ،2014، ص.117،118.

استعرضناه سابقا لا يعدو كونه حق وفقط بل وهو وواجب ومسئولية في نفس الوقت، تقتضي بالالتزام بمجموعة من الأخلاقيات التي يتم من خلالها تحقيق ذلك، ويتجلى ذلك وفق النظرية في وضعها لميثاق الشرف وأخلاقيات المهنة الذي يقنن ويحدد ما للصحفي وما عليه والذي لا يزال العمل به إلى يومنا هذا.

5)– الدراسات السابقة:

أ) – دراسة ربيعة سولامي و فاطمة الزهراء ناصري:

دراسة ربيعة سولامي وفاطمة الزهراء ناصري بعنوان الصحافة الإلكترونية في الجزائر و تحديات الممارسة الصحفية ،جريدة الشروق الإلكترونية، حيث كانت الإشكالية الرئيسية للدراسة حول ماهي تحديات الممارسة الصحفية في الصحافة الإلكترونية الجزائرية ؟ وكيف تعاملت جريدة الشروق معها ؟ و تهدف هذه الدراسة إلى معرفة عملية عمل الصفحة الإلكترونية وكيفية ممارسة الصحافة فيها حيث أنها تعتبر مستقبل الممارسة الصحفية في ضل التغيرات التكنولوجية الحالية، كما استعملت الدراسة المنهج المسحي و أداة تحليل المضمون لجريدة الشروق الإلكترونية، كما توصلت الدراسة إلى نتائج تتمثل في أن الجريدة تنشر مضامينها إلى الجمهور العام و تعتمد بشكل كبير على التحقيق الصحفي وتسعى إلى استعمال الصور للتوضيح، وهي قناة موضوعية في نشر أخبارها و من بين التحديات المفروضة عليها و تشكل عائقا أمام مهامها هي الرقابة و الاحتكار للإشهار، إلا أن هذه الصحافة الإلكترونية فرضت نفسها في الميدان الإعلامي.

قامت الدراسة بالمزج ين الممارسة الصحفية وأخلاقيات المهنة الإعلامية، حيث أن الممارسة الصحفية هي ضوابط وقوانين ومعايير يجب على الصحفي التحلي بها عند مزاولته للمهنة بينما أخلاقيات المهنة الإعلامية فلا تستدعي أن تكون قوانين وضوابط بقدر ما هو سلوك يتحلى به الصحفي، و لم تتطرق الدراسة إلى عرض الضوابط الجديدة التي فرضتها الحكومة الجزائرية على ممارسي

الصحافة الالكترونية، و لم تناقش الدراسة موضوع حرية التعبير وربطها بالممارسة الصحفية إذ اكتفت بعرض جملة من الضوابط التي تقيد هذا العمل.[1]

ب) – دراسة عمار شهرزاد

دراسة بن عمار شهرزاد (2016)، الأداء الصحفي وأخلاقيات الصحافة في ضل تطبيقات الويب الجديدة، طرحت إشكالية الممارسة الصحفية في عصر الميديا الجديدة والتي تتسم بالعديد من الخصائص منها التفاعلية والسرعة وكذا الدقة في معالجة البيانات والمعلومات إضافة إلى اتسامها بتوفر المعلومات وغزارتها ناهيك على قدرة الأفراد على ممارسة مهنة الصحافة كهواة.

وقد ذكرت الدراسة إلى أن هذا الكم الهائل من المعلومات التي يقدمها الاعلام الجديد لابد أن تخضع إلى العديد من المعايير المهنية حتى تكون أكثر مصداقية والمتمثلة أهمها في أن تكون الأخبار مستندة على وقائع حقيقية ومفهومة لدى الملقي وهذا يعني أن المؤسسة الصحفية بالخصوص أن تعتمد على تقصي الحقائق من المصادر الرسمية، كذلك التركيز على ملائمة الأخبار لجميع شرائح المجتمع بغية تعزيز الاحترام والفاهم مع البيئة المحيط بها.

من بين المعايير أيضا إظهار مصادر الأخبار والمعلومات بالنسبة إلى القارئ حتى يتمكن من تحديد قيمته ومدى فاعليته ومصداقيته.

أشارت الدراسة كذلك إلى عنصر السبق الصحفي الذي يهدد التزام الصحفي بأخلاقيات المهنة عبر النشر دون التحقق من المعلومة ومدى صحتها خصوصا أن التكنولوجيا الحديثة مكنت الصحفي من استقبال الخبر من مكانه دون تغطيتها في عين المكان لكن قد تكون قد تكون من مصادر غير موثوقة.

فيما يخص الصحفي الهاوي(صحافة المواطن) الذي ظهر على إثر وسائل الاعلام الجديد فقد تطرقت الدراسة ضرورة ممارستها وفق ضوابط كأن يعمل المواطن المراسل الصحفي بروح المواطن

[1] ربيعة سولامي وآخرون، **الصحافة الالكترونية في الجزائر وتحديات الممارسة الصحفية: جريدة الشروق الالكترونية أنموذجا**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الاعلام والاتصال، تخصص: صحافة مكتوبة والكترونية، إشراف عبد الرحمن كعواش، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2020،2021.

المراسل وأن يعرف نفسه و يوضح كمواطن مراسل صحفي خلال قيامه بمختلف التغطيات الإخبارية، كذلك اجتناب نشر الأخبار الكاذبة وعدم كتابة مقالات تستند على افتراضات وتكهنات لا ترتكز على أي أساس.[1]

- **نقد الدراسة:**

- لم تتخذ الدراسة لها منهجا واضحا في معالجتها للإشكالية المطروحة، كذلك الحال بالنسبة للفرضية فقد اكتفت الدراسة بعرض مجموعة من المعايير التي تضبط العمل الصحفي مما يجعلها ضبابية الهدف.
- عرضت الدراسة لواقع أخلاقيات ممارسة الصحافة في الإعلام الجديد لبعض الدول مثل عمان وكندا وتونس، لكنها تجاهلت واقع الممارسة الصحفية في الجزائر والتي تعتبر أولوية كون الدراسة أجريت في المنطقة.

5)- صعوبات الدراسة

إن أي بحث خاصة الميداني لا يخلو من الصعوبات وأهم الصعوبات التي واجهتنا هي:

- نقص المراجع في المكتبة.
- قلة الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع نظرا لحداثته
- – صعوبة برمجة لقاءات مع المراسل الصحفي نظرا للإنشغاله الكبير

[1] – عمار شهرزاد، المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، المجلد 3،العدد:1،جامعة عبد الحميد بن باديس،مستغانم،2016.

الفصل الثاني: الإطار النظري

I) العمل الصحفي الحرية أم التقيد إشكالية الأخلاقية

أولا : ما الذي ينبغي أن نفهمه من أخلاقيات ممارسة العمل الصحفي ؟

1) – بين الماهية والأهمية
2) – لماذا العمل الصحفي أصلا
3) – النشأة التاريخية مخاض الصعوبات و صعوبة المخاض

ثانيا : المبادئ الأساسية الأولى

1) – أخلقيات العمل الصحفي من أين تأتي
2) – مواثيق الشرف و قواعد السلوك
3) – أخلقة الإعلام الجديد
4) – إشكالية الصحافة الصفراء

ثالثا : أخلاقيا العمل الصحفي في الجزائر

1) – نظام الإعلام بين المصلحة العامة وتوجه السلطة
2) – قوانين الإعلام أداة السلطة المتمكنة
3) – حقيقة الانفتاح الإعلامي
4) – تغطية البعيد عن أعين السلطة

II) القائم بالاتصال بين حراسة البوابة و لانفجار المعلوماتي

أولا: من هو القائم بالاتصال ؟

1) – المراسل الصحفي الملتزم اجتماعيا
2) – المحرر الصحفي الملتزم مهنيا
3) – رئيس التحرير والتزم الأجندة

4) – هل تتنافى الحرية مع أخلاقيات المهنة

ثانيا: الحراسة ضمن الوسيلة خارج المضمون

1) – تعريف التكنولوجيا
2) – تطور وسائل التعبير
3) – صناعة المحتوى
4) – الحرية المزعومة

ثالثا: تأثير تطور الوسيلة على الاعلام التقليدي

1) – أي هي الوسيلة التقليدية ؟
2) – هل يرتقي المواطن إلى مستوى الصحفي ؟
3) – قيمة مصادر الخبر
4) – الاعتماد المتبادل

I) العمل الصحفي الحرية أم التقيد إشكالية أخلاقية

أولا: ما الذي ينبغي أن نفهمه من أخلاقيات ممارسة العمل الصحفي

1)- بين الماهية والأهمية

أ) – تعريف الأخلاق:

الأخلاق هي مجموعة المبادئ والقيم والقواعد العامة التي توجه سلوك الأفراد داخل المجتمع بهدف تحسين العلاقة بين مختلف الأفراد داخل المجتمع والحفاظ على ترابطه وتماسكه الاجتماعي،[1]كما يعرف حامد الغزالي الأخلاق على أنها إصلاح القوى الثلاث، قوى التفكير، الشهوة وقوة الغضب،[2] ويعرف ابن منظور الأخلاق على أنها الدين والطبع والسجية، والمعنى أن الأخلاق من الممكن أن تكون حسنة أو سيئة، [3]و الأخلاق هو علم بحد ذاته فهو يحدد الفرق بين الخير والشر و وطرق معاملة الناس لبعضهم البعض و يحدد سبل العمل كما ينبغي.[4]

ب) – تعريف الصحافة:

يعرف قاموس "أوكسفورد" كلمة صحافة بمعنى <<press>> و هو شيئ مرتبط بالطبع و الطباعة و نشر الأخبار و المعلومات و تسمى أيضا<<journal >> و يقصد بها الصحيفة و الصحافة<<journalisme >> ومعنى الصحفي <<journaliste >>، فكلمة الصحافة تشمل الصحيفة والصحفي في الوقت نفسه. و يعرف إسماعيل إبراهيم " الصحافة بأنها " كل

---

[1] عبد العزيز الشريف، **أخلاقيات الإعلام**، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، ط.1، عمان، الأردن،2014.ص.49.

[2] طه سارة جديد، "الأخلاق و الجامعة وفق ابستمولوجيا الفكر المركب لدى إدغار موران"، **مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي**، المجلد8 ، العدد 1، مخبر حوار الحضارات والمعرفة، جامعة باتنة1، الجزائر، 2021/03/01.ص.4.

[3] خالد بن جمعة بن عثمان الخراز، **موسوعة الأخلاق**، مكتبة أهل الأثر للنشر والتوزيع، ط. 1، الكويت، 2009. ص.21،22.

[4] أحمد أمين، **كتاب الأخلاق**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط.1، القاهرة،2012.ص.7.

الأنشطة المتعلقة بممارسة مهنة جمع و تتبع المعلومات و الأفكار والآراء و هي المرآة العاكسة لكل ما يدور في المجتمع و ما يتعامل فيه من وقائع و أحداث ما ظهر منها أو بقي في أدراج الكواليس[1].

و أول من استخدم لفظ الصحافة هو منشئ جريدة لسان العرب في الإسكندرية نجيب الحداد ثم قلده باقي الصحفيين بعد ذلك. و اختلفت المصطلحات التي أطلقت على الصحافة ففي مطلع القرن التاسع عشر أطلق عليها لفظة الوقائع ومنها جريدة الوقائع المصرية وسميت كذلك "بغازيته" نسبة إلى قطعة النقود في أوروبا، كما أطلق عليها أيضا لفظ الجريدة أو النشرة، كما عرفت الصحافة الحديثة على أنها تحتوي على أخبار و معلومات عامة و تواكب سير الحوادث والملاحظات و الانتقادات التي تعبر عن مشاعر الرأي العام وتباع في مواعد دورية و تقدم للجمهور عن طريق الاشتراك والشراء.[2]

ت) – مفهوم أخلاقيات الصحافة:

وهي مجموعة القيم والمبادئ التي يلتزم بها الصحفي والمؤسسة الإعلامية أثناء ممارسة عمله وتتمثل هذه الأخلاق في قيم عامة مثل الصدق والنزاهة والتوازن وبعضها خاصة تلتزم بها اتجاه خصوصيات تتميز بها المجتمعات والمؤسسات، كما أصبحت هذه المبادئ في مواثيق شرف مكتوبة أقرتها اتحادات الصحافيين والمؤسسات الإعلامية أو هيئات نقابية. وهناك فرق بين الأخلاقيات والأخلاق فالأخلاقيات هي مجموعة الواجبات التي يحددها المهنيون في ممارسة مهنتهم فيما الأخلاق هي التصرف الأخلاقي العام لأي انسان فهي تتناول النطاق الشخصي للصحافي.[3]

ويشير مصطلح أخلاقيات المهنة الإعلامية إلى أنها مجموعة من المبادئ والقيم والسلوكيات والتوجهات التي اتفق على الالتزام بها مجموعة من الصحفيين، لتسيرهم أثناء تأدية مهامهم.

كما يعرف كل من " كوهين و إليوت" أخلاقيات الصحافة والإعلام على أنها تتناول المشكلات المتعلقة بسلوك الصحفيين و المحررين و المصورين و المنتجين و جميع المهنيين اللذين يعملون

---

[1] فرحات مهدي، **دور الصحافة المكتوبة في تكوين الرأي العام في الجزائر – جريدة الشروق اليومي" – نموذجا –**، مذكرة تخر لنيل شهادة الماجيستر، تخصص علو الإعلام والاتصال، إشراف عبد الإله عبد القادر جامعة وهران، 2010،ص.27،26.

[2] علي كنعان، **الصحافة (مفهومها وأنواعها)**، دار المعتز للنشر والتوزيع ، ط.1، الأردن، 2013،ص.6،5.

[3] جورج صدقة ، **الأخلاق الإعلامية بين المبادئ والواقع** ،مؤسسة مهارات للنشر ، ط.1،بيروت،2009،ص.15،16،18.

في إنتاج الأخبار وتوزيعها.[1] و تعرف أخلاقيات المهنة كذلك على أنها العلم الذي يعالج الواجبات التي تفرض على الشخص، بحكم ممارستها مهنة معينة. وهناك من يعرف أخلاقيات المهنة على أنها سلوك صاحب المهنة وتصرفاته أثناء ممارسته سواء كانت تلك المهنة تدريس أو استشارة أو غيرها من المهن.[2]

وتتمثل أخلاقيات المهنة الإعلامية في نقاط من أهمها:

- **الموضوعية:**

و تعتبر الموضوعية قيمة أساسية في أخلاقيات الممارسة الإعلامية حيث أنها ترتكز على الحيادية، التوازن، المصداقية... ويعتبر التوازن عنصرا أساسيا في موضوعية وسائل الإعلام حيث يقصد به معالجة الحدث والوقائع من مختلف الزوايا و عرض مختلف وجهات النظر حول تلك القضية و هذا من أجل الإحاطة بالخبر من مختلف زواياه، و الموضوعية تقتضي على القائم بالاتصال أن لا يكون متحيزا لجهة على أخرى و أن ينقل الخبر كما هو ولا يضيف فيه آراءه الشخصية و عليه أن يكون نزيها في تعامله مع الانتماءات الإيديولوجية المختلفة.

- **الصدق والدقة :**

إن هدف الإعلامي هو الوصول إلى المعلومة وبالتالي فإنه يجب أن صادقا ودقيقا وهذا لا يتحقق بالطرق الملتوية أو المشبوهة[3]،فهناك العديد من الإغراءات للصحفيين من أجل الابتعاد عن

---

[1] يعقوب مليزي، بيران بن شاعة، "القنوات الإخبارية بين الحرية الإعلامية و الالتزام بأخلاقيات المهنة الإعلامية"، المكان، المجلد6، العدد.3 ،2019،ص.820.

[2] عبد الجليل حسناوي،" أخلاقيات المهنة في ضوء قوانين الإعلام الجزائرية – دراسة وصفية وتحليلية لعينة من قوانين الإعلام- "، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية**، المدرسة الوطنية العليا للصحافة و علوم الإعلام، المجلد ،08، العدد 27، الجزائر،2016.ص.17

[3] يعقوب مليزي، بيران بن شاعة، القنوات الإخبارية بين الحرية الإعلامية و الالتزام بأخلاقيات المهنة الإعلامية، المرجع السابق،ص.820،821.

الصدق وبالتالي فإن وسائل الإعلام يجب أن تسعى إلى تنمية الأشخاص على الصدق[1]،كما أن الدقة ضرورية لأن غيابها من الأمور التي يفقد الخبر مصداقيته.

- **النزاهة :**

و هو تقديم الخبر بحياد و تحيز و مع الحفاظ على مصدر الملومة وانساب المعلومات إليها لأن ذلك يمكن أن يضر صحة المعلومة ، والإعلامي النزيه هو الذي يبتعد عن الشبهات مثل الهدايا والامتيازات التي من شأنها أن تدفعه إلى الإخلال بأمانته العلمية و عدم تقديم الرسالة الوجب تقديمها.

- **الاستقلالية:**

تختلف تعريفات استقلالية وسائل الإعلام فهناك من يرى أن الاستقلالية مرتبطة بالجانب المالي و هناك من يرى أن الاستقلالية مرتبطة بانتماء سياسي أو اجتماعي يجب على القائم بالاتصال أن يبتعد عنه

ويقصد الاستقلالية عدم الخضوع لأي تأثيرات خارجية كانت أو داخلية أي أن لا تكون هناك ضغوطات على الإعلامي أو المؤسسة الإعلامية، فاستقلال الوسيلة الإعلامية و الصحفي يجعل من تغطية القضايا الإخبارية تغطية سليمة وتكون أكثر انضباطا و أشمل حيث أنه سيتم تغطية القصة من جميع النواحي، وهذا يعتبر عاملا إيجابيا من أنه تحسين الأداء المهني للصحفي والوسيلة الإعلامية.

- **عدم اختراق الخصوصية:**

إن الحياة الخاصة للأفراد لا تفيد الرأي العام وعليه فإنه يجب على الصحفي الابتعاد عن التطفل على الشؤون الخاصة بالأفراد إن كانت تلك الأخبار التي ينشرها الصحفي حول الحياة الخاصة الأفراد صحيحة، فإنها مرفوضة إن كانت لا تهم الصالح العام، كما أنه يجب تفادي أساليب الخداع و نشر محادثات لأشخاص مثل (التسجيل أو التصوير الغير القانوني). كما أنه لا يجب استغلال معانة

[1]Andrew BELSEY, RuthChadwick, **Ethical issues journalism and the media**, Routledge - Publisher of Professional & Academic Books, London, 1992. P. 70.

الأفراد مع احترام وسائل الإعلام لقيم وعادات المجتمعات بتجنب نشر مضامين تشجع على الانحلال الخلقي و الخروج عن الآداب العامة و الأخلاق العامة. [1]

2) – لماذا العمل الصحفي أصلا؟

- تعتبر أخلاقيات الإعلام من أساسيات العمل الصحفي لأنها تضبط و تهذب العملية الإعلامية
- هي التي تربط حرية الصحافة بالمسؤولية المهنية للصحافيين وهي الطريق الأمثل لإعلام هادف لضمان مصالح كافة أطياف المجتمع وأبنائه
- حماية الجمهور من أي استغلال لوسائل الاتصال في الدعاية أو ضد أغراض تسيئ بالمجتمع.
- حماية الجمهور من تسلط وتجبر القائمين بالاتصال، كي لا يتمكنوا من فرض سيطرتهم على أفكار المجتمعات
- حماية القائمين بالاتصال من أي ضغوط قد يتعرضون لها أثناء تأدية مهامهم والحفاظ على حق القائمين بالاتصال في الحصول على المعلومات[2].

وهناك من قسم أهداف الإعلام إلى أربعة أبعاد وهي :

- **حقوقيا**: وهي الحق في الوصول إلى المعلومة و حرية التعبير و إنشاء وسائل الإعلام.
- **مهنيا**: أن يمارس الإعلاميون مهمة الإعلام دون ضغوطات من السلطات أو من ملاك المؤسسات التي ينشطون فيها.
- **خلقيا**: أن يكرس الإعلام قيم المواطنة و التنمية والسلام الاجتماعي.
- **وطنيا**: أن يهدف الإعلام إلى ترسيخ قيم المواطنة و التعريف بمقومات الأمة.

---

[1] يعقوب مليزي ، بيران بن شاعة،" القنوات الإخبارية بين الحرية الإعلامية و الالتزام بأخلاقيات المهنة الإعلامية"، المرجع السابق، ص.822،821.

[2] بوعلي إيمان، **القيم الأخلاقية والممارسة المهنية في وسائل الإعلام الجزائرية، دراسة ميدانية نحو اتجاهات أساتذة الإعلام المشاهدين لقناة البلاد tvالجزائرية** ، مذكرة ماستر ،تخصص إعلام واتصال، إشراف نبيل لحمر، جامعة بسكرة، الجزائر، 2019. ص،30،31.

والتطور التكنولوجي الهائل فرض أهدافا رئيسية في أخلاقيات الممارسة الإعلامية تتمثل في حماية الاستقرار الداخلي والعمل من أجل خلق التنمية بأشكالها المختلفة وكذا ضمان حق المواطن في المعرفة بالمفهوم الحديث مع على تحقيق السلام الاجتماعي من خلال هذه الوسائل.[1]

إن أخلاقيات الإعلام لم تكن من فراغ، فهي تكتسي أهمية كبيرة لما لها من دور في حماية الفاعلين في النشاط الإعلامي و حماية للجمهور من ضمان لحقوقهم و عدم لتعدي على حرياتهم، كما أنها تهدف إلى النهوض و الرقي بالنشاط الإعلامي والعمل على تطويره.

3)- النشأة التاريخية مخاض الصعوبات و صعوبة المخاض

في بدايات الصحف الأولى لم تكن مبادئ العمل الصحفي من اهتمامات العمل الصحفي حيث أنه لم تكن هناك حاجة إلى ذلك و لم كن هناك ما يبرر وضعها حيث أنه في ذلك الوقت لم تظهر بعد القضايا والمشاكل التي واجهت المهنة الصحفية من تنافس و تسابق بين الناشرين على نشر الأخبار بغض النظر عن كيفية الحصول عليها أو صحتها، حيث أن هذا أدى إلى نشوب معارك بين الصحافيين ومعارضيهم إلى شتائم وتصفيات جسدية مستعملين كل الوسائل الغير أخلاقية والدموية.[2]

و من أول المبادرات التي وضعت إطارا أخلاقيا للمهنة الصحفية كانت فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى نظرا للدور الذي لعبته الصحافة في تلك الفترة و تم تعديله ومراجعة هذا الميثاق سنة 1938 و قد ندد على عدم قبول أي نوع من أنواع الرشوة ، كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى ميثاق لأخلاقيات المهنة الصحفية سنة 1923 و قد نص على المسؤولية، حرية الصحافة، الاستقلالية، الصدق و الموضوعية، كما كان لبريطانيا سنة 1930 ميثاق شرف للمهنة الصحفية أصدره الاتحاد الوطني للصحفيين، و في سنة 1936 قام المؤتمر العالمي للصحافة في مدينة براغ بالتطرق إلى واجبات الصحافة وما يجب أن يلتزم به الصحفي ومن أهم ما جاء فيه :

- أن يبتعد عن كل أشكال التعصب في الرأي و أن يلتزم بالأمانة والمصداقية في كل خبر ينشره في الجريدة.

---

[1] خالد العزي، **التشريعات الإعلامية و أخلاقيات المهنة**، الجامعة الافتراضية السورية، ط.1، سوريا،2020، ص.3،4.

[2] طارق موسى الخوري، **أخلاقيات الصحافة (النظرية والواقع، الدساتير و مواسق الشرف في خمسين دولة)**، مكتبة عبد الحميد شومان العامة، ط.1 ، عمان، 2004،ص.17.

- أن يتجنب الصحفي كل نقد غير بناء و غير موضوعي في شؤون السياسة و الإساءة إلى الدول الأخرى
- أن يبتعد عن نشر الفتن والحروب والتحريض عليها وأن يحارب فكرة الحروب، لفك النزاعات
- وقد صب اهتمام هذا المؤتمر على تحقيق السلم والأمن الدوليين نظرا لكون هذه الفترة تميز بالحروب وتوتر العلاقات بين الدول.
- كما كان سنة 1939 المؤتمر السابع للاتحاد العالمي للصحفيين بوضع ما يسمى " عهد الشرف الصحفي" ومن أهم جاء فيه :
- أن يكون للصحفي ضمير في كيفية الحصول على الأخبار والمضامين
- أن يتحمل جميع المعلومات التي ينشرها
- أن لا يكون له انتماء للحكومة وغيرها من الهيئات الخاصة لكي لا يتحصل على منافع شخصية.
- يجب على الصحفي نقل الخبر بكل موضوعية كما هو في الواقع دون تهويل ومبالغة.

ويعد "إعلان بوردو" من الوثائق الدولية الهامة التي أكدت على ضرورة المحافظة على أسرار المهنة بشأن مصادر المعلومات مع العمل على تصحيح أية معلومة غير دقيقة سواء أكانت منشورة أو معدة للنشر، و قد صدرت هذه الوثيقة عام 1954 بمدينة بوردو الفرنسية. [1]

وتم عقد اجتماع في مدينة ميونيخ الألمانية ضم ستة دول صدر في ختامه " إعلان ميونيخ" سنة 1971 و الذي أكد على احترام الحقيقة و الدفاع عن حرية الإعلام و التعليق والنقد واحترام الحقوق في الحصول على الأخبار الصور و المستندات.

وفي تسعينات القرن الماضي تم التوقيع على أكثر من إعلان حول أخلاقيات الممارسة الإعلامية من بينها إعلان " إعلان وندهوك" 1991/05/03، كم كان إعلان ألما في 1992/10/19، و إعلان سانتياجو في 1994/05/6 وتم أيضا وضع إعلان صنعاء في 11 جانفي 1996.

[1] عبد العزيز الشريف، **أخلاقيات الإعلام**، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، ط.1، عمان، الأردن،2014،ص.46.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية تم وضع لائحة إرشادية من طرف الاتحاد القومي للإذاعيين الأمريكيين تغطي كل المواد المسموعة و المرئية و تتعامل مع بعض المواضيع مثل التغطية الخبرية و التعليقات ووضع الإعلانات ضمن البرامج الإخبارية إلا أنها لم تكن ملزمة، وكانت عبارة عن إرشادات عامة. كما تضمنت هذه اللائحة أمورا مثل " أن تتسم التغطية الإخبارية بالتغطية بعدم الانحياز و فصل الآراء عن الأخبار.[1]

و فيما يخص المحاولات العربية فكانت مصر السباقة إلى ذلك في أبريل 1953 أثناء انعقاد المؤتمر الأول للصحافة العربية وكانت فيه ستة مواد تناولت حرية الصحافة والحفاظ على شرف المهنة وحصانة الصحفيين، وفي سنة 1964 سعت الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين المصريين لوضع لائحة آداب المهنة ونصت على احترام الحريات الخاصة و العامة بالأفراد و عدم جواز التعليق على الوقائع غير المؤكدة كما نصت على أن حق الرد مقدس، كما أصدر المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي العربي ميثاق الشرف الصحفي سنة 1975 و أكد أنه يجب على الصحافة ألا تنقل إلا ما هو صادق وأمين، مع الضرورة التأكد من المعلومات قبل نشرها، وسعت كذلك جامعة الدول العربية في سبتمبر 1978 إلى ميثاق شرف الإعلام العربي بالدار البيضاء 1965 بمؤتمر القمة العربي حيث تم التأكيد فيه على ضرورة مساعدة الحكومات للصحافيين في أداء مهامهم، وتسهيل تنقلهم بين الدول العربية وكذا تداول سريان الأخبار المذاعة، وأما فيما يخص الجزائر فقد كان ذلك في 13 أفريل 2000 حيث تم إصدار ميثاق لأخلاقيات المهنة للصحفيين الجزائريين حيث نص على مجموعة من الحقوق والواجبات التي يجب على الصحفي الالتزام بها اتجاه نفسه ومجتمعه،[2]

وبالتالي يمكن القول أن أخلاقيات المهنة الإعلامية ومواثيق الشرف تحتاج إلى أكثر من وجود بنود في هذه الوثائق، بقدر ما يحتاج إلى نية من أجل تطبيقها بعيدا عن السياسات و المصالح.

[1] عبد العزيز الشريف، **أخلاقيات الإعلام**، المرجع السابق، ص.47،48.

[2] ماهر عود الشمايلة ، محمود عزت وآخرون، **أخلاقيات المهنة الإعلامية**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع ، ط.1،عمان، الأردن،2015، ص ص.25،29.

ثانيا : المبادئ الأساسية الأولى

1)- أخلاقيات العمل الصحفي من أين تأتي

المهنة الصحافية تقوم على مجموعة من المبادئ يجمع عليها أهل المهنة مثل التزام الحقيقة واحترام الجمهور وخدمة المصلحة العامة والحياة الخاصة للأفراد. والصحفي معرض للخطأ في كل مرة يحمل قلمه وبالتالي عليه دائما التأكد من مصادر الخبر والحذر من التلاعب بمعلوماته من جانب السلطات الرسمية والتي يمكن أن تكون طرف في الحدث أو أن يقوم ببث رأي شخصي وكأنه حقيقة مطلقة فيما هو رأي شخصي، كما أن الصحفي قد يقوم بالإسراف في التغطية المباشرة لحدث ما. مما يساهم في تضخيم أحداث القضية والسعي إلى السبق الصحفي بدافع المنافسة بين وسائل الإعلام.[1]

ولا يقصد بالقيم والمبادئ النصوص القانونية التي تعاقب من يخالفها و إنما هي سلوكيات إيجابية تمنع مؤدي المهنة من الوقوع في أخطاء الممارسة، فلو أخدنا تعريف قاموس أوكسفورد الجديد فسنجد أنه يتحدث عن مبادئ و مفاهيم اجتماعية مثل النزاهة، الخصوصية، المصلحة العامة، حرية التعبير و القذف و التشهير. وكل هذه المبادئ تدخل في بناء الأخلاقيات.[2]

وتعتبر المبادئ الأخلاقية صلب المهنة الصحفية كما أن غيابها يهدد هذه المهنة بحكم أن دور الصحافة الأساسي هو تزويد الناس بالمعلومات من أجل بناء رأي سديد انطلاقا من الواقع الذي يطلعون عليه من خلال وسائل الإعلام، وعبر التاريخ تمت صياغة مبادئ أخلاقيات الإعلام في شكلين، فالأول هو ميثاق الشرف والثاني مدونة السلوك، وعبرهما يتم تقييم الممارسات الصحفية و البث في الشكاوى والممارسات و السلوكيات التي يقوم بها العاملون في قطاع الإعلام عن طريق لجان الأخلاقيات أو مجالس التحكيم داخل الاتحادات أو النقابات، وتختلف أشكال وأسماء مجالس الأخلاقيات من بلد إلى آخر، فنجد مسميات مثل لجنة الحريات الصحافية أو مجلس الصحافة أو نقابة الصحفيين الفلسطينيين و تتعدد وتختلف مهام هذه المجالس فمنها من يقوم بالرد على شكاوي الجمهور ومنها من يحاكم الصحفيين المخطئين ومنها من يحاكم من يتخذ إجراءات في حق الصحفيين

[1] جورج صدقة ،**الأخلاق الإعلامية بين المبادئ والواقع**، المرجع السابق. ص.21،22.

[2] صالح مشارقة، وداد البرغوثي وآخرون، **ميثاق أخلاقيات الإعلام**، مركز تطوير الإعلام، ط.1،جامعة بيرزيت، فلسطين، 2017،ص. 9،10.

ويصدر أحكاما تأديبية مثل الإنذار والتنبيه وحتى سحب بطاقة العضوية النقابية أو تجميدها، وتأتي هذه المجالس من أجل النظر في شكاوى الأفراد والمؤسسات المرفوعة على الصحفيين و العمل على فك نزاعات الصحفيين ضد بعضهم البعض وكذا رفع مهنة الصحافة من خلال ضبطها أخلاقيا فيما يتماشى مع المجتمعات التي نشط فيها، و كذا حماية مهنة الصحافة من تسلط الحكومات و هيمنة رأس المال، وكذلك منع ممارسي مهنة الصحافة من التعدي على خصوصيات الفئة الهشة و منع استغلالها لأغراض شخصية.[1]

إن الدساتير الأخلاقية التي تنظم العمل الصحفي المهني أمر يجب تشجيعه بين الافراد العاملين في هذا القطاع فهو ضروري و رغم ما دون في التاريخ من خروقات و عدم احترام لضامين هذه الدساتير من الدول الأكثر ديموقراطية في العالم خاصة في فترات الحروب و الأوضاع الداخلية الغير الطبيعية، إلا أنه و بالرغم من ذلك يجب أن يتم تشجيعه في الوسط المهني لأنه يمكن مما يلي :

- تحديد واجبات و مسؤوليات المهنة.
- حماية المهنيين في القطاع الإعلامي.
- تحسين صورة المهنة
- إعطاء إرشادات حول السلوك المهني المقبول[2]

وتعتبر أخلاقيات الإعلام محل اهتمام العديد من المنظمات المحلية والإقليمية و الدولية، فهناك العديد من التقارير التي توضح المخاطر التي تترتب عن عدم الالتزام بالأخلاقيات من جانب وسائل الإعلام ، حيث أن هناك الكثير من البحوث ضرورية لتطوير هذه الأخلاقيات، فهناك تلازم بين وجود وسائل الإعلام المختلفة و القواعد والقوانين التي تنظم عملها.[3]

إن مبادئ أخلاقيات الإعلام ضرورية للصحفي لا من أجل وضع قيود أثناء ممارسة مهنته و إنما وضعت من أجل إرشاد وتوجيه الصحفيين في مهامهم، ومن أجل حمايتهم من أخطاء قد تكلفهم

[1] صالح مشارقة، وداد البرغوثي وآخرون، **ميثاق أخلاقيات الإعلام**، المرجع السابق. ص.10.

[2] طارق موسى الخوري، **أخلاقيات الصحافة (النظرية والواقع، الدساتير و مواثيق الشرف في خمسين دولة)**،المرجع السابق، ص.42.

[3] عبد العزيز الشريف، **أخلاقيات الإعلام**، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، المرجع السابق، ص.95.

تبعات و متبعات قانونية، وعليه فإن مبادئ الصحفي ضرورية له ووجب تشجيعها و العمل على تطويرها من أجل حماية المهنيين في قطاع الإعلام و النهوض به.

2)- مواثيق الشرف و قواعد السلوك المهني:

مواثيق الشرف هي مجموعة من المعايير الأخلاقية التي يقرها أعضاء المهنة ويلتزمون بها أدبيا في حياتهم اليومية ، فقواعد الشرف تكون طوعية لا يتعرض منتهكها لعقوبات واضحة، ومن يحاسبهم هم الصحافيين و أصحاب المؤسسات التي يعملون فيها، كما توجد مجالس الصحافة في بعض الدول التي تنظر في الشكاوى المقدمة ضد الصحفيين و هي من تحاسب على مخالفة مواثيق الشرف، كما أن هناك دولا تفرض على الصحفي الانتماء إلى نقابة أو اتحاد أو جمعية، فمثلا تضم جمعية الصحفيين الأستراليين لجانا تحقق في التهم المتعلقة في السلوك الصحفي غير الأخلاقي .[1]

و قواعد السلوك المهني هي الضوابط التي تضبط مدى التزام الصحفي والصحيفة بأخلاقيات الممارسة المهنية فهي ترتكز على مجموعة من النقاط التي اتفق عليها في مواثيق الشرف الصحفي و معايير الأداء المهني التي وضعتها مجالس الصحافة ونقابات و اتحادات الجمعيات، وروابط الصحفيين وأساتذة الصحفيين في العالم و الخبراء، فهي المبادئ و القيم التي على الصحفي الالتزام بها أثناء ممارسة عمله الصحفي فهي التي توجهه في المواقف والمواضيع التي يصادفها في العمل.

ولقواعد السلوك الصحفي معايير وقواعد من أهمها:

- إن الإعلام مسألة مقدسة ينبغي أن يمتاز بالدقة و المصداقية.
- أن يكون النقد الموجه في وسائل الإعلام هدفه البناء وليس افتراء وتشويه للسمعة.
- ضرورة الفصل بين المعلومات ووظيفة الأخبار و التعليق و ابداء الرأي.

و تهدف قواعد السلوك المهني إلى:

- حماية المستقبل (الجمهور بصفة عامة)

[1] عبد العزيز الشريف، **أخلاقيات الإعلام**، المرجع السابق، ص.51.

- حماية المهنيين في وسائل الاتصال.
- حماية مصالح ملاك وسائل الاتصال.
- حماية الذين تقع عليهم مسؤولية ما ينشر من مادة غير مسؤولة أو غير قانونية.[1]

و الفرق بين مواثيق الشرف و قواعد السلوك المهني هي أن مواثيق الشرف مجموعة من المعايير الأخلاقية التي يقرها أعضاء المهنة ويلتزمون بها أدبيا في حياتهم اليومية أما مدونات السلوك أو قواعد السلوك المهني فهي قواعد تضعها مؤسسات العمل لضبط تصرفات العاملين فيها و معاقبتهم أثناء مخالفة هذه القواعد و المواثيق يضعها أبناء المهمة أنفسهم من خلال النقابات فيما قواعد السلوك يضعها مدراء هذه المؤسسات بالتشاور مع مجالس التحرير و في كلتا الحالتين فإن لهم نقابات تراقب مدى التزام بهذه القواعد ويبقى الهدف واضحا و هو التحري عن الدقة في نقل المعلومات.[2]

و يترتب على مخالفة الصحفي لآداب و أخلاقيات مهنة الصحافة نوعين من العقوبات هما:

– المسؤولية الجنائية: ويكون عند جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو قانون تنظيم الصحافة.

– مسؤولية تأديبية: ويكون عند مخالفة الصحفي لأحكام ميثاق الشرف الصحفي فهو انتهاك لشرف مهنة الصحافة وإخلال بالواجبات المنصوص عليها في قانون نقابات الصحفيين.[3]

إن التزام الصحفي بقواعد مواثيق الشرف و السلوك المهني من ضروريات ممارسة مهنة الصحافة، فالالتزام بالمعايير الأخلاقية ضرورية للعامل في مختلف المجالات وليس فقط في مجال الصحافة من أجل تأدية مهامه و أعماله بأفضل شكل ممكن، كم أن قواعد السلوك المهني ضرورية لضبط تصرفات وسلوكيات العاملين و لفرض عقوبات على منتهكيها.

[1] ماهر عود الشمايلة ، محمود عزت وآخرون، **أخلاقيات المهنة الإعلامية**، المرجع السابق .ص.38،39.

[2] عبد العزيز الشريف، **أخلاقيات الإعلام**، المرجع السابق، ص.50،52.

[3] ماهر عود الشمايلة ، محمود عزت وآخرون، **أخلاقيات المهنة الإعلامية**، المرجع السابق، ص. 48،49.

3)- أخلقة الإعلام الجديد:

لا ينكر أحد أن الإنترنيت أو الإعلام الشبكي أو الإنترنيت فتح أرضية جديدة لممارسة إعلامية جديدة وسرعة تدفق للأخبار والمعلومات بكمية هائلة كما أن لها دورا في الحصول على المعلومات يكاد يصل إلى حد الإغراق فهي تتيح كما كبيرا من البيانات و الأرقام و الإحصائيات مع القدرة على تغطية فورية و سريعة للأحداث كما أنها تتيح الكثير من المعلومات حول الأشخاص والمؤسسات وبالرغم من كل هذا وذاك[1] إلا أنها تعتبر سلاح ذو حدين فبرغم من مميزاتها إلا أنها خلقت فوضى إعلامية، فأصبح الإعلام متوفرا للجميع وهو الأمر الذي يعارض وظيفة الإعلام المتمثلة في التنمية و أصبح التسرع في نقل الأخبار من طرف الصحفيين سعيا للسبق الصحفي، دون تأكد من صحة المعلومة كما أن هذه الثروة المعلوماتية فتحت مجالا للسرقة الصحفية فأصبح الصحفيين يأخذون المعلومات من بعضهم البعض دون الإشارة إلى مصدر المعلومة مما يضع مصداقية هذه المعلومات محل شك، كما أن الصحفيين تخلوا عن مبدأ المسؤولية الاجتماعية الذين أصبح شغلهم الشاغل نقل المعلومة و كل هذا بسبب غياب ميثاق شرفي إعلامي ينظم البيئة الإلكترونية.

وتعتبر المهنة الإعلامية من بين أكثر المهن التي يجب أن يتوفر فيها أخلاقيات للإعلام نظرا لمدى قدرة تأثير هذه الوسائل على الأفراد والمجتمعات فيمكن أن تشعل فتنة بين شعوب و دولا تستمر لعقود وبالتالي فإن الممارسة الإعلامية من الضروري أن يتوفر فيها هذه الممارسة الأخلاقية من طرف القام بالاتصال و أن يسعى دوما إلى نقل المعلومة الموضوعية النزيهة الصادقة. كما أن التكنولوجيات الحديثة يلاحظ فيها أنها قد قلصت دور القائم بالاتصال أو حارس البوابة الذي كان متحكما في تدفق المعلومات في هذه الوسائل الإعلامية، حيث أصبح بإمكان الأفراد العاديين تقديم المعلومات دون أن يتم منعهم من نشرها وبالتالي فإنه يجب توفير هيئة إعلامية لمراقبة الممارسة الإعلامية و مواثيق شرفية و قوانين جديدة تواكب هذه التكنولوجيات الحديثة، مع العمل على توعية القائم بالاتصال بضرورة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية.[2]

---

[1] فريدة بوعكاز، "القائم بالإتصال في ضل بيئة الإعلام الجديد: التحديات، المصادر والأدوار"، **المجلة الجزائرية لبحوث الإعلام والرأي**، المجلد 3، العدد 1 ،الجزائر، جوان 2020، ص.43.

[2] خيرة مكرتار، **دور حارس البوابة الإعلامية في ظل الإعلام الجديد**، المرجع السابق. ص.322.

أخلاقيات الإعلام من المشكلات التي تواجه الصحفيين وبالتالي ظهرت تعريفات كثيرة وعديدة من أجل ضبطها و قد حاولت استخلاص تعريف مما سبق وهي أن أخلاقيات الإعلام هي تلك الممارسة الإعلامية التي تتماز بالموضوعية والصدق و النزاهة و الاستقلالية، كما أن الممارسة الأخلاقية للإعلام يجب أن تكون باحترام خصوصيات الأفراد وعدم التعدي عليها، ويرى الكثير من الإعلاميين أنه لا يمكن وضع ميثاق شرفي لوسائل التواصل الاجتماعي، كما يرى آخرون أنه يمكن ذلك عن طريق تكتلات تلتزم بالقواعد، حيث أن مشكلة الإعلام الإلكتروني تتمثل في مجهولية الأخبار ومصادرها و التعليقات التي لا تراعي الذوق العام كالسب والشتم والقذف و الإساءة إلى الشخصيات العامة، كما أن التطور التكنولوجي أثر على قطاع الإعلام فالوسائل التكنولوجيا الحديثة تتميز بسرعة نقل المعلومات مما جعل المؤسسات الإعلامية تتبنى مواقع إلكترونية خاصة بها قصد الاستفادة من هذه الوسائل التكنولوجيا، من أجل مواكبة سرعة نقل الخبر و تحقيق السبق الصحفي، إلا أن هذه المؤسسات في بعض الأحيان لا تراعي أخلاقيات الإعلام ، مما جعل الطلب على أخلقة الإعلام الإلكتروني الجديد ضرورة ومطلبا أساسيا من أجل ضبط ممارسة العمل الإعلامي من خلال قوانين ومواثيق شرف[1]، كما يجب أيضا إشاعة الديمقراطية ومبدأ المساواة وتوسيع دائرة المشاركة السياسية لإتاحة المجال في انتاج ثقافة معلوماتية أساسها المبادئ الأخلاقية واحترام الآخرين،[2] إلا أنه ظهر إشكال آخر في الوسائل التكنولوجية الحديثة، وهو الضبط الأخلاقي لتعليقات الجمهور في المدونات والمنشورات التي تقوم بها هذه المؤسسات الإعلامية التي في كثير من الأحيان ما يكون فيها سب وقذف للمحتوى الذي قدمته المؤسسة أو تعدي على أعراض الناس وشرفهم كما أنه أحيان تكون هناك نزاعات بين أطراف مختلفين في الآراء و يؤدي ذلك إلى الإخلال بالآداب العامة و من أبرز الباحثين الذين اهتموا بالمدونة الإلكترونية هو "هشام عطية عبد المقصود" و الذي نص على أن أخلاقيات التعليق في المدونات تتمثل في :

- التركيز على الموضوع و عدم الخروج منه.

[1] وهيبة بشريف، أخلقة الممارسة المهنية للإعلام الجديد، **مجلة العلوم الإنسانية جامعة باتنة** 1، العدد 5 باتنة، 2018/06/30. ص. 416،417.

[2] خالد ممدوح العزي، أخلاقيات المهنة الإعلامية بضل الظفرة التكنولوجية العالمية، ط.1، الجامعة البنانية ، بيروت ، 2018. ص.204.

- تقديم معلومات وأفكار جديدة و تفادي التعليق من أجل التعليق فقط.
- تحمل مسؤولية التعليقات
- الرسالة الواضحة و عدم الانفعال من التعليقات.

وعلى سبيل المثال قناة BBC تحدد أخلاقيات المشاركة في المدونات ومنشوراتها فهي لا تسمح بالمشاركة التي لا تحترم الآداب العامة و تؤكد على عدم التدخل في خصوصيات الآخرين مع رفض الإشاعات المغرضة أو التحريض على الآخرين، وبالتالي فإن أخلاقيات الإعلام الإلكتروني أصبح مطلبا ملحا والهدف منه التنظيم والارتقاء بالإداء المهني الصحفي، و ليس الهدف من هذه الأخلاقيات السيطرة على المواقع الإلكترونية.[1]

ويعتبر الإعلام الإلكتروني من بين أهم الوسائط الجديدة التي يعتمدها الصحفيون في نشر أخبارهم كما أنها أصبحت التوجه الجديد للجمهور من أجل الحصول على الأخبار ونشرها أيضا وهي ميزة لم يقدمها الإعلام في الماضي، إلا أن هذه التكنولوجيا الحديثة صاحبتها بعض الإشكالات المتعلقة بكيفية ضبط تدفق المعلومات ونشر الأخبار، فأصبح الكل ينشر الأخبار دون تأكد من صحة المعلومة، وبالتالي كثرت المغالطات، و بدأت الأخبار الخاطئة تنشر أكثر من الصحيحة وبالتالي كان لزاما أن تظهر ضوابط من أجل تسيير هذا الإعلام الجديد، فمن غير المعقول أن يبقى الواقع بهذه الحال، فالجمهور لم يعد يعرف المعلومة الصحيحة من الخاطئة، و الصحفي فقد دوره كقائم بالاتصال يأخذ الجمهور الأخبار منه وأصبح هو من يستعين بالجمهور في بعض الأحيان في نشر مضامينه. وبالتالي أصح لزاما ضبط أخلاقيات للإعلام الإلكتروني التي لا يقصد بها التضييق على هذه المواقع والوسائل الاتصالية الجديدة، و إنما الهدف من هذه الأخلاقيات تنظيمها و الارتقاء بالأداء المهني الصحفي فيها وتطويره.

[1] وهيبة بشريف، أخلقة الممارسة المهنية للإعلام الجديد، **مجلة العلوم الإنسانية جامعة باتنة** 1، العدد 5 باتنة، 2018/06/30. ص .418،419.

4)- إشكالية الصحافة الصفراء

توضح أخلاقيات السلوك المهني حقوق وواجبات القائم بالاتصال وتضع قواعد لمهنته والتي هي مطلب الجمعيات والمنظمات في العالم إلا أن هناك مجموعة من العوامل التي يمكن أن تأثر فيها منها:

- **حرية الصحافة:** يقول البرلماني البريطاني شريدان: خير لنا أن نكون دون برلمان من أن نكون بلا حرية صحافة"، مقولة توضح أهمية حرية التعبير التي حق من حقوق الإنسان وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالصحافة والصحفي من خلال حريته يستطيع أن يصل إلى الحقيقة التي يريدها شرط أن تكون مرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية من أجل تفادي التجاوزات التي يمكن أن تصاحب هذه الحرية، وتعتبر حرية التعبير من الحقوق المقدسة التي لا يجب أن يحرم منها الشخص شرط أن تكون وفق القانون ولا تمس الآخرين.

- **الحق في المعرفة:** ويقصد به حق المواطن في معرفة ما يدور في المنظمات الحكومية فهو حق من حقوق الإنسان أن يعرف ما يدور في أداء الحكومة لرسالتها وحرمان المواطن من هذا الحق يقف أمام تحقيق إعلام موضوعي وصادق.

- السر المهني: و يكون عن طريق عدم الإفشاء بمصادر المعلومات الخاصة بالقائم بالاتصال ويعتبر من بين الضمانات الأساسية للكشف عن الفساد في المجتمع. فالسر المهني يسمح بعدم ذكر الطرق التي تم معرفة المعلومة عبرها كما يعتبر من أهم الضمانات التي تشجع الصحفي في أداء عمله بكل إخلاص.[1]

- الاستقلالية والموضوعية: يجب على الصحفي أو القائم بالاتصال أن يتمتع بالاستقلالية في عمله وأن لا يقبل أي هدية أو أي شيء مهما كانت قيمته، تجنبا للتشكيك في نزاهته و استقلاله. كما أنه يجب أن يكون موضوعيا في تناول أخباره و في طرح المعلومات وأن يتجرد من ذاتيته من

[1] مغزي سمية، حليمة سالم أمينة، **أخلاقيات ممارسة مهنة الصحافة المكتوبة في الجزائر، دراسة ميدانية بجريدة الجمهورية – وهران –** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص اتصال وصحافة مكتوبة، إشراف بلوفة بلحضري، جامعة عبدالحميد ابن باديس ، مستغانم ، 2016، ص.63.62.

أجل أن يقدم الأخبار كما جرى في الواقع و لا يضيف فيها ميولاته وأفكاره الشخصية من أجل إعلام موضوعي صادق ينتفع به الصالح العام.

– **السبق الصحفي**: على القائم بالاتصال أن يتسابق للحصول على المعلومة و الصراع مع الزمن من أجل إذاعتها، لكن يجب عدم الوقوع في فخ الأخبار والإشاعات الكاذبة لضمان مصداقية الرسالة الإعلامية.

– **الصدق والدقة**: يجب على الصحفي أن يسعى دائما إلى تقديم المعلومات والأخبار بصدق ودقة دون غموض كما أنه يجب أن يقدم المعلومة كاملة و أن يغطيها من كافة الجوانب .[1]

هناك الكثير من العوامل التي يجب على القائم بالاتصال أن يتجنبها نظرا لكونها تؤثر سلبا في مهنة الصحافة وتؤدي إلى إعلام فاشل يتنافى مع مبادئ الرسالة الإعلامية ومن أهم هذه العوامل

– **الرقابة**: تعد كلمة الرقابة من أقسى الكلمات وأشدها في المجال الإعلامي كون أن الصحفي دائما ما يحب أن تكون له حرية في تأدية مهامه بالرغم من أن الحرية الإعلامية المطلقة غير ممكنة ولا وجود لها فهي دائما ما تكون لها رقابة قانونية على حسب البلد الذي تتواجد فيه ويهدف هذا إلى الحفاظ على المجتمع وحمايته من أخطار الصحافة.

– **الاحتكار**: يعتبر الاحتكار في المجال الإعلامي منافي لمبدأ حرية الصحافة وله انعكاسات سلبية عليها، فهو يؤدي لتحكم الأقلية على الأغلبية كما أن الاحتكار محرم دينيا بالنسبة للمسلمين

– **المنافسة**: تعتبر المنافسة ف أي مجال أمرا إيجابيا فذلك يؤدي إلى تطور تلك المهنة المنافسة بين الصحفيين أمر إيجابي كذلك إلا أنه قد يؤدي في بعض الأحيان إلى تجاوزات من طرف بعض أشباه الإعلاميين في تتبع مسالك غير قانونية قصد السبق الصحفي وقصد تحقيق إيرادات وأرباح.

– **الإعلان**: ويعتبر من أهم مصادر جمع الأموال بالنسبة للصحف مما قد يجعل الصحف في خدمة المعلنين و هذا يؤثر سلبا على العمل الصحفي.

---

[1] مغزي سمية، حليمة سالم أمينة، **أخلاقيات ممارسة مهنة الصحافة المكتوبة في الجزائر، دراسة ميدانية بجريدة الجمهورية – وهران –** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص اتصال وصحافة مكتوبة، إشراف بلوفة بلحضري، جامعة عبدالحميد ابن باديس ، مستغانم ، 2016، ص.64،65.

– **الصحف الحزبية و الجمعوية:** وقد لا تؤدي هذه الصحف رسالتها الإعلامية كما ينبغي كون القائم بالاتصال مربوطا بتوجه المؤسسة وبالتالي فيجب الفصل بين الانتماء السياسي وبين ما هو قائم أثناء تأدية مهامهم.

– **الرشوة:** فهي من الأمور التي تنزع المصداقة من الصحفي والوسيلة الإعلامية وهي تكل خطرا حقيقيا على مهنة الصحافة و عد من اقبح التصرفات التي يجب على الصحفي الابتعاد عنها، وتأخذ أشكالا مختلفة مثل دعوة إلى الغذاء أو تذكرة سنيمائية ...الخ

– الأكاذيب و الافتراءات : حيث أن ميدان الصحفة يشهد مثل هؤلاء الصحفيين ففهم كثيرون في الوسائل الإعلامية في العصر الحالي.

– **بذاءة الأسلوب:** وتعبر من الأمور السلبية في وسائل الإعلام حيث أن القائم بالاتصال يجب عليه أن يترفع من استعمال الألفاظ الغير اللابقة أو عبارات إباحية و جارحة، حيث أ هناك قواني خاصة للقذف للحد من هذه الظاهرة[1]

جاءت أخلاقيات السلوك المهني من أجل ضبط سلوك العاملين في مجال الإعلام إلا أن هناك عوامل يمكن أن تأثر في هذه الأخلاقيات أو أنها تتناقض مع ما جاء في هذه الأخلاقيات في بعض الأحيان كحرية واستقلالية الصحافة، فكيف أن تنادي بحرية الصحافة والصحفيين وفي المقابل تضع قيود وشروط مقابل تأدية المهام، وبالتالي يجب التوضيح بأن هذه القيود بقدر ما تتنافى مع حقوق الصحفيين إلا أنها ضرورية من أجل حفظ و حماية حقوق القائمين في هذه المهنة و كذا حماية الجمهور من الأخبار الكاذبة و الموجهة و حمايتهم أيضا من أي تعد على حقوقهم

ثالثا : أخلاقيات العمل الصحفي في الجزائر

1)– نظام الإعلام بين المصلحة العامة وتوجه السلطة

لم تملك الجزائر ميثاقا لأخلاقيات الصحافة حتى سنة 1982 حيث يعتبر قانون الإعلام الصادر في 6 فيفري أول قانون جامع للإعلام في تاريخ الجزائر المستقلة، وقد جاء نظرا للفراغ القانوني

[1] مغزي سمية، حليمة سالم أمينة، **أخلاقيات ممارسة مهنة الصحافة المكتوبة في الجزائر**، المرجع السابق، ص ص.68،66.

الذي كان يسود ميدان الإعلام ، وهذا ما جعل الصحفيين و المؤسسات الإعلامية الجزائرية و لفترة طويلة تعمل وفق القوانين الصادرة عن السلطة الحاكمة، وكانت تسير الأجهزة الإعلامية و القائمين عليها بقوانين مجزئة كما هو الحال بالنسبة لقانون المؤسسات الصحفية الصادر في نوفمبر 1967 و قانون النشر الصادر عام 1973. [1] و قد تميز هذا القانون بتكريسه لفكرة الخضوع و الاحتكار و تبعية السلطة الحاكمة كما تميزت بنصوص غامضة يسودوها الالتباس.[2]

و المواد التي تخص أخلاقيات الإعلام و آداب المهنة يمكن حصرها في مجموعة من المواد من أهمها المادة "35": "يعمل الصحفي الملتزم بكل مسؤولية على تحقيق أهداف الثورة كما تحددها النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني"

و هنا نلاحظ ربط الصحفي أيديولوجيا بمبادئ الحزب الواحد في تلك الفترة و أن يلتزم بمبادئه و يسعى لتحقيق أهدافه. كما تناولت المادة "42" :" أنه يجب على الصحفي المحترف أن يحترس من إدخال أخبار خاطئة أو غير ثابتة و ينشرها أو أن يسمح بنشرها، و استعمال الامتيازات المرتبطة بالمهنة في أغراض شخصية و الاحتراس من تقديم الأعمال الممجدة لمزايا مؤسسة أو مادة يعود بيعها أو نجاحها لفائدة الصحفي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة". ويرى هنا الباحث عبد الجليل حسناوي أن في هذه المادة الصحفي يقع في تناقض بينها وبين الممارسة الإعلامية، على اعتبار أن الصحفي الذي لا يمجد السلطة و ينتقدها يعاقب.

كما نصت المادة "43": " أنه يجب على الصحفي المحترف زيادة على احترام مبادئ الأخلاق المهنية و المسؤولية الاجتماعية، أن يجعل عمله مندرجا في إطار السمو بالمثل العليا لتحرير الإنسان و السلام و التعاون ضمن روح العدالة و المساواة بين الشعوب".

ونلاحظ هنا أن هذه المادة تضع غاية أساسية للصحافة حيث اعتبرتها وسيلة لنشر السلم والأمن.

---

[1] عبد الجليل حسناوي، **أخلاقيات المهنة في ضوء قوانين الإعلام الجزائرية – دراسة وصفية وتحليلية لعينة من قوانين الإعلام**، المرجع السابق. ص.17.

[2] أحلام باي، **معوقات حرية الصحافة في الجزائر – دراسة ميدانية بمؤسسات صحفية بمدينة قسنطينة –**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، تخصص وسائل الإعلام والمجتمع، **الإشراف** ،جامعة منتوري قسنطينة،الجزائر،2007،ص.78.

وأشارت المادة "45": " أن للصحفي المحترف الحق والحرية الكاملة في الوصول إلى مصادر الخبر في إطار الصلاحيات المخولة له قانونيا". وقد قدمت هذه المادة حقوقا للوصول للمعلومة بالنسبة للصحفي إلا أنها وضعت قيودا قانونية لذلك.

وقدمت المادة "48" حقا للصحفي تمثل في أن : " سر المهنة حق وواجب معترف به للصحافيين "وهو أمر جيد لترقية العمل الصحفي إلا أن المادة "49" قد حددت المجالات التي ليس للصحفي الحق في الاحتفاظ بالسر المهني و هي :

- مجال السر العسكري على الشكل الذي يحدد التشريع المعمول به.
- السر الاقتصادي والاستراتيجي.
- عندما يمس الإعلام أطفالا ومراهقين.
- عندما يتعلق الأمر بأسرار التحقيق القضائي.

و قد نصت المادة "121" على أن النقد الذي يهدف إلى تحسين و تنظيم المصالح العمومية وسيرها جريمة من جرائم القذف". كما نصت المادة "125" على حق النقد البناء والهادف والموضوعي

وقد كرس هذا القانون مجموعة من الحقوق إلا أنه في نفس الوقت قام بحذفها، ما جعل البعض منها صعبة المنال لكثرة الضوابط و التوجيهات التي تحد الصحفي من أداء مهامه كاملة.

كما يلاحظ أيضا أن هذا القانون ركز كثيرا على الواجبات و الممنوعات والعقوبات في حق الصحفي فنجد المادة 68 تتحدث عن هذا فيما نجد 17 مادة تنص على حقوق الصحفي.

ويلاحظ في هذه الفترة وتزامنا مع هذا القانون الذي كان في زمن الحزب الواحد حيث مبدأ الحزب الاشتراكي، أن هذا القانون جاء انعكاسا لطبيعة النظام السياسي آنذاك حيث أنه جاء في خدمة السلطة العمومية وربما هذا الأمر الذي جعل تلك الفترة لا يكون فيها حديث عن أخلاقيات وآداب للمهنة الصحفية، لأن الصحفي في ذلك العهد كان مجرد موظف في خدمة برامج النظام

السياسي و أيديولوجيته.[1] حيث وبالرغم من وجود مواد أعطت الحق للصحفي في الحصول على المعلومة إلا أن تحجج المسؤولين المستمر بسرية الملفات التي تهدد مصالح البلاد جعلت من هذا الحق حبرا على ورق.[2]

ويعتبر قانون الإعلام سنة 1982 أنه أول قانون جاء لينظم أخلاقيات العمل الصحفي في الجزائر وبالتالي لا مشكلة من وجود أخطاء كتجربة أولى، إلا أن المشكل الموجود في هذا القانون هو أنه كرس طبيعة النظام السياسي و الاقتصادي في تلك الفترة، فقدم للصحفي مواد تتحدث عن حقوقه إلا أنه في نفس الوقت فرض عليه واجبات كثيرة جعلت الصحفي مقيدا بسلاسل حديدية، كما أن وصول الصحفي إلى المعلومة أمر صعب و مرهق و في الغالب لا يحصل على كل المعلومات التي يسعى إليها نظرا لتحكم المسؤولين آنذاك في مصادر المعلومات، حيث أصبح هذا القانون عبارة عن سلاسل تقيد عمل الصحفي بحجة أخلاقيات المهنة وبالرغم من كل هذا وذاك يبقى قانون 1982 أول انطلاقة في تنظيم العمل الصحفي وبالتالي لابد من وجود نقائص.

2) – قوانين الإعلام أداة السلطة المتمكنة

تحدث قانون 1990 عن 106 مادة موزعة على تسع أبواب وقد تضمن إلغاء الرقابة الإدارية على الصحف و إصدارها وتعددها، كما تضمن إنشاء مجلس أعلى للإعلام لتنظيم العمل الإعلامي، و تضمن أيضا مواد متعلقة بأخلاقيات المهنة الإعلامية و قد جاء في هذا القانون بعد أحداث أكتوبر 1988 و التي فتحت المجال للتعددية السياسية والإعلامية و الفكرية.

ومن أهم المواد التي تحدثت عن أخلاقيات الإعلام:

ونبدأ بالمادة 3: " يمارس حق الإعلام بحرية مع احترام كرامة الشخصية الإنسانية والمقتضيات السياسية الخارجية و الدفاع الوطني "وبالتالي نلاحظ في هذه المادة أن للصحفي الحق في ممارسة مهنته مع عدم التعدي على الحياة الخاصة للأفراد كما تم تقييده ببعض الشروط والضوابط المعينة، كما نصت المادة 26على أنه " يجب أن لا تشمل الدورية المتخصصة الوطنية و الأجنبية كيفما كان نوعها

[1] عبد الجليل حسناوي، **أخلاقيات المهنة في ضوء قوانين الإعلام الجزائرية – دراسة وصفية وتحليلية لعينة من قوانين الإعلام** المرجع السابق، ص. 17،18.

[2] أحلام باي، معوقات حرية الصحافة في الجزائر، المرجع السابق، ص.79.

على كل ما يخالف الخلق الإسلامي و القيم الوطنية و حقوق الإنسان أو يدعوا إلى العنصرية أو التعصب و الخيانة سواء كان ذلك رسما أو صورة أو حكاية أو خبرا أو بلاغا، أو نشريات على أي إشهار أو إعلان من شأنه أن يشجع العنف و الجنوح" و نلاحظ أن هذه المادة شددت على ضرورة احترام القيم والمبادئ العامة التي تسود الوطن مع احترام الاختلاف والتنوع الثقافي الموجود في الجزائر كما حدرت من أي ممارسة تحرض على الفتنة، وتنص المادة 33: " على أن حقوق الصحفيين المحترفين في الأجهزة الإعلامية العمومية مستقلة عن الآراء و الانتماءات النقابية و السياسية ... و يكون التأهيل المهني شرطا أساسيا للتعيين، الترقية أو التحويل شريطة أن يلتزم الصحفي بالخط العام للمؤسسة الإعلامية." فهذه المادة أكدت على ضرورة الطرح الموضوعي للقضية دون انحياز في نقل المعلومة وأشارت المادة 35" إلى أن للصحفي الحق في الوصل إلى المعلومة فيما نصت المادة 36 على الاستثناءات التي لا يجوز على الصحفي أن ينشر معلومات بشأنها حيث منعت نشر المعلومات التي يمكن أن تهدد الأمن و الوحدة الوطنية أو أن تكشف أسرار استراتيجية للدولة سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية...، أو أن تمس بسمعة المواطن وحقوقه وحريته الدستورية، أو أن تمس بسمعة التحقيق القضائي حيث يلاحظ أنه على الصحفي المحترف أثناء تأدية مهامه أن يبتعد عن نشر مثل هذه المعلومات. ونصت المادة "37": " على حق الصحفي في عدم إفشاء مصادر المعلومات و الحفاظ على السر المهني، فالسر المهني قدم كحق للصحفي إلا أن هذا الحق ينتزع من الصحفي في حالة ما تعلق الأمر بمجال سر الدفاع الوطني أو الإعلام الذي يمس أمن الدولة أو الذي يمتد إلى التحقيق والبحث القضائي أو الذي يعني الأطفال والمراهقين. وبينت هذه المادة عبارة عن علامة استفهام حيث أنها أباحت للسلطة القضائية اجبار الصحفيين عن الكشف عن أسرارهم، حيث أنها حدث مجالات واسعة وهو ما يجعل الحماية القانونية محدودة ولا قيمة لها.[1]

وقد جاء في المادة 40:" أنه على الصحفي أن يحترم آداب وأخلاق المهنة مع ضرورة احترام مجموعة من المبادئ المتمثلة في احترام حقوق المواطن والحرص على تقديم إعلام نزيه صادق وموضوعي مع تجنب التحريض على الفتن والابتعاد عن القذف والشتم والدعوة إلى السلم وتصحيح المضامين التي تبين أنها خاطئة، وأشارت المادة 59: إلى أن المجلس الأعلى للإعلام هو الذي حل مكان وزارة

[1] أحلام باي، **معوقات حرية الصحافة في الجزائر**، المرجع السابق، ص.80.

الإعلام وأنه يتمتع بالسلطة الإدارية المستقلة الضابطة ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وأن هذا المجلس يسعى إلى الرقي بالمهنة الإعلامية وأنه هو الذي يهتم بأخلاقيات المهنة.

ويعتبر قانون الإعلام لسنة 1990 أول قانون يولي أهمية لأخلاقيات وقواعد السلوك المهني، و فتح المجال في ما يخص حرية التعبير والرأي مع احترام الحياة الخاصة للمواطنين عكس قانون 1969 و1982 الذي كان الصحفي فيه عبارة عن مناضل و كان هذا التغيير نتيجة للأوضاع السياسية في البلاد آنذاك نتيجة التعددية السياسية و الفكرية[1].كما أنه أعطى للصحفي الحق في اختيار الصحيفة التي يعمل فيها وحق الوصول إلى المعلومات ولو أن مدى تحقيقها مرهون بالممارسة[2]. ويعتبر هذا القانون خطوة إيجابية في التشريع الإعلامي، إلا أنه لازال يحتاج إلى تفصيل وتعديل أكثر حيث يؤكد الدكتور "قسايسية" أن هذا القانون لا يفصل بين قوانين الطباعة والنشر وقوانين الإعلام والاتصال، كما يؤكد أنه أخلط بين السلطات العمومية والمنظمات المهنية[3].

يعتبر قانون الإعلام لسنة1992 من أول القوانين التي ركزت على أخلاقيات الممارسة الإعلامية كما أعطى صلاحيات للصحفي كانت أفضل وأكثر منطقية من قانون 1982، وربما هذا انعكاس لطبيعة الحكم في البلاد، كما أن هذا التغيير في الحكم أتاح للصحفي اختيار المؤسسة التي يعمل فيها وهو ما يفتح مجالات الحوار والنقاش و النظر إلى القضايا والأخبار من زوايا مختلفة فتعدد المؤسسات الصحفية يعني تعدد الإيديولوجيات و الأفكار، وبالرغم من أن قانون 1990 يعاني بعض النقائص خاصة في قضية الفصل بين قوانين الطباعة والنشر إلا أنه يعتبر انطلاقة إيجابية في التشريع الإعلامي الجزائري.

---

[1] عبد الجليل حسناوي، **أخلاقيات المهنة في ضوء قوانين الإعلام الجزائرية – دراسة وصفية وتحليلية لعينة من قوانين الإعلام–** . المرجع السابق، ص.20،19.

[2]أحلام باي، **معوقات حرية الصحافة في الجزائر**، المرجع السابق، ص.80.

[3]عبد الجليل حسناوي، **أخلاقيات المهنة في ضوء قوانين الإعلام الجزائرية – دراسة وصفية وتحليلية لعينة من قوانين الإعلام–** ، المرجع السابق ،ص.20.

3)- حقيقة الانفتاح الإعلامي

نص قانون 2012 لأول مرة على ضرورة فتح قطاع السمعي البصري الذي ضل محتكرا و مغلقا لسنوات حيث احتوى هذا القانون العضوي 2012 على "133" مادة موزعة على 12 باب وقد جاءت المواد: 1-2-3-4-5 من هذا القانون لتحدد لنا الهدف الأساسي الذي جاء من أجله و هو أن يمارس نشاط الإعلام بحرية في ضل احترام، الدستور و القوانين الجمهورية مع عدم التعدي على الهوية و الوحدة و السيادة الوطنية واحترام الدين الإسلامي وباقي الديانات والقيم الثقافية للمجتمع[1]، كما يجب على ممارسي مهنة الإعلام أن يبتعد عن كل ما يمكن أن يدخل البلد في أزمة وأن يلتزم بالخدمة العمومية وأن يمتنع عن السرقة الأدبية والوشاية و القذف و عدم استعمال المهن الصحفية لخدمة أغراض ومصالح شخصية وأن يقدم للمواطن إعلاما نزيها و موضوعيا مع احترام مختلف الآراء والأفكار وعدم التعدي على حياة الأفراد والمجتمعات الخاصة.

و أكد هذا القانون أيضا على حق الصحفي في الوصول إلى المعلومات و حق المواطن في الإعلام، وفي الباب السادس المتعلق بمهمة الصحفي وأخلاقيات المهنة في المادة 83: نصت على " أنه يجب على كل الهيئات و الإدارات و المؤسسات أن تزود الصحفي بالأخبار والمعلومات التي يطلبها بما يكفل حق المواطن في الإعلام، وفي إطار هذا القانون العضوي و التشريع المعمول به"، ونلاحظ تأكيد هذه المادة على حق الصحفي في الحصول على المعلومة كما أنه قد أعطى الحق للمواطن في الحصول عليها ولكن أيضا قام بتقييد الصحفي في هذ الحق الذي قدم له وهو مشار إليه في المادة 84: حيث يمنع على الصحفي المحترف الحصول على المعلومات المتعلقة بأسرار تمس الدفاع الوطني و أمن وسيادة الدولة الوطنية أو ما تعلق بأسرار استراتيجية تمس المصالح السياسية و الاقتصادية للبلاد، كما نص الفصل الثاني من القانون في المادة "92" على ضرورة احترام الصحفي لكامل آداب وأخلاقيات المهنة خلال ممارسته للنشاط الصحفي و نصت المادة "93" على أن يمتنع الصحفي من انتهاك الحياة الخاصة للشخصيات العمومية بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ونصت المادة الموالية وهي المادة "93"على إنشاء مجلس أعلى لآداب و أخلاقيات مهنة الصحافة و ينتخب أعضاؤه من قبل الصحفيين المحترفين. وأكدت المادة "96" أن أصحاب المجلس الأعلى لآداب و

[1] مغزي سمية، حليمة سالم أمينة، **أخلاقيات ممارسة مهنة الصحافة المكتوبة في الجزائر**، المرجع السابق،ص.93.

أخلاقيات مهنة الصحافة هم من يضعون ميثاق الشرف و هم من يصادقون عليه، وأعطت المادة "97" و "98" الحق للمجلس الأعلى لآداب و أخلاقيات مهنة الصحافة أن يفرض العقوبات التأديبية اللازمة والتي يراها مناسبة في حق المخالفين لآداب وأخلاقيات الصحافة و أكدت المادة "99" على أن المجلس ينصب في أجل أقصاه سنة من تاريخ صدور هذا القانون العضوي، إلا أنه وبعد مرور سنة لم ينصب هذا المجلس وهو ما يضع علامة استفهام حول جدية تعامل الحكومة في تلك الفترة مع أخلاقيات المهنة الصحفية، وأكد وزير الاتصال " ناصر مهل" أن هذا القانون العضوي جاء ليحدد قواعد و آداب أخلاقيات مهنة الصحافة في الجزائر، و أكد أنه جاء من أجل ضمان حماية للصحفيين على الصعيد الاجتماعي و المهني.

ويلاحظ في هذا القانون العضوي على غرار القوانين السابقة اهتمامه بأخلاقيات وآداب الممارسة الإعلامية وكذا حقوق الصحفيين وخاصة حق السر المهني الذي نصت عليه المادة "85" ولعل إنشاء مجلس خاص بأخلاقيات المهنة يعتبر اهتماما واضحا بأخلاقيات الممارسة الإعلامية وآدابه، إلا أن عدم تنصيبه يطرح تساؤلات عديدة عن مدى جدية تفعيل هذا المجلس.[1]

إن الانطلاق في فتح القنوات الخاصة داخل الجزائر كان مطلبا ملحا وتحقق بفضل قانون 2012 الذي شرع فتح القنوات الإعلامية، حيث ركز كثيرا على أخلاقيات العمل الصحفي حيث أعطى حقوقا للصحفي فيما يتعلق بالحصول على المعلومة ومنع عليه التي تتعلق بأمن واستقرار البلاد، وأكد القانون على أن المخول له بفرض العقوبات التأديبية هو المجلس الأعلى لآداب وأخلاقيات الصحافة وهو ما يؤكد أن هذا القانون ركز كثيرا على إعطاء الحرية للصحافة و أن من يضع ضوابط لها هم الصحافة نفسهم، وبالتالي يمنكن القول أن النصوص القانونية لهذا القانون استوفت لحد بعيد تطلعات الصحافيين فيما يتعلق بالعمل الإعلامي و حقوق الصحفي و أخلاقيات المهنة الإعلامية، كما أقر القانون العضوي 2012 للإعلام لأول مرة بحرية نشاط السمعي البصري بالنسبة للخواص وهو ما يعتبر مظهرا من مظاهر توسيع المشاركة الديمقراطية[2] و لكن ما خيب الآمال هو أن

[1] عبد الجليل حسناوي، **أخلاقيات المهنة في ضوء قوانين الإعلام الجزائرية – دراسة وصفية وتحليلية لعينة من قوانين الإعلام–** ،. المرجع السابق. ص ص. 20،22.

[2] بلحاجي وهيبة، تحرير نشاط السمعي البصري في الجزائر بعد 2014(بين الحق في الإعلام وبط نشاط السمعي البصري)، المدرسة العليا للصحافة و علوم الإعلام بالجزائر،2015. ص.5.

هذه النصوص القانونية و خاصة فيما يتعلق بإنشاء المجلس الأعلى للصحافة بقي حبرا على ورق فمرت السنين ولم ينصب هذا المجلس وهو ما يطرح تساؤلات حول جدية السلطات في تنمية وتطوير العمل الصحفي في البلاد.

4)– تغطية البعيد عن أعين السلطة

صدر القانون في 23 مارس 2014 وقد ركزت أخلاقيات المهنة في هذا القانون على المادة الثانية من القانون العضوي 2012 و هو ما أشار إلى أن نشاط السمعي البصري يمارس بكل حرية في ضل احترام ما تنص عليه هذه المادة التي ذكرناها سابقا من وجوب احترام للدستور و القوانين الجمهورية مع عدم التعدي على الهوية و الوحدة و السيادة الوطنية ...الخ، كما حددت المادة "48" دفتر الشروط التي يجب على الحكومة الالتزام بها و احترام مجموعة من المبادئ مثل الالتزام بالمرجعية الدينية الوطنية واحترام الديانات الأخرى مع عدم المساس بالمقدسات، مع احترام مقومات ومبادئ والآداب و النظام العام للمجتمع مع الامتناع عن بث محتويات إعلامية أو إشهارية مضللة والسهر على احترام حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، وكذا الالتزام بالحياد وتقديم إعلام نزيه وموضوعي لا يخدم مصلحة سياسية أو عرقية أو اقتصادية و تجنب نشر ما يمكن أن يؤدي إلى العنف و الإرهاب أو التمييز العنصري، و الحرص على عدم المساس بالحياة الخاصة للأفراد.

وقد نص القانون في مادته:98" على العقوبات الإدارية التي تنجر من جراء عدم احترام دفتر الشروط[1] التي أقرها هذا القانون أثناء منح رخص إنشاء قنوات خاصة بموجب دفتر شروط عامة حسب المادة 40،47،48، وهذا الدفتر يمنح من طرف السلطة المعنية بمرسوم خاص حسب المادة 20 ، والذي سمح للقطاع الخاص بممارسة نشاط السمعي البصري [2] أو في النصوص التشريعية والتنظيمية حيث أن سلطة ضبط السمعي البصري التابعة للقطاع العام. تقوم بإعذار المخالف بغرض حمله على احترام المطابقة في أجل هي من تحدده. وهذا ينطبق على التجاوزات الغير أخلاقية التي قد

[1] عبد الجليل حسناوي، **أخلاقيات المهنة في ضوء قوانين الإعلام الجزائرية – دراسة وصفية وتحليلية لعينة من قوانين الإعلام–** ، المرجع السابق. ص.23.

[2] بلحاجي وهيبة، تحرير نشاط السمعي البصري في الجزائر بعد 2014(بين الحق في الإعلام وبط نشاط السمعي البصري)، المدرسة العليا للصحافة و علوم الإعلام بالجزائر،2015. ص.7.

تحدث في البث التلفزي أو الإذاعي وبالتالي فإن أي تجاوز يكون محل مراقبة من طرف سلطة ضبط السمعي البصري.

وتشير المادة"100" على أنه في حالة عدم الامتثال للأعذار في الآجال التي تم تحديدها من طرف سلطة الضبط السمعي البصري يتم تسليط عقوبة مالية تتراوح بين 2 % و 5 % من قيم الأعمال المحقق خارج الرسوم خلال آخر نشاط غير محسوب على فترة 12 شهرا وفي حال عدم وجود نشاط سابق يسمح على أساسه تحديد مبلغ العقوبة يحدد مبلغ العقوبة على أن يتجاوز (2.000.000 دج).

كما أكدت المادة "101" على أنه في حالة عدم الانصياع للمادة السابقة تأمر سلطة الضبط السمعي البصري بقرار إما يكون بالتعليق الجزئي أو الكلي للبرنامج الذي تم بثه أو بتعليق الرخصة عن كل إخلال غير مرتبط بمحتوى البرنامج الذي تم بثه و في كلتا الحالتين لا تتعدى مدة التعليق شهرا واحدا

هذا القانون يعتبر قفزة نوعية في مدى اهتمام بتطوير قطاع الإعلام إلا أنه لا زال يمثل قانون1973 من ناحية المحتوى فهو يؤكد في مادة على حق الصحفي في الحصول على المعلومة و أحقيته بذلك ،لا أنه في مواد أخرى يقوم بوضع مجموعة من المواد التي حد من حرية الصحفي ف الولوج إلى المعلومة إلى حد لا يكاد يتحصل فيه على شيئ، بحيث يكاد يكون الصحفي موجها في أداء مهامه، وبالتالي فإن السلطة كانت ولازالت المستفيد الوحيد من قوانين الإعلام، ورغم سعيها إلى تحسين الممارسة الأخلاقية للإعلام ومواكبتها لتطوراته إلا أن هذا القانون لا زال بعيدا عن معالجة إشكالية الممارسة الأخلاقية للإعلام[1].

ركز قانون الإعلام لسنة 2014 على ممارسة النشاط السمعي البصري ومدى احترامه للعادات و التقاليد و عدم التعدي على القيم و الآداب العامة للمجتمع الجزائري، كما أشار إلى ضرورة تقديم إعلام نزيه للمواطن تخلوا فيه عن مظاهر التمييز و العنصرية، كم شدد على أن أي تجاوز غير أخلاقي سيعرض المؤسسة إلى سلطة الضبط السمعي البصري، وهي الجهة المخول لها فرض عقوبات على

[1] عبد الجليل حسناوي، **أخلاقيات المهنة في ضوء قوانين الإعلام الجزائرية – دراسة وصفية وتحليلية لعينة من قوانين الإعلام–**، المرجع السابق. ص.23.

المخالفين لمواد القانون، ويلاحظ أن هذا القانون قد واكب تطورات أخلاقيات الممارسة الإعلامية، إلا أنه لم يتمكن من معالجة إشكالية أخلاقيات المهنة. وربما يعود إلى أن مختلف القوانين التي مرت على الجزائر تصب وفق أعين السلطة أو أن الخطأ الأكبر هو وجود قانون خاص بالإعلام، والذي يعتبر في بعض الدول الأجنبية أمرا مرفوضا وأن الإعلام لا يجب أن يكون خاضعا لقوانين بقدر ما يجب أن تكون له مجموعة الأخلاقيات التي تسيره و تضبطه

I I) - القائم بالاتصال بن حراسة البوابة و الانفجار المعلوماتي

أولا: من هو القائم بالاتصال؟

يتمثل القائم بالاتصال في دراستنا هذه على المراسل الصحفي الذي يعتبر احد الركائز الأساسية في العملية الاتصالية والذي يقوم بنقل المعلومة من الميدان الى الوسائل الإعلامية ثم الى المتلقي أو يقوم بنشرها مباشرة على شبكات التواصل الاجتماعية ، ويطلق على المراسل الصحفي في عرف الصحافة العالمية "لفظ جندي مشاة عالم الاخبار" لأنه مكلف بمهمة الكتابة عن الاحداث من مواقعها [1]

وانطلاقا من هذا الوصف يمكننا تحديد تعريف المراسل الصحفي على أنه "الصحفي الذي تعينه المؤسسة الإعلامية سواء كانت جريدة أو إذاعة أو تلفزيون في مكان ما أو مدينة ليغطي لها الاحداث الدائرة هناك ويرسلها في الوقت المناسب الى إدارة تحرير المؤسسة" حيث أنه مطالب بتغطية الاحداث الدائرة حوله سواء تغطية مستمرة أو ظرفية، وقد يعين المراسل الصحفي خارج الوطن أو داخله ما بين الولايات [2].

1)- المراسل الصحفي الملتزم اجتماعيا:

[1] عبد الستار جواد، **فن كتابة الاخبار: عرض شامل للقوالب الصحفية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط.2،عمان،2001، ،ص.19.

[2] صالحي دليلة، "الواقع السوسيو مهني للمراسل الصحفي في الجزائر"، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية جامعة الشهيد حمة لخضر** ،العدد10، الوادي، 2015، ص.93.

بما أن المراسل الصحفي يعد أحد ركائز المجتمع لما لمنصبه من أهمية وحساسية كونه المخول في جمع المعلومات ونشرها فإن دوره في هذا المجتمع يعتبر عظيما نظرا لثقل الوظيفة التي يقوم به، لذلك فقد وضعت جملة من الأدوار التي يقوم بها المراسل في المجتمع وهي:

- التدقيق في عمل الحكومة وعمل المحاكم والشركات الكبرى لإلقاء الضوء في نقاط النجاح والفشل.
- كشف الفساد على جميع المستويات.
- لفت الانتباه لتقصير أو فشل المسؤولين.
- إعطاء الفرصة لقطاعات مهمشة في المجتمع للتعبير عن أنفسها.
- مساعدة الناس على الادلاء بأصواتهم في الانتخابات عن طريق شرح البرامج السياسية للأحزاب المتنافسة.
- شرح الاتجاهات الاقتصادية.[1]

إلا أن هناك عوامل تساهم في عرقلة هذا الدور البناء الذي يقوم به المراسل تجاه المساهمة في تنمية مجتمعه والمتمثل في تمحيص الرسالة الصادرة منه وغربلة محتواها من قبل المحررين في اطار مفهوم حارس البوابة ما يكون سببا في عدم تزويد الجماهير بالحقيقة الكاملة، هناك عدة عوامل تساهم بدرجة أولى في التأثير على عمل المراسل نذكر منها:

2)- المحرر الملتزم مهنيا:

يستعين المراسل الصحفي في الحصول على الاخبار بعدة مصادر من وكالات الانباء وصحف وكذا من المواطنين وتعد وكالات الانباء احد أهم تلك المصادر لما لها من نفوذ سلطوي وكذا احتواءها على ترسانة إعلامية هامة لتفرض نفسها كمصدر قوي للمعلومات، ذكر أحد المؤلفين الصحفيين أهمية وكالات الانباء بقوله: "اذا أرادت صحيفة ما أن تستخدم وسائلها الخاصة فقط في الحصول

[1] باولو ليمبو، وآخرون، دليل المراسل الصحفي، **وكالة رويترز للأنباء**،2006،ص.7.

على الاخبار فسوف تتأثر ميزانيتها بهذا العبء حتى لو كانت في أعلى درجات النجاح لذلك نجد أن كل الصحف مضطرة الى الاستعانة بوكالة أو عدة وكالات"[1].

لكن يتعرض المراسلين العاملين في وكالات الانباء الى النقد أكثر من غيرهم لذلك فالمراسلين العاملين في غير وكالات الانباء يرون بأن العمليات الإخبارية التي يقوم بها المراسل في وكالات الانباء مستعجلة ولا تطيل في خلفيات الاحداث إضافة الى الافتقار الى الفهم الدقيق لمعنى الاحداث المعقدة وكذا عدم اللجوء الى الوثائق والسجلات وأبرز نقطة أنتقد فيها المراسل في وكالات الانباء هو الجري وراء السبق الصحفي على حساب الدقة وتكامل الموضوع، وقد علق مراسلي يونايتد برس (UP) قائلا "بأن أسلوب هذه الوكالة في التعامل مع الاخبار استعراضي وهمها الدائم هو محاولة اعداد اخبار سريعة وموجزة تنشر في الصفحة الأولى مستخدمة المبالغة ولغة العضلات." [2]

ومنه فإن اعتماد المراسلين الصحفيين على وكالات الانباء بشكل كلي يكون عاملا مهما في التأثير على المعلومة التي يقدمونها للجماهير بحيث قد تكون موجهة وفق ما تصبو اليه هذه الوكالات وبالتالي قد تكون المعلومة ناقصة وتغيب عنها الدقة والموضوعية وفق ما ذكر سابقا.

3)– رئيس التحرير والتزام الأجندة:

تحتوي غرف الاخبار على العديد من العاملين الذين يقومون بمهام محددة من أجل بث الاخبار وانتقائها بدءا بالمحرر الصحفي الذي يقوم بعدة أدوار "كعملية جمع الاخبار وكتابة القصص الصحفية وتحديد الموعد النهائي لتسليم الموضوعات وكذا مراجعة العمل النهائي قبل تمريره للمحررين الذين يعملون تحت اشرافه ثم عرضها على كبار المسؤولين في غرفة الاخبار" كرئيس التحرير الذي يقوم بوضع الاجندات للمواضيع ذات الأولوية للعرض وكذا حذف بعضها التي قد تتعارض مع السياسة التحريرية للمؤسسة، فوفق دراسة (David.M.Ryfe) (2009) تستهدف التعرف على التحولات التي حدثت في غرفة الاخبار بجريدة (Daily times) ومدى تقبل المحررين للتغيرات التي

---

[1] – قوراري عائشة، **مساهمة شبكات التواصل الاجتماعية في صناعة الاخبار التلفزيونية، فاسبوك نموذجا–دراسة استطلاعية على عينة من مشاهدي قناة النهار**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، تخصص: وسائل الاعلام والمجتمع، إشراف العماري بوجمعة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2013/2012،ص.27.

[2] – عبد الستار جواد، **فن كتابة الاخبار: عرض شامل للقوالب الصحفية**، المرجع السابق، ص. 26،27.

فرضها كالفن توماس رئيس التحرير الجديد خلال فترة اجراء الدراسة حيث طلب من المحررين إذاعة الاخبار العاجلة بدلا من تغطيتها والتوقف عن متابعة الوكالات العامة بصفة مستمرة، لكن الصحفيين رفضوا التعليمات نظرا للدور الكبير الذي تقوم به هذه الوكالات في تسهيل طريقة حصول الصحفيين على المعلومات. واستنادا على هذه الدراسة يتبين لنا الدور المحوري لرئيس التحرير كحارس بوابة والذي يقوم بتحديد مصادر انتقاء المراسلين الصحفيين للمعلومات وكذا تحديد طريقة وصول تلك الرسالة للجمهور. [1]

الا أن مع التقدم التكنولوجي أصبح هناك مصادر جديدة للمعلومات يعتمد عليها المراسل في صنع مادته الإخبارية من مواقع الكترونية ومدونات ويعد "الفاسبوك" أحد أهم هذه المواقع لما يتيح من مزايا للصحفيين حيث تأمل الشركة الى جذب الصحفيين الى (FB newswire) وقد قامت بالعديد من التغييرات في الأشهر الأخيرة للترحيب بنوع جديد من المستخدمين عبر تحويل الفاسبوك لمنصة أخبار عبر تخصيص خوارزميات الموقع للبحث عن الاخبار ذات الجودة العالية من المؤسسات الإخبارية وقام بإطلاق تطبيقا اخباريا مستقلا باسم (papier)[2].

وقد ساهم هذا التطور أيضا في ظهور ما يسمى بصحافة المواطن حيث أصبحت مهمة المراسل الميداني أكثر تعقيدا للوصول الى الخبر مع وجود منافسين من الجمهور حيث تحول المواطن الى صحفي متمرس في نقل الفيديو والصورة فهو ينقل المعلومة من الميدان تماما كما يقوم المراسل الصحفي وربما تفوق عليهم في نقل سرعة نقل الحدث على مواقع التواصل الاجتماعي نتيجة لذلك أصبحت هذه المواقع مصدرا هاما للمعلومات في غرف الاخبار عوض الاعتماد فقط على المراسلين و

[1] –أسماء حمدي قنديل، **القيم المهنية والأخلاقية الحاكمة للعمل في صالات التحرير بالمؤسسات الصحفية**، المكتب العربي للمعارف، ط.1،القاهرة،2006،ص.19،20،16.

[2] – حنان علال، منير عيادي، **شبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات الإخبارية في المؤسسة السمعية البصرية في الجزائر– الفاسبوك وتويتر نموذجا، دراسة ميدانية على عينة من صحفي القنوات الجزائرية الخاصة**، ملف (pdf) متوفر على الخط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/41747 ،شوهد يوم:2022/04/15،الساعة:12:11.

وكالات الانباء للتزويد بمستجدات الاحداث ولم يعد ممكنا للصحفي أيضا الاستغناء على ما يتم تداوله على هذه المنصات الاجتماعية الا اذا كان هناك قرار تحريري صارم.[1]

وقد واكب المراسل الصحفي الجزائري كل هذا التطور إذ نلاحظ امتلاك العديد من الصحفيين لحسابات في هذه المواقع الاجتماعية نظرا لأهميتها المتمثلة في النقاط التالية:

- الاطلاع على الاحداث الجارية
- الاتصال بأشخاص يصعب البحث عنهم
- متابعة المجال الذي يتخصصون فيه.
- نظرة عامة على الاحداث الجارية والمزاج العام
- الاطلاع على اتجاهات الناس ورصد الاهتمامات العامة.

من جانب آخر ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي في وضع أجندة وسائل الاعلام فكثيرا ما يؤدي انتشار واهتمام جمهور بقضايا معينة عبر هذه المواقع الى تسليط وسائل الاعلام الضوء عليها مراعاة لتلبية اهتمامات الجمهور.[2]

4)- هل تتنافى الحرية مع أخلاقيات المهنة

أعطى التقدم الذي يعرفه مجال علوم الاعلام والاتصال بوسائله المتعددة والمتميزة بعدة خواص منها التفاعلية والسرعة والانية في النشر الى إعطاء مزيد من الحرية للمستخدمين في التعبير عن آرائه ومشاركته على أوسع نطاق إضافة الى إعطاء زخم جديد للعمل الصحفي ما ترك عدة تساؤلات واستفسارات عن ممارسة حرية التعبير في خضم هذا التطور التكنولوجي و الاتصالي. طرح أصحاب نظرية المسئولية الاجتماعية أحد التوجهات التي ترى أن "الحرية هي حق وواجب ومسئولية في نفس الوقت"[3]، بما يعبر على أن أي ممارسة للحرية يقتضي الالتزام بواجب التحلي بالضوابط المهنية كذلك

---

[1] – خيرة خديم، **دور مصادر شبكات التواصل الاجتماعي في بناء أجندات النشرات الإخبارية في القنوات الإخبارية العربية**، مجلة العلوم الاجتماعية جامعة أحمد بن بلة وهران1، مجلد 16،عدد 01، 2019، ص.61.

[2] – خيرة خديم، **دور مصادر شبكات التواصل الاجتماعي في بناء أجندات النشرات الإخبارية في القنوات الإخبارية العربية**، المرجع السابق، ص.61،62.

[3]– رمضان عبد المجيد، "مفهوم المسئولية الاجتماعية للإعلام– قانون الاعلام الجزائري نموذجا– ،المرجع السابق،ص367.

الأمر بالنسبة لتمتع الصحفي بالحرية في التعبير كونه المكلف بجمع مختلف المعلومات والأخبار وهو الذي تقع على عاتقه مهمة تنوير المجتمع والتي تستدعي المصداقية التامة والحيادية، ولضمان ذلك للصحفي فقد اهتم التشريع الجزائري على صون حرية التعبير في الصحافة من خلال قانون الاعلام 2012 في مادته الثانية على "أن نشاط الاعلام يمارس بحرية في ضل احترام الدستور وقوانين الجمهورية".[1] وكذا من خلال الدستور الجزائري لسنة 2016 في المادة الخمسون والتي تنص على "أن حرية الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية وعلى الشبكات الإعلامية مضمونة ولا تقيد بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية"[2] وقد نصت المادة أيضا أنه لا يمكن استعمال هذه الحرية للمساس بكرامة الغير وحرياتهم وكذا احترام ثوابت الامة وقيمها الأخلاقية والدينية والثقافية.[3]و لا يمكن الجزم على أن هذه القوانين ستضمن ممارسة حقيقية لحرية التعبير لدى الصحفي فنجد بعض الممارسات الإعلامية في الواقع عكس ذلك فبعض القنوات التلفزيونية تقف عقبة امام تحقيق ذلك نتيجة اتباعها لأجندات سياسية معينة أو يمارس عليها ضغوطات خارجية وذلك يسبب عدم النقل الموضوعي للأخبار وكذا عدم الحيادية في نقل المعلومة والذي يعتبر اعتداء صارخ على أخلاقيات العمل الصحفي.

كذلك بالنسبة للإعلام الغربي الذي يعد أكثر حرسا على حرية التعبير الا وأنه يمارس ما يسمى بازدواجية المعايير حيث نذكر على سبيل المثال اعتراض المحلل الرياضي عبر القنوات الرياضية القطرية دعم البطولات الرياضية الغربية "للمثلية الجنسية" ،الا أنه تعرض من قيل بعض القنوات الإعلامية الأجنبية الى انتقادات لاذعة رغم ادعائهم بحق ممارسة حرية التعبير.

ويرى **د.رشورت كيدر** من معهد الاخلاقيات العالمية "أن الاخلاقيات هي الاختيار الطوعي لما لا يمكن أن يفرض بالقوة ولذلك يترك الامر للصحفيين أنفسهم لا الحكومات أو السلطات الخارجية

[1] قانون عضوي رقم 12-5 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق لـ 12 يناير 2012 يتعلق بالاعلام ، ص.2.

[2] قانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى 1437 الموافق ل 06 مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري الصادر في الجريدة الرسمية العدد 14،يوم 27 جمادى الأولى 1437 الموافق لـ07 مارس 1437،ص. 11.

[3] قانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى 1437 الموافق ل 06 مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري الصادر في الجريدة الرسمية العدد 14،يوم 27 جمادى الأولى 1437 الموافق لـ07 مارس 1437،ص.12.

أن يضعوا المعايير لمهنتهم"[1]، فبالتالي كلما يتحلى الصحفيين بأخلاقيات مهنتم من مصداقية وموضوعية في نشر المعلومات التي يتحصلون عليها كلما زاد من عدم تقييد مهنتهم وإعطاء الفسحة أكثر لحرية التعبير، لذلك نقول بان العلاقة بين حرية التعبير وأخلاقيات الصحافة علاقة متلازمة إذ ان "الممارسة الأخلاقية الجيدة للصحفي تجعله في موضع قوة يلتزم بأعلى المعايير المهنية ليس فقط في اعلام الجماهير بل أيضا في استبعاد أية عوامل خارجية تحاول السيطرة على حريته"[2].

ثانيا : الحراسة ضمن الوسيلة خارج المضمون

1)– تعريف تكنولوجيات الاتصال

أ)– التكنولوجيا:

لكي يتسنى لنا الفهم العميق والإدراك السليم للقضايا المطروحة في البحث العلمي لابد لنا من التحديد الدقيق للمصطلحات وفق التحليل اللغوي، الذي يرصد فمصطلح تكنولوجيا الاتصال من المصطلحات المستحدثة في الكتابات المعاصرة. وقد ترجم مصطلح التكنولوجيا إلى اللغة العربية إلى تقنية أو علم التقنية وتشير هذه الكلمة إلى الخروج من العلوم الأساسية للفيزياء بأنواعها والكيمياء بأنواعه. بتطبيقات عملية تمكننا من تصنيع منتجات نستخدمها في حياتنا العملية، سواء في تعاملنا مع البيئة ومحاولة استثمارها أو في تحسين مستوى المعيشة أو في التغلب عل بعض المشكلات. [3]

لغويا اشتقت كلمة تكنولوجيا والتي تعني بتقنيات بالعربية من الكلمة اليونانية (Techne) وتعني فنا أو مهارة والكلمة اللاتينية(Texere) التي تعني تركيبا ونسجا، والكلمة(Logos) وتعني علما أو دراسة. ويعرف قاموس أوكسفورد التكنولوجيا:" بأنها الدراسة العلمية للفنون العلمية أو الصناعية وكذلك باعتبارها تطبيقا للعلم .وكذلك يطلق عليها البعض بأنها العلم الذي يهتم بتحسين الأداء والممارسة والصيانة أثناء التطبيق العملي.[4]

---

[1] باتريك بوتلور، "أخلاقيات الصحافة الجدل العالمي"، مركز الصحفيين الدولي،واشنطن،2003،ص.6.

[2] – باتريك بوتلور، نفسه،ص.76.

[3]– جمال النجار، تكنولوجيا الاتصال والغزو الثقافي، دار الاتحاد التعاوني للطباعة، ك.1، القاهرة،2000،ص.15.

[4]– مجد الهاشمي، **تكنولوجيا وسائل الاتصال الجماهيري(مدخل الى الاتصال وتقنياته الحديثة)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط.،1عمان،2004،ص.44.

أما في مجال الإعلام فإنه يتم ربط التكنولوجيا بكلمات أخرى كالمعلومات أو الإعلام أو الاتصال التي تعني عند البعض" تلك الأدوات التي تستخدم في تدعيم قدرة الإنسان على نقل المعلومات وتبادلها مع الآخرين" وقد تعني لدى البعض الآخر" بالنشاطات الخاصة بإنتاج وتشغيل وتخزين ونقل ومعالجة ونشر المعلومات وهي العمليات التي تتضمن النشاطات التقليدية كالأبحاث والدراسات والمكتبات والطباعة والنشر والتلفزيون والإذاعة والصحافة"[1].

ب)– الاتصال:

كلمة الاتصال التي تعني بالانجليزية (Communication)،مشتقة من الأصل اللاتيني (Communis) بمعنى الشيء الشائع والمشترك، فمن التعريفات التي تصب في هذا المعنى تعريف "إبراهيم إمام" حيث يذكر أن كلمة اتصال تمتاز بالتعبير عن الغرضية والتفاعل معا، بمعنى أنها تنطوي على معنى و القصد والتدبير وكذلك تعني التفاعل أو المشاركة.[2]

كذلك إسهامات "كارل هوفلاند" في تعريف الاتصال بأنه العملية التي يقدم خلالها القائم بالاتصال منبهات(رموز لغوية) لكي يعدل سلوك الأفراد الآخرين (مستقبلي الرسالة).ويقول الباحث جورج لندبرج:"إن كلمة اتصال تستخدم لتشير إلى التفاعل بواسطة العلامات والرموز، وتكون الرموز عبارة عن حركات أو صور أو لغة أو أي شيء آخر تعمل كمنبه للسلوك، أي أن الاتصال هو نوع من التفاعل الذي يحدث بواسطة الرموز".[3]و نلاحظ من خلال التعريفين السابقين أن الاتصال عرف من الناحية النفسية من خلال العلاقة بين المنبه والاستجابة أي أن هناك مثير(منبه) من القائم بالاتصال إلى المستقبل والذي بدوره يقوم بالاستجابة وهذا ما يحدث التفاعل بينهما.

ويعرفه الدكتور محمد عبد الحميد بأنه: "العملية الاجتماعية التي يتم بمقتضاها تبادل المعلومات والآراء والأفكار في رموز دالة بين الأفراد أو الجماعات داخل المجتمع وبين الثقافات المختلفة لتحقيق أهداف معينة".[4]فهذا التعريف ذكر الاتصال بأنه نشاط اجتماعي يتم تبادل من خلاله تبادل مختلف

[1]– حسن على محمد، **تكنولوجيا الاتصال الحديثة النشأة، التطور، الوظائف، التأثيرات**، دار البيان للطباعة والنشر، ط.2، القاهرة، 2006، ،ص.16.

[2]– محمود حسن اسماعيل، **مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير**، الدار العالمية للنشر والتوزيع، ط.1،2003،ص.50

[3]– حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، **الاتصال ونظرياته المعاصرة**، الدار المصرية اللبنانية، ط.1، القاهرة، 1998،ص.24.

[4]– محمد عبد الحميد، **نظريات الاعلام واتجاهات التأثير**، عالم الكتب، ط.3،القاهرة،2004، ،ص25..

المعلومات والآراء والأفكار والتي هي عبارة عن منبهات أو مثير شريطة أن تكون مفهومة بين الأفراد أو المجتمعات لتحقيق الغرض من هذا الاتصال، ويمكننا إعطاء تعريف شامل للاتصال فنقول: بأنه تلك العملية الديناميكية ذات الطابع الاجتماعي والتي تهدف إلى تبادل مجموعة من المعلومات والأفكار في رموز متفق عليها بين الأفراد المعنيين من أجل تحقيق الغرض أو الهدف من الاتصال.

وبعد اطلاعنا على وفهمنا للتكنولوجيا والاتصال نقدم تعريفات حول تكنولوجيات الاتصال حيث ورد تعريفه في المعجم الإعلامي:" بأنها مجمل المعارف والخبرات المتراكمة والمتاحة والأدوات والوسائل المادية والإدارية والتنظيمية المستخدمة في جمع المعلومات ومعالجتها وإنتاجها وتخزينها واسترجاعها ونشرها وتبادلها أي توصيلها إلى الأفراد والمجتمعات"[1].

وقد ذكر هذا التعريف أن تكنولوجيا الاتصال إلى جانب كونها أداة وتقنية لجمع المعلومات ومعالجتها وإنتاجها وتخزينها ومشاركتها مع مختلف الأفراد في المجتمع فهي أيضا توظيف لمعارف وخبرات سابقة تتيح للمستخدم مشاركتها مع مختلف شرائح المجتمع والتفاعل معها.

ويعنى بها أيضا "تلك الوسائل المستخدمة في نقل المعلومات وتداولها على نطاق جماهيري واسع"[2]،فقد خص هذا التعريف على الجانب الإعلامي لتكنولوجيا الاتصال التي تمكن الصحفيين من نشر الأخبار وإرسالها للعديد من الجماهير.

وبما أن هناك تشابه للمصطلح مع "تكنولوجيا المعلومات" فلا مانع من تقديم تعريف له، حيث تعرف على أنها "تلك التي تعتمد على تقنيات أنتجت من اجل تقديم أي معلومات للمستخدم لها، وتتيح له تخزينها واسترجاعها ونشرها وتبادلها مع من يريد وفي أي وقت بسهولة وبسرعة فائقة"[3].

يعرفها محمود علم الدين بأنها هي "مجموعة الأدوات والأنظمة والتقنيات والمعرفة المطورة لحل مشاكل تتصل باستخدام المعلومات، وجوهر تكنولوجيا المعلومات يرتكز في استخدام الحواسيب الالكترونية والاتصالات عن بعد (السلكية واللاسلكية) لخلق، تشكيل وتوزيع وتنوير والترفيه، وبشكل

---

[1] دوادي شابحة، **استخدام تكنولوجيات الاتصال الحديثة في تنمية المهارات الاعلامية لدى الصحفي الجزائري–شبكات التواصل الاجتماعي والهاتف النقال أنموذجا–**،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص :اتصال ، إشراف تيميزار فاطمة، جامعة المسيلة،2014،2013،ص.42.

[2] جمال النجار، تكنولوجيا الاتصال والغزو الثقافي ،المرجع السابق،ص.16.

[3] نوي طه حسيم وآخرون،" دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين جودة الخدمة العمومية– الحكومة الذكية في الامارات العربية المتحدة نوذجا–"،مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة جامعة محمد بوضياف ،العدد2018،05،ص136.

أكثر تقنية هي حصاد الوسائل الموظفة لكي تجمع بشكل منظم وتعالج وتخزن وتعرض وتبادل المعلومات دعما للأنشطة الفكرية".

أما المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات لأحمد محمد الشامي وسيد حسب الله فيعرف تكنولوجيا المعلومات "بأنها الحصول على المعلومات واختزانها وبثها وذلك باستخدام توليفة من المعدات الميكرو الكترونية الحاسبة والاتصالية عن بعد".[1]

أما المقصود **"بالحديثة"** المضافة لتكنولوجيا الاتصال فهي نسبية نظرا لارتباطها بتطور المجتمع وعلى المدى الزمني فما هو حديث الان سيكون قديم في المستقبل.[2]

وتكنولوجيات الاتصال الحديثة في دراستنا هي جميع الأدوات والتقنيات الاتصالية والإعلامية الحديثة المساعدة في إنتاج وبث وتخزين واسترجاع المادة الصحفية والمتمثلة في الكمبيوتر والانترنت وكذا الهاتف النقال وتطبيقاتها.

- **خصائص تكنولوجيا الاتصال:**

- **التفاعلية:** حيث تسمح هذه التقنيات بالتفاعل مع جميع المعلومات التي يتم نشرها وتبادلها بين مختلف الأفراد عبر خاصية التعليق التي تسمح من معرفة الرأي الآخر اتجاه ما تم نشره وكذا تسمح للصحفي من تحديد رغبات الجماهير وردود أفعالهم. وقد حولت هذه الخاصية الاتصال من الأحادي الر ثنائي الاتجاه أي تفاعلي.
- **اللاتزامنية:** وتعني إمكانية الرجوع للبيانات والمعلومات المحصلة في أي وقت فمنتج الرسالة بمقدوره إرسالها في أي وقت دون ضرورة وجود المستقبل، كذلك المستقبل بمقدوره استقبالها والاطلاع عليها في أي وقت.[3]

---

[1] محمود علم الدين، **تكنولوجيات المعلومات والاتصال ومستقبل الصحافة**، دار السحاب، ط.1، القاهرة،2005، ،ص.104،106.

[2] دوادي شابحة، **استخدام تكنولوجيات الاتصال الحديثة في تنمية المهارات الاعلامية لدى الصحفي الجزائري– شبكات التواصل الاجتماعي والهاتف النقال أنموذجا –** ،المرجع السابق، ص. 44.

[3]– دوادي شابحة، **استخدام تكنولوجيات الاتصال الحديثة في تنمية المهارات الاعلامية لدى الصحفي الجزائري**، المرجع السابق،ص.49.

- **المرونة:** حيث تمكن من الوصول إلى كثير من مصادر المعلومات بكل سهولة ويسرو إتاحتها للمستخدم يزيد من قدرته على الحصول على المعلومات والمفاضلة بينها واختيار المناسب منها.[1]

- **قابلية التحرك أو الحركية:** تتجه وسائل الاتصال الجديدة إلى صغر الحجم مع إمكانية الاستفادة منها في الاتصال من اي مكان الى آخر في أثناء تحرك مستخدمها، مثال هذه الأجهزة التلفاز ذات الشاشة الصغيرة التي يمكن استخدامها في السيارة أو الطائرة مثلا.

- **قابلية التوصيل:** إمكانية توصيل أجهزة الاتصالية بأنواع كثيرة من أجهزة أخرى وبغض النظر عن الشركة الصانعة لها أو البلد الذي يتم فيه الصنع، كتوصيل أجهزة التلفاز بجهاز الفيديو DVD.

- **الشيوع أو الانتشار:** نعني به الانتشار المنهجي لنظام وسائل الاتصال حول العالم وفي داخل كل طبقة من طبقات المجتمع، وكل وسيلة تظهر تبدو في البداية على أنها ترف ثم تتحول إلى ضرورة نلمح ذلك في جهاز الفيديو وبعده التلفزيون عالي الوضوح والتلفاز الرقمي ...

- **الكونية:** البيئة الأساسية الجديدة لوسائل الاتصال هي بيئة عالمية دولية حتى تستطيع المعلومات أن تتبع المسارات المعقدة.[2]

2)– تطور وسائل التعبير :

تميز تطور الاتصال من خلال خمس ثورات أساسية تمثلت الثورة الأولى في تطور اللغة والثانية في تدوين اللغة واقترنت الثورة الثالثة باختراع الطباعة في منتصف القرن التاسع عشر، وبدأت معالم ثورة الاتصال الرابعة في القرن التاسع عشر من خلال اكتشاف الكهرباء والموجات الكهرومغناطسية والتلغراف والهاتف والتصوير الضوئي والفوتوغرافي والسينما، ثم ظهور الإذاعة والتلفزيون في النصف الأول من القرن العشرين وصاحب كل ثورة من الثورات نظم جديدة من تكنولوجيا الإعلام والمعلومات.[3] وتعرف المرحلة الحالية بالثورة الخامسة والتي تشهد طفرة في مجال العلم والتكنولوجيا،

[1]– علي خليل شقرة، **الاعلام الجديد– شبكات التواصل الاجتماعي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط.1، الاردن،2014، ص.57.

[2]– سميرة شيخاني، الإعلام الجديد في عصر المعلومات، **مجلة جامعة دمشق**، العدد 1و2 ،د.ج.إ، 2010 ،ص.448،447.

[3]– ماهر عودة الشمايلة و آخرون، **تكنولوجيا الاعلام والاتصال**، دار الاعصار العلمي،الاردن،2015،ط1،ص.93.

فكان الهاتف أهم وسيلة اتصال انتشرت في بداية القرن العشرين، وتلاه التلفزيون في منتصفه والانترنت في أواخره.[1]

– ظهور الحواسيب الالكترونية:

يلعب الحاسب الالكتروني دورا مهما في تصميم وبناء نظم المعلومات الحديثة، فهو يحقق لنظام المعلومات مزايا السرعة والدقة والثقة والصلاحية ويترتب عليها جميعا الكفاءة العالية في الأداء، كما يقوم بإجراء العمليات الحسابية المعقدة والتي يصعب تنفيذها يدويا بالإضافة إلى القدرة الفائقة على تخزين كم هائل من المعلومات بطريقة منظمة بحيث يسهل استرجاعها في أوقات ضئيلة للغاية.

وقد مر تطورها على مراحل هي:[2]

- ظهر الجيل الأول من الحواسيب عام 1946 من طرف العلماء جون موشلي وايكارت وجولد شياني وهو الحاسبEniac،ثم تكونت أول شركة لإنتاج الحواسيب على المستوى التجاري باسم .Univac

- ظهر الجيل الثاني في أوائل الستينات بعد استخدام عناصر الترانزستور في بناء دوائر الأجهزة الحاسبة كبديل لاستخدام الصمامات المفرغة Vaccum Tube.

- أدى استخدام الدوائر الالكترونية Integrated circuits إلى ظهور الجيل الثالث من الحواسيب الالكترونية في عام 1969.

- ظهر الجيل الرابع من الحواسيب خلال عقد السبعينات بعد أن تطورت الدوائر الالكترونية المتكاملة بسرعة كبيرة وبعد تطويع المواد فوق الموصلة وأشياء الموصلات الحرارية.

- الجيل الخامس في بداية الثمانينات ويطلق عليه الحاسب الشخصي Personal computer وهو يتمتع بصغر الحجم وسهولة التشغيل والربط من خلال وسائل الاتصال العادية مثل التلفون والتليفزيون.

---

[1]–ماهر عودة الشمايلة وآخرون، **تكنولوجيا الاعلام والاتصال**، المرجع السابق،ص.93.

[2]– حسن عماد مكاوي، **تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات**، الدار المصرية اللبنانية، ط.،1 القاهرة، ، ص.59،60.

– ظهور الانترنت:

في الأول من يناير عام 1983 تم تشغيل أول شبكة واسعة ببرتكول الانترنت TCP/IP ،عندما أنشئت المؤسسة العلمية الأمريكية (National science NCF foundation شبكة جامعية(NSFNET).ويعتبر البعض هذا التاريخ بداية شبكة الانترنت، وقد تبع ذلك تدشين عدد من الشبكات التجارية مثل يوزنت (Usent) وبنت (Bitnet).

بعد ذلك أخذت الشبكة وجهها الجماهيري في مطلع التسعينات بظهور شبكة الواب وبالتحديد في أوت من عام 1991وقد ظهر أول مستعرض عام للوب باسم(Viola WWW) على منصة الهايبركارد.[1]

وهي طريقة لتنظيم المعلومات يستطيع أي جهاز كمبيوتر متصل على الشبكة الوصول اليها وذلك من خلال بروتوكولات النصوص التشعبية(http : Hyper text Transfer Protocol)،

حيث من سماتها أنه يستطيع كل متلقي أو مستخدم أن يصل إلى أي صفحة من صفحاتها عبر الارتباطات التشعبية واختيار المسار الذي يريد، كما تتيح التفاعل والتواصل مع القائم بالاتصال لإبداء الرأي والملاحظات والاستفسارات، فهي في النهاية ليست معلومات مترابطة فقط بل هي سلوك تفاعلي بين المادة المقدمة والمتلقي.[2]

3)– صناعة المحتوى:

تحقق التكنولوجيات الاتصالية الحديثة للمجال الإعلامي عدة وظائف في ما يخص انتاج المحتوى يتمثل أبرزها:

- وظيفة إنتاج المادة الإذاعية والتلفزيونية والصحفية بعد دخول الكمبيوتر إلى بنية العملية الإنتاجية فأصبح كل شيء يتم الكترونيا،حيث ساهم الكمبيوتر في إنشاء قواعد المعلومات والانترنت والتصوير الالكتروني والتصوير الرقمي/ الالكتروني والأقمار الصناعية والماسحات الضوئية والاتصالات السلكية واللاسلكية والألياف البصرية...

[1] عباس مصطفى صادق، **الإعلام الجديد–المفاهيم والوسائل والتطبيقات**، دار الشروق للنشر والتوزيع د.ط، الاردن،ص.62.

[2] ندى الساعي، **وسائل الاتصال الالكترونية**، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، د.ط، الجمهورية العربية السورية،2020 ،ص.47،48.

- وظيفة معالجة المعلومات رقميا سواء المقدم منها في المحتوى البرامجي للراديو والتلفزيون أو المقدم منها عبر صفحات الصحف أو من خلال النشر الالكتروني (Digital room) وسواء كانت تلك المعلومات مادة مكتوبة أو مصورة أو مرسومة،فإن هناك العديد من البرامج التي تتعامل وتعالج مثل هذه المعلومات.
- وظيفة التخزين المعلومات واسترجاعها باستخدام تقنيات التخزين العديدة كالأقراص المضغوطة (CD) أو المرنة (D.D) أو التخزين السحابي مثل:
- (Google drive)،حيث تساعد في أرشفة المعلومات والرجوع إليها بشكل سريع وملائم.
- وظيفة نقل وتوزيع المعلومات عبر الفاكس والأقمار الصناعية والاتصالات السلكية واللاسلكية والشبكات الرقمية وشبكات الألياف والكابل...
- وظيفة العرض، حيث تقوم أجهزة الكمبيوتر والأجهزة الرقمية بعرض المعلومات عند طلبها في أي وقت.[1]

وهذا ما جعل العمل الصحفي أكثر كفاءة إذ تمكن المراسل من كتابة القصص الإخبارية بكل سرعة ودقة والقيام بأدوار عديدة كإنتاج قصص الفيديو كذلك يوفر الاعلام الجديد للقائم بالاتصال مساحة أوسع للنشر اذ بمجرد منع موضوع ما من النشر من طرف الوسائل التقليدية فإنه يلجأ الى النشر على الفاسبوك أو تويتر ليصل الى قنوات منافسة. [2]

)– الحرية المزعومة

التكنولوجيا الحديثة من الأمور التي ساهمت في تغير نمط حياة العديد من الأفراد والمجتمعات حيث ساهمت في خلق مأساة اجتماعية غزت البيوت والشوارع و أصبحت تفرض منطقا جديدا في العلاقات، ومن الواضح أن التكنولوجيا أثرت في عدة قطاعات منها الاقتصاد، الصناعة، التجارة، والتعليم ...الخ، مما تحتم تأثر النظم الاجتماعية بها

[1]– حسن على محمد،**تكنولوجيا الاتصال الحديثة النشأة، التطور، الوظائف، التأثيرات**،المرجع السابق،ص.18.

[2] – عبد المحسن حامد عقيلة، الاعلام الجديد وعصر التدفق الاخباري، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع،ط1،المنصورة،2015،ص.ص.151، 153.

وما يثير الانتباه هو السرعة الكبيرة في هذا التغيير، كما أن هذه التكنولوجيات ساهمت في إفلاس اجتماعي، فعلى سبيل المثال الأم التي كانت المؤسسة التعليمية الأساسية للطفل، لم تعد كذلك حيث وفرت هذه التكنولوجيات مصادر تنشئة تربوية بديلة و أصبحوا يبحرون في فضاء لا نهاية لآفاقه، كما ساهمت هذه التكنولوجيات في تلاشي معايير الضبط الاجتماعي و حلت مكانها الأفكار الدخيلة التي فرضتها هذه التكنولوجيات في ضل عجز و صمت رهيبين من طرف المجتمع، فقبل هذه التكنولوجيات كان الأولياء أكثر قدرة على التغذية العقلية للطفل، ولم يعد الآباء قادرين على التأثير في أبنائهم بمدى قدرة تأثير هذه الوسائل عليهم كما ساهمت في تقديم الأولويات التربوية مثل العلاقة بين الرجل والمرأة في سن مبكرة، وهذا عن طريق الإعلانات والرسومات التي يشاهدونها وللتكنولوجيا القدرة على التأثير في التصور العقلي عن طريق الصور المرفقة بمؤثرات صوتية و مرئية ، كما يظهر جليا سيطرة الطابع المادي على الأفراد، عن طريق ما يسوق لهم في هذه الوسائل عن حياة الرفاهية الزائفة و عدم قدرة أرباب العائلة على هذه التكاليف، ورغم هذا إن أب العائلة لا يستطيع الرفض و إلا فإنه سيدخل في خصومات مع زوجته و أولاده فيلاحظ وهو ما ينبئ بعصر قادم لا يسيطر فيه أرباب العائلة على منازلهم و تكون الكلمة العليا للأبناء على الأولياء ومشاكل زوجية بسبب أمور تافهة دخيلة على المجتمع، ، حيث أصبح من السهل في عصر التكنولوجيا خلق مجتمعات سيكولوجية تقودنا نحو عالم ما بعد الحداثة حيث تعتبر مسألة الأخلاقيات في عصر التكنولوجية الحديثة الرهان الأكبر في مقتبل البشرية، لما لها من قدرة على توجيه سلوكيات الأفراد و هو ما يؤدي إلى خلق إدمان هذه التكنولوجيات و شبكة الإنترنت، ما قد يسبب مشاكل أسرية و عدم الشعور بالمسؤولية والفراغ العاطفية و عدم الرضا و هذا يؤدي في كثير من الأحيان إلى الهروب نحو هذه التكنولوجيات كونها وسيلة تعوض لهم هذا النقص، ومسألة الأخلاق فرضت نفسها في كل نقاش حول التكنولوجيات الحديثة لما توفره من غزو ثقافي و تحطيم للقيم و المبادئ و الأخلاق، وهذا التغيير أصبحت معالمه تظهر و رقعة تحوله تتيع من جيل إلى آخر[1]

يعتبر تغير مدارس التنشئة الاجتماعية للأفراد عاملا مساهما في تغير مبادئهم و قيمهم و انتمائهم و هذا ما يظهر جليا مع التكنولوجيات الحديثة التي تفوقت بأشواط ككثيرة على مدارس

[1] إيكوفان شفيق، التكنولوجيات الحديثة و أزمة العلاقات الاجتماعية ، جامعة مولود معمري، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية الاجتماعية تيزي وزو**، العدد 03، 26،09،2019، ص ص. 27،31.

التنشئة الأولى مل المنول و المدرسة و المجتمع، وأصبحت هذه المدارس نفسها التي كانت مرجعا فيما سبق متأثرة بهذه الوسائل التكنولوجية، وبالتالي نلاحظ قدرة هذه التكنولوجيات في التأثير والقدرة في تغيير تفكير الأفراد و المجتمع و الذي يصل إلى حد الهيمنة، فعلى سبيل المثال مسألة الزواج التي كانت مرتبطة بالمرأة و الرجل، إلا أن هذه التكنولوجيات سوقت للشذوذ بكل أشكاله و قد لا يفرق الجيل القادم ما إذا الزواج بين جنسين مختلفين، أم أن الأصح هو من جنس واحد، دون نسيان الخلط الكبير في القضايا الدينية حتى أصبح الأفراد يفرون من هذه المسائل نظرا للتعميم الكبير حوله حتى أصبح الفرد لا يفرق الصحيح من الخطأ و أمور أخرى مثل ما يتعلق بقضية الحرية التي أصبحت تستعمل كشعار في هذه الوسائل الإعلامية فنجد أن هذه الوسائل تروج لأفكار وقناعات مختلفة مثل قضية المثلية بمختلف الوسائل مثل الأفلام والمباريات و في كرة القدم تحت شعار حرية التعبير، التي تنص على إبداء الرأي مهما كان مختلفا، و الذي لا مشكلة فيه، إلا إبداء رأي معارض اتجاه المثلية حرية تعبير أيضا، وهي قناعة لدى كثير من الناس على أنها أمر خاطئ ومخالف للمبادئ و معتقداتهم فنجد أن هذا الرأي مخالف يقابل بالمحاربة والتهجم على هؤلاء المعارضين، ولعل أبرز مثال على ذلك اللاعب الدولي المصري السابق محمد أبو تريكة حينما انتقد تواجد شعار المثليين في ملاعب كرة القدم و أشار إلى أن الأم الإسلامية يجب أن تحافظ على مبادئها وقيمها في، لتقوم الصحافة الغربية بشن هجوم عليه بسبب هذا التصريح و لعل أبرز مثال صحيفة الجارديان التي طالبت بإبعاده عن تحليل المباريات في كرة القدم، فنجد أن هذه التكنولوجيات التي ساهمت بشكل كبي في تغيير و إخلال النظم الاجتماعية لا بد من ضوابط تسيرها من أجل المحافظة على قيم و مبادئ الناشئين، و المشكلة ليست في التكنولوجيات نفسها إنما في كيفية استعمالها وفق ضوابط تحفظ قيم ومبادئ الجميع، حتى لا تتحول إلى مثل ما هي عليها اليوم إلى وسائل تسيطر عليها الدول الغربية و تسوق من خلالها على ما تريد دون احترام لقواعد و أخلاقيات السلوك المهني التي تتغنى بها دائما، وتوجها وفق ما يخدمها، و في الجانب الآخر لابد من معاتبة الدول الإسلامية التي لم تعمل على مواكبة التطور التكنولوجي الذي كان بالإمكان أن تطور وسائل تنشئتها للأفراد من خلال هذه الوسائل ، إلا أنها تركت فراغا و الطبيعة بدورها تأبى الفراغ فإن لم يوفر في الدول الإسلامية بديلا للمواقع و التطبيقات الغربية و إن لم تسعى الحكومات لفرض ضوابط و أخلاقيات للمواقع والوسائل والقنوات

التي تبث في نطاقها الجغرافي ، فإنهم سيتعرضون بطبيعة الحال للرسائل الإعلامية المختلفة وفق توجه ونظرة من لا يريد الخير لمجمعاتنا الإسلامية.

وعليه يمكن القول أن التكنولوجيات أوجدت إيجابيات كثيرة وعديدة إلا أن بقائها دون رقيب هو الذي يحولها إلى إشكالية خاصة فيما تعلق بالمجتمعات المحافظة.

ثالثا: تأثير تطور الوسيلة على الأداء الإعلامي التقليدي

1)- أين هي الوسيلة التقليدية:

بعدما كانت الصحافة المطبوعة المسيطر على الساحة الإعلامية كوعاء لتزويد الجماهير بمختلف المعلومات والأخبار والأحداث اليومية الجارية محليا أو دوليا لمدة طويلة، لتتطور بعدها تكنولوجيا الاتصال وتخرج لنا وسائل أخرى غيرت من شكل إيصال هذه المعلومات للمستقبلين وجعلهم يتفاعلون مع يتم تقديمه من القائمين بالاتصال في هذه الوسائل. فظهور الصحافة الالكترونية يعد طفرة في الإعلام الجديد الذي يعرف بخاصية التفاعل، وقد تم إعطاء عدة تعاريف للصحافة الالكترونية نستعرض بعضها فيما يلي:

- الصحافة الالكترونية هي ممارسة الصحافة عن طريق النشر عبر الانترنت.
- نوع من الاتصال بين البشر يتم عبر الفضاء الالكتروني الانترنت وشبكات المعلومات والاتصالات الأخرى تستخدم فيه فنون آليات ومهارات العمل في الصحافة المطبوعة مضافا إليها مهارات وآليات وتقنيات المعلومات التي تناسب استخدام الفضاء الالكتروني كوسيط أو وسيلة اتصال بما في ذلك استخدام النص والصوت والصورة والمستويات المختلفة من التفاعل مع المتلقي لاستقصاء الأنباء الآنية وغير الآنية ومعالجتها وتحليلها ونشرها على الجماهير عبر الفضاء الالكتروني بسرعة".[1]

نلاحظ من خلال هذا التعريف أنه ذكر أن الصحافة الالكترونية تتطلب نفس آليات و مهارات العمل للصحافة المطبوعة، لكن يضاف إليها مهارات واليات تكنولوجية حديثة في توظيفها

[1]- خالد محمد غازي، **الصحافة الالكترونية العربية: الالتزام والانفلات في الخطاب والطرح**، وكالة الصحافة العربية، د.1،مصر،2016،ص.104.

كوسيلة اتصال مستعينة بالصوت والصورة وكذا التفاعل مع الجمهور، وقد تميز التعريف بذكر أن الصحافة الالكترونية تتميز بسرعة النشر.

ويوجد تعريف قدم لنا أنواع الصحافة الالكترونية حيث ذكر بأنها "التي يتم إصدارها ونشرها عبر شبكة الانترنت العالمية أو غيرها من شبكات المعلومات سواء كانت نسخة أو إصدارة الكترونية لصحيفة مطبوعة ورقية أو صحيفة الكترونية ليست لها إصدارة مطبوعة ورقية، سواء كانت صحيفة عامة أو متخصصة"،[1] ومن التعاريف الاجنبية التي عرفت الصحافة الالكترونية بأنها "توظيف التكنولوجيا الرقمية لبحث وانتاج وتوزيع أو الولوج للأخبار والمعلومات لجمهور متزايد متمكن من أبجديات الحاسوب".[2]

ويمكن إعطاء تعريف شامل للصحافة الالكترونية بأنها" إحدى وسائل النشر التي تستفيد من تكنولوجيا الاتصال الحديثة، وهي تجمع بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتحرير الصحفي المعروف وتتخذ من شبكة الانترنت العالمية مكانا للبث كمطبوع مقروء من خلال المعينة للوسيلة المستخدمة، وبالتالي تكون الانترنت بمثابة الموزع للصحيفة الالكترونية بعد الدخول إليها وكتابة العنوان الصحيح للصحيفة"[3].

2)- هل يرتقي المواطن إلى مستوى الصحفي:

يعتبر تاريخ الصحافة الالكترونية في الجزائر حديثا و قد كانت البدايات سنة 1993 وكان مركز البحث العلمي والتقني "CERIST" هو الموزع الوسيط والوحيد للإنترنت في الجزائر على المستوى الوطني للهيئات الرسمية المختصة خصوصا في ميدان البحث،بعد ذلك تم فتح المجال أمام الخواص في ديسمبر 1997.

---

[1] خالد محمد غازي ، نفسه، ص. 106.

[2] Silvina A .Acosta **,B. A, Latin American online journalism :An exploratory web-basedsurvey for identifying international trends in print-affiliated sites** ,In partial fulfillment of the requirement for the degree of master of arts ,The university of Texas at Austin,December 2004,p.38.

[3] الشفيع عمر حسنين، **الصحافة الالكترونية، المفهوم والخصائص والانعكاسات**، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط.1،الإمارات، 2011 ،ص.13.

ولقد كان الهدف من وراء ربط الجزائر بالإنترنت هو تجسيد فكرة مشروع إقامة شبكة معلوماتية في إفريقيا تسمى " RINAF" وتكون الجزائر هي المنطقة المحورية للشبكة في شمال إفريقيا في إطار مشروع تعاون مع "اليونسكو".[1]

وتعرف الجزائر منذ التسعينات أولى بدايات الصحافة الالكترونية من خلال أول تعامل بين الصحف الوطنية والنشر الالكتروني سنة 1997،والنشر الالكتروني مباشرة وبصورة مستقلة لصحف الكترونية محضة منذ سنة 1996،مما سمح بظهور نوعين من الصحف الالكترونية في الجزائر هما:

أ)– الصحافة الالكترونية المكملة للطبعة الورقية: قامت الكثير من الصحف الجزائرية إلى اللجوء في النشر الالكتروني إلى جانب النشر المطبعي من اجل تدعيم مكانتها في النشر الالكتروني من جهة وتحقيق رواج وانتشار للصحيفة الورقية من جهة أخرى ،وهي بذلك تستفيد من عالمين لمضمون واحد إضافة لمواكبة عصر التقنية الحديثة.

أول هذه الصحف كانت جريدة الوطن الناطقة باللغة الفرنسية، حيث كانت السباقة إلى إنتاج نسخة الكترونية لطبعتها الورقية ابتداء من نوفمبر 1997.[2]

ب)– الصحافة الالكترونية المستقلة:

والتي ليس لها دعامة ورقية حيث تنشر الكترونيا ومضمونها الكتروني، طبعتها الكترونية، قراءها إلكترونيون، توزيعها الكتروني وحتى الإشهار.

أولى هذه الجرائد هي جريدة Algeria interface[3]

واضافة الى عوامل ظهور صحافة المواطن في الجزائر نذكر أسباب أخرى منها:

– تناولها للقضايا الجدلية: إذ يلجأ الافراد المستخدمون لها لجلب الانتباه للقضايا الهامة والجدلية التي تشغل شرائح واسعة في المجتمع إذ عادة ما يتم غض الطرف عن مثل هكذا قضايا في الاعلام التقليدي لعدة أسباب..

---

[1]– يمينة بلعاليا،**الصحافة الالكترونية في الجزائر: بين التحدي الواقع والتطلع نحو المستقبل**، رسالة ماجستير العلوم السياسية والاعلام، تخصص ، إشراف جمال بوعجيمي،جامعة الجزائر، أفريل 2006،ص.137.

[2]- يمينة بلعاليا، **الصحافة الالكترونية في الجزائر: بين التحدي الواقع والتطلع نحو المستقبل**،(المرجع السابق)،ص. ص 149 .150

[3]يمينة بلعاليا، نفسه،ص.150،152.

– **تمتعها بالحرية المطلقة ومحدودية الرقابة:** فتطور وسائل الاتصال و ظهور الانترنت وفر جانبا هاما لحرية النشر خلاف ما كان عليه في الوسائل التقليدية الأخرى .[1]

تظهر لنا المعلومات المعروضة سابقا الى دور تطور وسائل الاتصال في تغيير معالم الصحافة بظهور صحافة المواطن التي أصبحت تزاحم الصحفي في مهنته ما طرح عدة تساؤلات فيما إذا كان بإمكان أن يرتقي المواطن الى رتبة صحفي أم لا، وقد علق "**دي روسني**" على هذه الحالة قائلا "بأن كل مواطن هو بالضرورة صحفي صاعد يتحكم في زمن الاحداث ووقعها، فلا تستطيع أية وكالات أنباء أن تنشر صحفيين في كل الشوارع فظهور الصحفي المواطن أصبح ظاهرة غير قابلة للتجاهل"[2]

ويرى البعض أن كل من يقوم بعملية جمع المعلومات والاخبار ونشرها وفق أدوات معينة ووفقا لمعايير المصداقية يعتبر بمثابة صحفي فمن يقوم مثلا ببث ونشر معلومات عبر الانترنت يمكن اعتبارهم صحفيين بغض النظر عن مدى تدربهم وامتلاكهم الخبرة.[3]

وفق ما تم عرضه من آراء سابقة حول صحافة المواطن فإنه يمكننا القول بأن الصحفي المواطن يمكن له مزاحمة مهنة الصحفي نظرا لأهميته في نقل المعلومات والوقائع والذي تطور مع الوسائل الاتصالية حيث كان يعد شاهد عيان أو مصدرا للخبر لكنه الآن أصبح ناقلا له وفاعلا فيه وبطريقة آنية.

- **تحديات الصحافة الالكترونية في الجزائر:**

وجدت الصحافة الالكترونية ضالتها في المجتمع الجزائري بالرغم من كونها حديثة وأن الصحافة المطبوعة لا تزال تفرض نفسها إلى يومنا هذا، إلا أن اهتمام الشباب الجزائري خاصة بالمواقع التابعة لهذه الصحف واستفادتهم من المعلومات بسرعة ومهنية عالية رغم كونها حديثة.[1]

---

[1] – إبراهيم بعزيز، **مشاركة الجمهور في انتاج محتوى وسائل الاعلام وظهور صحافة المواطن–دراسة على عينة من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في الجزائر**،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاعلام والاتصال، اشراف رشيدة سبتي، جامعة الجزائر 3،الجزائر،2014،ص 99.

[2] - جمال الزرن، **صحافة المواطن: المتلقي عندما يصبح مرسلا**، المجلة التونسية لعلوم الاتصال، جامعة منوبة ، د.م، العدد 51–52،تونس،2009،ص6.

[3] - إبراهيم بعزيز، **مشاركة الجمهور في انتاج محتوى وسائل الاعلام وظهور صحافة المواطن–دراسة على عينة من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في الجزائر**،(المرجع السابق)،ص 111.

أشارت الدراسة التي قام بها الدكتور فايز الشهري إلى جانب الباحث البريطاني" باري قنتر" على تواضع نسبة عدد مستخدمي الانترنت العرب ومنهم الجزائريين قياسا على العدد الإجمالي للسكان مشيرة على وجود ضعف البنية الأساسية لشبكات الاتصالية إضافة إلى بعض العوائق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وعن خصائص قراء الصحف الالكترونية تقول الدراسة أنهم في الغالب ذكور وشباب أغلبهم طلبة جامعيين كما كشفت الدراسة إلى أن أكثر من نصف العينة يقرون بأن تصفحهم للصحف الالكترونية يشكل ركيزة يومية في حياتهم ويأتي ذلك بأنهم راضيين ومقبلين على الصحافة الالكترونية بسبب تمكنهم من متابعة الأخبار من أي مكان وعن أي بلد.[2]

أما من الناحية القانونية فقد وضعت الجزائر مرسوم تنفيذي بخصوص الصحافة الالكترونية لأول مرة والذي يضع شروطا وضوابط لممارسة هذا النشاط وهذه أهمها:[3]

- شرط الجنسية الجزائرية لصاحب الموقع وخضوعه للقانون الجزائري.
- صاحب الموقع يجب أن يكون بمستوى جامعي وله الخبرة 3 سنوات في قطاع الاعلام.
- استضافة المواقع يجب أن يكون في الجزائر ضمن نطاق DZ.
- منع أي تمويل أجنبي للمواقع الالكترونية.
- تقديم تصريح مسبق بالنشاط لدى سلطة الصحافة الالكترونية ومهلة 60 يوما للنظر في الطلب.
- مخالفة شروط النشاط تؤدي إلى صدور اعذرا ثم تعليق النشاط ثم سحب التسجيل.

---

[1] ربيعة سولامي وآخرون، **الصحافة الالكترونية في الجزائر وتحديات الممارسة الصحفية: جريدة الشروق الالكترونية أنموذجا**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الاعلام والاتصال، تخصص: صحافة مكتوبة والكترونية، إشراف عبد الرحمن كعواش، جامعة أحمد دراية،أدرار،2021،2020،ص.41.

[2]– ربيعة سولاميوآخرون، نفسه، ص. 41

[3]– عبد الرزاق بوالقمح،" في 12 نقطة ...هذه شروط ممارسة الصحافة الالكترونية بالجزائر"،**الشروق أون لاين**مقال متوفر على الخط: https://www.echoroukonline.com/%D9%81%D9%8A-12-%D9%86%D9%82%D8%B7%D8%A9-%D9%87%D8%B0%D9%87-%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B7-%D9%85%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83

تاريخ الزيارة:2021/09/16،الساعة:20:37.

- ضمان حق الرد والتصحيح بعد تلقي.

3)- قيمة مصادر الخبر:

استفاد الصحفيين من التقنيات الاتصالية الحديثة كثيرا حيث مكنتهم من أداء مهنتهم بشكل احترافي عالي إضافة إلى تسهيل العديد من المهام التي يقومون بها ويتجلى ذلك في النقاط التالية:[1]

- **تجميع البيانات:** حيث بمقدور الصحفي الحصول على بيانات تخص المهام الموكلة له
- **المعالجة:** يعتمد عليها الصحفي في معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من الميدان كالتسجيلات الصوتية أو الصور
- **التخزين والاسترجاع:** والذي يمكن الصحفي من الاحتفاظ على المعلومات التي تم جمعها بطريقة فورية وكذا أرشفتها والرجوع إليها وقت الحاجة. ومع التطور التكنولوجي أصبحت الارشفة أسهل كونها الكترونية (لا ورقية) مما يسهل العودة إليها والبحث فيها مع تطور تقنيات البحث.
- **النقل:** تمكن من إرسال وتبادل المعلومات خصوصا مع المؤسسة الصحفية التي يعمل فيها الصحفي كإرسال التقارير أو مختلف المعلومات الأخرى المتعلقة بمهام الصحفي عبر الاستعانة بمختلف أدوات الاتصال الحديثة للإنترنت كالبريد الالكتروني
- **إنتاج المادة الصحفية:** عبر الاستعانة بجهاز الكمبيوتر وبرمجياته سواء في ما يخص النشر الورقي عبر الاستعانة بالمطبعة أو النشر الالكتروني المعتمد على الانترنت.[2]

وتعد الانترنت مصدر مهم للأخبار سواءا أكان للأفراد أو المؤسسات "فقد فرضت هاته التقنيات الحديثة بالإضافة لمواقع التواصل الاجتماعي والمدونات واقعا جديدا في مفهوم مصادر الاخبار تجاوز من خلاله المتلقي المؤسسة الإعلامية (الوسيط) ووصل مباشرة الى المصدر ما أن المصدر نفسه تجاوز المؤسسة الإعلامية ووصل مباشرة الى المتلقي".[3]

---

[1] – حسن على محمد، **تكنولوجيا الاتصال الحديثة النشأة، التطور، الوظائف، التأثيرات**،(مرجع سابق)،ص 18.

[2] – حسن على محمد،(المرجع السابق)،ص18.

[3] – بوبكر بوعزيز، **مصادر الخبر الصحفي: من وكالات الانباء الى الفسبوك**، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، د.م، عدد 7،الجزائر،2017،ص158.

ويرى مانينغ (moning) أن التطورات السريعة في مجال خدمات الانترنت لها العديد من التطبيقات في مجال الصحافة الإخبارية فالوصول الى قواعد المعلومات ستوفر مصادر إضافية للصحفيين ويرى أن الانترنت ستهدد طريقة العمل التقليدية خصوصا العديد من المصادر الإخبارية لنشر أخبارهم مباشرة على الانترنت و يرى ذلك أن الصحفي يذهب مباشرة للمواقع المختلفة ويحصل على المعلومات والاخبار سواءا من مصادرها أو من مواقع الوسائل الإعلامية الأخرى.[1]

وقد قامت بعض من مواقع التواصل الاجتماعي كفسبوك بتطوير خدماتها بإضافة خدمة (news wire) بنشر تحديثات فورية من مصادر متعددة للأخبار وقد قامت الشركة بإبرام شراكة مع وكالات أنباء رائدة في مجال اكتشاف وتأكيد صحة الاخبار في الفضاء الالكتروني لتزويد هذه الخدمة بأخبار دقيقة ومؤكدة.[2]

لاشك أن هذا التطور الحاصل والمتزايد في التقنيات الاتصالية الحديثة خاصة الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي الذي يحظى بالجماهيرية يعطي إضافة حقيقية في مجال الاعلام وتداول المعلومات والاخبار ناهيك أن هذا التطور مهتم بدرجة أكبر على محاربة الاشاعة وجعل المعلومات المتداولة عبر هذه الوسائط أكثر مصداقية وهذا ما يعطي قيمة أكبر لمصادر الاخبار الالكترونية مستقبلا.

4)– الاعتماد المتبادل:

تزخر الصحافة الالكترونية بالعديد من المزايا التي تنفرد بها عن الصحافة التقليدية وتتمثل هذه المزايا في:

- **التفاعلية:** وتعتبر من أهم ميزات الصحافة الالكترونية، حيث تجعل الاتصال مؤثرا عبر التفاعل القائم بين المرسل والمستقبل وكذلك بين المستخدمين أنفسهم وجعلهم مشاركين في صنع الخبر والمعلومة.
- **الترابطية النصية:** وتعتبر إحدى الخصائص الهامة على الانترنت حيث تكمن قدرتها على ربط كمية هائلة من المعلومات والمصادر المتعددة، وتنبع أهميتها في تمكين الجماهير من تتبع المعلومات والأخبار بسرعة.

[1]– بوبكر بوعزيز،(نفسه)،ص 160.

[2] - بوبكر بوعزيز، **مصادر الخبر الصحفي: من وكالات الانباء الى الفيسبوك**،(المرجع السابق)،ص 162.

- **العالمية**: أي أنها في متناول الجميع عبر أنحاء العالم بما أنها متوفرة على الانترنت مما أتاح للصحف فرص ظهور متساوية بغض النظر عن حجمها.
- **قلة التكاليف**: أي أن ظهور الصحيفة على الانترنت أقل بكثير من تكاليف الصحف الورقية، فالصحف الالكترونية لا تحتاج لمباني ومكاتب ومطابع وعمال وورق فضلا عن متطلبات التوزيع، لكن هناك عائق تعاني منه الصحف الالكترونية حيث أنها لا تباع كما أن الاشتراك الشهري للمستخدمين يمثل عائق لانتشارها لدى فتلجأ الصحيفة في الحصول على موارد من خلال الإعلانات.
- **نظام الإحصاء والمتابعة**: بإمكان الصحيفة الالكترونية تحديد أعداد قرائها ومتصفحيها بشكل دقيق من خلال البرامج المحددة والتلقائية ،من خلال التسجيل التلقائي لكل زائر جديد يوميا.
- **الأرشفة والحفظ**: إن توظيف الصحافة الالكترونية للحاسب الآلي سهل عليها مهمة حفظ المادة بكل ما تحويه من صور وإعلانات مع إمكانية الاسترجاع في أي وقت، وذلك يمكن الزائر من البحث على تفاصيل حدث ما أو الرجوع إلى مقالات وأخبار سابقة بشكل فوري.
- **الشمولية**: توفر الصحف الالكترونية معلومات أكثر شمولا من سابقتها الورقية، إضافة إلى وسائل الوصول للمعلومات،(ونرى بان خاصة الترابطية النصية تمكن من الإحاطة بمعلومات أوسع عن الموضوع).

الفورية: أي السرعة في بث الأخبار فور حدوثها مع الصور والأفلام المرفقة به، مع التحديث المستمر وفي أي وقت. في خضم التنافس الدائر بين الوسائط الاتصالية الحديثة و الاعلام التقليدي في المشهد الإعلامي بدأ يطفو الى السطح حقيقة مدى سيطرة مواقع التواصل الاجتماعي على وسائل الاعلام إذ وفق ما تم طرحه سابقا من معلومات يتبين لنا قوة هذه المواقع كمصدر للمعلومة.

يرى العديد من خبراء الاعلام ضرورة التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي على أنها أدوات مكملة لوسائل الاعلام التقليدية وليس بديلا لها حيث أكدوا على انه بالرغم من أهمية هذه الوسائل الا وأنها تفتقد الى حد بعيد الى الثقة والمصداقية، وقد دعا المشاركين في جلسة بعنوان الخبر في زمن

الطفرة الرقمية ضمن اليوم الأول لمنتدى الاعلام العربي الى ضرورة التأكيد على الالتزام بالموضوعية والحيادية والمهنية الإعلامية بعيدا عن الدخول في أجندات سياسية ومشاريع تخدم توجهات معينة على حساب أخرى وقد طالبو وسائل الاعلام اتقان أصول التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي التي تكون لن تكون بديلا عن الاعلام مع الحفاظ على أعلى مستويات الثقة لدى المشاهد او القارئ حيث تقع مسؤولية بناء هذه الثقة على عاتق الوسائل الإعلامية ذاتها وليس المتلقي ذاته. وقد ناقشت الجلسة العديد من المحاور المهمة المتعلقة بصنع الخبر في المستقبل والتطورات والتحولات في بيئة عمل المراسلين الميدانيين وكيف أثرت على صناعة الخبر، فضلا عن التساؤلات بشان تراجع مهنة المراسل الميداني التقليدي في المدى القريب.[1]

وقال "**ظاعن شاهين**" المدير العام لقطاع النشر بمؤسسة دبي للإعلام ورئيس تحرير صحيفة البيان "أن الاعلام صناعة تختلف كليا عن مواقع التواصل الاجتماعي التي تفتقد للمصداقية والثقة الى حد بعيد، كما أن الفكر بين الوسيلتين مختلف كليا حيث أن الصحافة الورقية والوسائل الأخرى كالتليفزيون والراديو لديها تقاليد مهنية لا يمكن التخلي عنها مؤكدا على ضرورة مواصلة الانضباط رغم سيل الاخبار المتدفق يوميا على غرف التحرير التي باتت بدورها أكثر قدرة على البحث عن حقيقة الخبر رغم المصادر المتشعبة التي تتدفق منها الاخبار وأضاف بأن هذا التدفق الكبير للأخبار من مختلف المصادر جعل الصحفي متأخرا في ادراك ما يدور من احداث مقارنة بما كان معهودا في السابق بانه أول من يعلم، بعد أن أصبحت المعلومة الإخبارية تأتي من الافراد لكن على الرغم من ذلك أكد شاهين على أن وسائل الاعلام الاجتماعي لم ولن تكن بديلا أبدا عن الاعلام التقليدي مضيفا بان هذه الوسائط ربما تنقل الصورة لكنها لا تستطيع أن تنقل أو تنظر الى خارج الاطار"[2].

من جهة أخرى اعتبر "**ثائر سوقار**" مدير الاستراتيجيات الرقمية لقناة سكاي نيوز العربية أن مواقع التواصل الاجتماعي وسيلة مؤثرة في التغيير والتعبير وأداة لوسائل الاعلام لجمع الاخبار خاصة وأن بعض الجهات والمؤسسات الدولية تستخدمها كوسيلة لنشر الاخبار مشيرا في هذا الصدد الى وصول خبر التعديل الوزاري في الامارات عبر هذه القنوات قبل أن يصل الى وسائل الاعلام، الامر

[1] – مروى عصام صالح، الاعلام الإلكتروني افاق ومستقبل، دار الاعصار للنشر والتوزيع،الأردن،2015،ط1،ص 292.

[2] – مروى عصام صالح،(نفسه)،ص 293/292.

الذي يزيد من أهمية هذه الوسائل. مؤكدا أن هذه القنوات والوسائل باتت حقيقة لا يمكن أن يغفلها أحد لهذا يجب التعامل معها باعتبارها العدو الصديق مشيرا الى أن هذا الوقع يزيد من أهمية الاعلام في تعميق الخبر وتحليله وأن هذه الوسائل ليست بديلا عن الاعلام التقليدي بل تعد مكملة لها وفقا لإجماع الخبراء.[1]أما "**سامية نخول**" محررة منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وتركيا فرفضت ما يسمى بالإعلام البديل وقالت ان عملنا كإعلاميين يفرض علينا نقل الخبر الصحيح والدقيق بعيدا عن الاجندات السياسية والاخبار والفيديوهات المفبركة في زمن تتزاحم فيه مصادر الاخبار والمعلومات لهذا علينا التحقق من الاخبار بالالتزام بأعلى معايير المهنية مؤكدة أن دور الاعلام أكبر بكثير من خلال الرصد والتحليل وإعطاء الخبر بعدا أعمق.

وأكدت على أنه لا يوجد بديل عن تواجد الوسائل الإعلامية والمراسلين لها على الأرض بأي وسيلة فلا يمكن أن نكتب عن واقع وما يحدث فيه عن بعد وبدون أن نتواجد في مواقع الاحداث موضحة أن الوكالات العالمية تخسر مراسليها في الحروب بحثا عن دقة الخبر.[2]

من جهة أخرى ترى "**ريما مكتبي**" مراسلة قناة العربية عبر تجربة لها في زيارتها لسوريا والالتقاء بعدد من المراسلين المواطنين مشيرة الى أنهم يلعبون دورا مهما في بعض الأوقات في المساعدة على نقل واقع يصعب للمراسلين والقنوات الوصول اليه أحيانا بسبب القيود التي قد تفرض على الصحفيين والإعلاميين ومنعهم من الدخول للمواقع واغلاق محطاتهم وتهديدهم في كثير من الأحيان مؤكدة على ضرورة مطالبة الحكومات بتسهيل وصول الصحفيين الى مواقع الاحداث. و من ما تم عرضه من آراء من مختلف خبراء الاعلام والذين أجمعوا على أن مواقع التواصل الاجتماعي هي أداة تستعين بها وسائل الاعلام فقط ولا يمكن أن تكون بديلا لها نظرا لغياب الدقة والمصداقية وقد أكدوا على تنامي دور وسائل الاعلام فيما يخص التحري أكثر على الاخبار في ظل هذا التطور الإعلامي الحاصل والالتزام بدرجة كبيرة من المهنية لدى الصحفي أثناء جمع الاخبار، في حين يرى آخرون أن هذا

[1] – مروى عصام صالح، الاعلام الإلكتروني افاق ومستقبل،(مرجع سابق)،ص293.

[2] – مروى عصام صالح،(نفسه)،ص 295/294.

الاعلام البديل في مواقع التواصل الاجتماعي تقوم بنقل واقع يصعب على المراسلين الصحفيين في وسائل الاعلام القيام بذلك نتيجة تعرضهم لمضايقات عديدة.[1]

وسائل التواصل الاجتماعي تعد وسيلة المواطن في نقل الاحداث الدائرة حوله حيث تعد وسيلة مساعدة للمراسل الصحفي في نقل هذه الاحداث وتسليط الضوء عليها ناهيك على احتواءها على خدمات وتطبيقات عديدة تساعد المراسلين على الوصول لمصادر معلومات موثوقة، لذلك فقد تعد منافسا شرسا للوسائل الإعلامية التقليدية والتي تكون معظمها تابعة لأجندات سياسية معينة او تابعة لأشخاص معينين والذي يحول دون نشر الحقيقة مما يكون عائقا لتدفق المعلومة حيث قد تغيب عنها الدقة والمصداقية أحيانا وأبرز مثال على ذلك تداول قنوات إخبارية جزائرية لخبر فتح الملاعب الجزائرية أمام الأنصار والذي نفته وزارة الاتصال منبهتا وسائل الاعلام بضرورة التحقق من المصادر التي تستقى منها المعلومات بحيث تكون موثوقة ومؤهلة لتفادي بث الاخبار الكاذبة [2]، ونتيجة لتطور البث الرقمي الذي غير جذريا مهنة الصحافة والتباينات الموجودة بين أنظمة النص والصوت والصورة و أن مفهوم العولمة الاتصالية الجديدة قد ألغى ضمنيا النظرة القديمة الى الاتصال لأن أدوات الاتصال القديمة لم تعد فاعلة كالأدوات الاتصالية الجديدة والتي قوامها الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي الذي يتحول في كثير من الأحيان الى تواصل سياسي.[3]

ومن السابق لأوانه أن يحتل الاتصال مواقع الاعلام التقليدية بشكل تام لكن الثابت أن تكنولوجيا الاتصال وأدواتها التقنية تجري بشكل متسارع....وينتج من هذا كله نشوء علاقات جديدة بين المنظومة الإعلامية والمنظومة الاجتماعية من جهة وبينها وبين المنظومة السياسية من جهة ثانية ويعني ان أدوات التعبير هي الأخرى في طريقها لمعالم وآفاق جديدة.[4] ما يفرض تحديا جديا على المراسل الصحفي في مهمته التي تستلزم الدقة في جمع الاخبار وقد بينت صحيفة نيويورك تايمز ذلك

[1] – مروى عصام صالح، الاعلام الإلكتروني افاق ومستقبل،(مرجع سابق)،ص 295.

[2] – منشور على الصفحة الرسمية لوزارة الاتصال في الفاسبوك ،نشر بتاريخ 8 أبريل 2022.شوهد يوم:2022/8/15،الساعة:17:30. https://www.facebook.com/ministerecomdz

[3] – كاضم شنون المقدادي، الاعلام الدولي الجديد وتصدع السلطة الرابعة، دار أسامة للنشر والتوزيع،الأردن،2013 ،ط1، ص.227.

[4] – كاضم شنون المقدادي،(نفسه)،ص228.

بقولها "أن مهمة المراسل الصحفي هي الحصول على الخبر بدقة وأن الحاسة السادسة للصحافة ستخبره بما ينشر ولا ينشر ومتى يطلق النار ومتى يحجم. عليه أن يتسم بالإيمان والثقة وأن يدرك بنفسه متى تكون كلمات رجل السياسة غير قابلة للنشر، ومتى يريد السياسي أن تخرج الاخبار دون الإشارة المباشرة الى مصدرها، عليه أن يعرف أين يبحث عن الذهب ويميزه حالما يراه"[1]

[1] - عبد الستار جواد،**فن كتابة الاخبار:عرض شامل للقوالب الصحفية**،(مرجع سابق)،ص29.

الفصل الثالث: الإطار التطبيقي

I) فيما يتعلق بالمنهج

1) **حدود الدراسة**

2) **منهج الدراسة**

3) **أدوات البحث**

4) **المجتمع والعينة**

II) الجانب التطبيقي للدراسة

1) – أخلاقية الالتزام و جاذبية الالتزام

2) – سمات القائم بالاتصال في غرداية

3) – ما الذي فعله الإعلام الجديد بالعمل الصحفي

4) – تأثر القائم بالاتصال بأخلاقيات المهنة

5) – تأثير البيئة الاجتماعية بمدى التزام الصحفي بأخلاقيات المهنة

6) – الممارسة الإعلامية للمراسلين في البيئة الإلكترونية

7) – الالتزام مرتبط بالمؤسسة

8) – الالتزام ليس ضررا بعد الشعور بالمبالاة

I) فيما يتعلق بالمنهج

1) حدود الدراسة

تتناول دراستنا مراسل لقناة نوميديا التي لها مراسل أخبار من منطقة غرداية وتبث بحجم ساعي يقدر ب912 دقيقة في السنة أي بمعدل 19 دقيقة في الأسبوع، لمدة ثلاث سنوات.

2) منهج الدراسة

اعتمدت دراستنا على منهج دراسة الحالة والذي نراه مناسبا لمثل هذه الدراسات، إذ "يقوم على جمع بيانات ومعلومات كثيرة وشاملة عن حالة فردية واحدة أو عدد محدود من الحالات وذلك بهدف الوصول إلى فهم أعمق للظاهرة المدروسة"[1].

و سنحاول من خلال هذا المنهج دراسة العلاقة بين متغير الأخلاقيات الصحفية ومتغير تكنولوجيات الاتصال أي اللجوء لدراسة حالة الصحفي المستخدم لمختلف مواقع الانترنت كمرجع للمعلومة أو كفاعل فيها من اجل تحديد مدى اعتماده على هذه الوسائل و مدى احترامهم للأخلاقيات الصحفية.

3) أدوات البحث

من الأدوات المناسبة لجمع المعلومات في دراستنا على المقابلة شبه المقننة كأداة أساسية وتعرف على أنها "المقابلات التي يتم إجراؤها بناء على قائمة محددة من الأسئلة المكتوبة التي توجه للمستجوب"[2] وقد اعتمدنا على هذا النوع من المقابلات من اجل التركيز بشكل مباشر على مشكلة الدراسة والإجابة على تساؤلاتها دون وجود لبس. كذلك اعتمدنا على الملاحظة كأداة ثانوية إذ تعرف على أنها "عبارة عن تفاعل وتبادل المعلومات بين شخصين أو أكثر، أحدهما الباحث والأخر المستجيب أو المبحوث لجمع المعلومات محددة حول موضوع معين ويلاحظ الباحث أثناءها ردود

[1] – ربحي مصطفى عليان وآخرون، **مناهج وأساليب البحث العلمي(النظرية والتطبيق)**،دار صفاء للنشر والتوزيع، ط.1،عمان،2000، ص.46.

[2] – فايز جمعه صالح النجار، **أساليب البحث العلمي (منظور تطبيقي)**، دار الخامد للنشر والتوزيع،ط.2،عمان،الاردن،2009،ص.64.

فعل المبحوث"[1]، و تكون دراسة الحالة أداة داعمة لنا أثناء إجراء المقابلة في الحصول على بعض المعلومات التي لا يمكننا الحصول عليها من خلال المقابلة مثل الاحتكاك مع المبحوث ومعايشته لتحديد سلوكياته، كما أننا اعتمدنا على الاثنوجرافية في بحثنا لما تتصف به هذه الأداة من استعمالها في البحوث الكيفية، من أجل اللجوء إلى فهم معمق و مفصل للأسباب و المعتقدات و الدوافع، كما أنها تستعمل لوصف الظاهرة المدروسة من خلال معايشة الباحث لحياتهم و من خلال تفسير آرائهم و مشاعرهم ومعتقداتهم، و لا يهدف الاثنوجرافي إلى تعميم النتائج، وإنما إلى توسيع نتائج الحالة التي كثيرا ما تقود إلى مواقف و حالات قد تكون مشابهة.

وتعتبر الاثنوجرافية مهمة في بحوث الإعلام والاتصال حيث أن البحوث الكمية همشت في مجملها أهمية المتلقي(القارئ و المستمع و المشاهد) وتفاعلاته و فهم تأويلاته للمضامين الإعلامية، و لم تعطي الدراسات الكمية المعلومات الكافية لتفسير السلوكيات و الممارسات الفردية للصحافة و الفرد.

4) المجتمع والعينة

ولهذا ارتأينا أن الاعتماد على هذا الأداة مهم حيث أنه في دراستنا نبحث عن فهم حالة محددة بعد معايشة العينة البحثية و التي يمكن أن تقود إلى حالة قد تكون مشابهة، كما أن هذه الأداة ساعدتنا على فهم المراسل و تأويلاته و تفاعلاته.

وقد وقع اختيارنا للعينة في بحثنا على مراسل قناة " نوميديا" التي تبث مضامين إعلامية موجه للجمهور الجزائري و هي قناة جزائرية إخبارية دولية انطلق بثها في أكتوبر 2012 تتناول القناة مختلف القضايا الراهن في العالم تعد لمشاهديها بالاحترافية والموضوعية، لها مراسلين ومكاتب في مختلف دول العالم مثل فلسطين، أمريكا، البرازيل، مصر.....[2].

[1] – ربحي مصطف عليان وآخرون، **مناهج وأساليب البحث العلمي(النظرية والتطبيق)**، المرجع السابق،ص.112.

[2] – بن عورة فاطمة، واقع الاعلام الديني في القناة الفضائية الخاصة– دراسة ميدانية لمتتبعي حصة انصحوني على قناة النهار– ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر اكاديمي، ، تخصص وسائل الاعلام والاتصال، جامعة عبد الحميد بن باديس،ستغانم،2017،ص.71.

II) الجانب التطبيقي للدراسة

1) أخلاقية الالتزام و جاذبية الالتزام

للقيام بأي وظيفة يجب الالتزام بقواعدها و قوانينها حيث تعتبر المرجع الذي يستند إليه المهني في أداء مهامه، كما أن وضوح القوانين يعتبر من أهم عوامل ضمان السيرورة الحسن لها، فنجد أن غياب مثل هذه القوانين تؤدي في كثير من الأحيان إلى عشوائية وفوضى في الأداء المهني وربما يعتبر من أسباب نجاح الإعلام الغربي في فرض سيطرته و نفوذه، وجود أخلاقيات ومواثيق شرف لتسيير العمل الصحفي وهذا ما لا نجده في الجزائر لا يوجد قانون خاص بأخلاقيات الممارسة الإعلامية وهذا ما أكدته دراسة عبد الجليل حسناوي. [1]حيث أكد على أن الضوابط التي تسير أخلاقيات الممارسة الإعلامية لم يتم إعطاؤها حقها الكافي حيث أنه تمت الإشارة إليها فقط في القانون، ولم يوضع ميثاق خاص بها، وهو ما دعا إليه المراسل الصحفي بضرورة تكوين طلبة علوم الإعلام و الاتصال في قواعد و أخلاقيات السلوك المهني ، حيث أن المراسل أكد أنه لم يعرف حقوقه من واجباته حتى تعرضه للمحاكمة من أجل أن يصبح مهتما بالاطلاع على حقوقه وواجباته، كما أن القناة التي يعمل فيها لا تقوم بدورات تكوينية في أخلاقيات المهنة وقواعد السلوك المهني من أجل تفادي الإشكالات المتعلقة بمخالفة القوانين، ولا بدورات تكوينية للصحفيين في ما يخص حقوقهم وواجباتهم استنادا لما قاله المراسل بأن "القناة لا توفر أبسط الحقوق فما بالك بدورات تدريبية"، مثل دفع مستحقاتهم المالية، ويشير قانون الاعلام لسنة 2012 في مادته 80 "أن كل علاقة عمل بين الهيئة المستخدمة والصحفي تخضع لعقد عمل مكتوب يحدد حقوق الطرفين وواجباتهما طبقا للتشريع المعمول به"[2] فبالتالي فإن قيام القناة بدورات تدريبية فيما يخص الحقوق والواجبات يعتبر أمر ثانوي بما أن القانون ينص على معرفتها من خلال العقد المبرم بين الصحفي والقناة. فنلاحظ أن القانون لم يفرض على الهيئة المستخدمة القيام بمثل هذه الدورات التكوينية في ما يخص أخلاقيات الممارسة المهنية و أنه على المراسل تكوين نفسه ذاتيا.

[1] عبد الجليل حسناوي، المرجع السابق،

[2] قانون عضوي رقم12-5 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق لـ 12 يناير 2012 يتعلق بالاعلام،ص.10.

و عليه فإن عدم التزام المراسلين بالقوانين المهنية لا يكون بالضرورة عن رغبة و إنما قد يعود لعدم تلقيه تكوينا في مجال أخلاقات العمل و عدم اطلاعه على القوانين التي تسير وتضبط عمله، حيث يلاحظ أن المؤسسة الإعلامية لا تضع ضمن أهدافها تكوين وإرشاد العاملين فيها و هو ما يؤثر سلبا على مردودهم المهني و يجعلهم يقعون في أخطاء قد تكلفهم الكثير نتيجة عدم الاطلاع على القوانين، و لكن هذا لا ينفي إطلاقا عدم التزام بعض الصحفيين بأخلاقيات المهنة الإعلامية و ضوابط العمل التي تسيرهم، فهناك أنواع من المعلومات التي يرى المراسل أنه من حق المواطن الاطلاع عليها مثل تحقيقات تتعلق بفساد رجال أعمال قد تضر أو تؤدي إلى تسريب معلومات متعلقة بأمن الدولة ، قد يضطر إلى الإخلال أخلاقيات المهنة الإعلامية وتجاوزها، كما أكد المراسل أن شجاعة الصحفي هي التي تحدد ما ينشره وليس أخلاقيات المهنة الإعلامية ، فجرأة الصحفي وقناعته اتجاه ما يقوم به من نشر للأخبار والأحداث والوقائع هي الفاصل فيما ينشره من عدمه.

2) سمات القائم بالاتصال في غرداية.

تعتبر السمات العامة للمراسل الصحفي عامل مهم في الأداء المهني حيث تؤثر تلك السمات على الكيفية التي يؤدي بها المراسل مهامه فمثلا نجد أن عنصر الاقناع يرتبط ارتباطا وثيقا بشخصية المراسل الصحفي وقدراته وكذا المهارات المكتسبة كذلك السمات الفكرية التي تحدد قدرة الصحفي على التحليل والتفسير واختيار المضامين الإعلامية ،كلها عوامل تساهم بشكل أساس في المعرفة الجيدة للصحفي لمهنته دون نسيان البيئة التي يعمل فيها والتي تؤثر عليه سواءا من جهة الأداء أو من جانب اكتساب الخبرات فالرضى الوظيفي الذي يجب على المؤسسة الصحفية تحقيقه للصحفي يتجلى في توفير جو لائق مثل اتاحة الفرص و ترك المجال له من أجل الابداع ناهيك عن توفير أجرة تناسب مجهوداته، ووفق دراستنا التي أجريناها على المراسل الصحفي نستعرض معلوماته وفق ما تم ذكره سابقا.

الحالة المهنية: وفق التصريح الذي أدلى به المراسل أثناء اجراء المقابلة معه قائلا بأن "القناة لا توفر أبسط الحقوق للصحفي (الأجرة) فما بالك بدورات تدريبية" حيث نستنتج من خلال ذلك ان المؤسسة الإعلامية لا توفر أبسط حقوق المراسل التي من شأنها أن تضمن استقرار مهني له.

ووفق الدراسة التي أجريت على المراسلين الصحفيين في القنوات الخاصة بالجنوب الجزائري فقد توصلت الى "أن 95.37% من عينة الدراسة يفكرون في الاستقالة بسبب الراتب كذلك عدم إعطاء التحفيزات لهم يسبب لهم عدم الرغبة في العمل "[1]وهذه من العوائق التي تمنع السير الحسن للوظيفة إضافة الى عدم وجود تكوينات تسمح لهم باكتساب الخبرات لزيادة ثقتهم بأنفسهم ومعرفة حقوقهم وواجباتهم لا سيما ما يخص توظيف تكنولوجيات الاتصال الحديثة نظرا للتطور المتزايد في توظيفها في الجزائر وكذا ارشاد المراسلين في طبيعة النشر وتداول المعلومات عبرها، فغياب مثل هذه التكوينات التي تقوم بها المؤسسة يفقدها نوعا من احترافيها وينعكس ذلك على مراسليها فيؤدي الى العشوائية في أداء المهام فيترتب عنه مشاكل قد يتعرض لها المراسل مستقبلا نتيجة عدم التطبيق الجيد للمهنة كالملاحقات القضائية مثلا، وكذلك من بين الضغوطات التي تواجه المراسل أثناء أدائه للمهنة ما يسمى بالسياسة التحريرية للقناة والتي يمكن أن تتعارض مع ما يصبو المراسل في ايصاله للرأي العام من معلومات ما تقف عقبة في تحقيق أحد سماته المتمثلة في الاقناع والمرتبطة بالمصداقية.

– **الوضعية الاجتماعية:** ترتبط الوضعية الاجتماعية بشكل أساس على التنشئة الاجتماعية التي تحدد شخصية أي شخص وفق عادات وتقاليد والمجتمع الذي ترعرع فيه وكذا العقيدة التي يتبناها، فكلها عوامل تؤثر في القرارات التي يتخذها الافراد في حياتهم الشخصية كانت أم المهنية دون ان ننسى عامل الدخل الفردي الذي يكون الداعم في استقرار الافراد إضافة الى العلاقات التي تربطه مع أفراد المجتمع وفيما اذا كان عنصرا نشيطا فيه مهتم بقضاياه فذلك يعتبر أهم سمة خصوصا لدى المراسل الصحفي.

من خلال الدراسة التي أجرينها على المراسل الصحفي تبين لنا بأنه مهتم بقضايا مجتمعه استنادا بقوله بأنه بنشر كثيرا المواضيع المتعلقة بالمجتمع وهذا نتيجة لدوره الفعال فيه كونه ينشط في العديد من الجمعيات المحلية للبلدة، بالإضافة الى ميزة احتكاك المراسل بالمجتمع يعد ميزة أخرى غاية في الأهمية لما تمكن الصحفي بصفة عامة من انتاج أفكار إبداعية وكذا القدرة على التحليل والتفسير واختيار

[1] – إسماعيل سلمان، **البيئة الاجتماعية والمهنية للمراسل الصحفي بالجنوب الجزائري–دراسة ميدانية لعينة من مراسلي القنوات التلفزيونية الخاصة**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، تخصص سمعي بصري، إشراف حمزة قدة، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، ص.57.

المضامين الإعلامية المناسبة وهذه ما نلتمسه في مراسلنا الصحفي المتحصل على درجات علمية عليا في التخصص تمكنه من مزاولة مهنة الصحافة بشكل احترافي وهذا يدل على أن المؤسسات الصحفية الجزائرية تعطي اهتماما للمستوى التعليمي وهذا ما توصلت اليه احدى الدراسات أنه هناك ارتفاع في المستوى التعليمي اذا يعتبر مؤشر إيجابي على حد قول الدراسة.[1]

و على الصحفي في ولايات الجنوب عموما وخاصة ولاية غرداية أن يمتاز بالحيادية إلى أبعد الحدود وأن يستبق المنطق على العاطفة و أن يكون موضوعيا بحيث أن ولاية غرداية تمتاز بالتنوع الاثني و الثقافي وبالتالي فعلى المراسل دائما أن يحذر مما يقوم بنشره أو تقديمه و أن يكون حريصا على أن لا يستفز فئة على أخرى، فكلمة واحدة قادرة على إشعال نار حرب وزرع فتنة قد تدوم لسنوات عديدة ، ولا يعنى بالضرورة أن الحيادية هي الموضوعية فقد يضطر المراسل إلى التضحية بمصداقية خبره في سبيل الحيادية، وقد يضطر في نقله للأخبار التحدث بصيغة المجهول حول واقعة بالرغم من معرفته لصاحبها نظرا لكون الإعلان عن هويته تنسب مباشرة لطائفة أو فئة معينة و بالتالي يضطر للتضحية بقيمة خبره في سبيل الالتزام بالحيادية ودائما يحاول أن يكون حذرا ويقظا فيها يصرح وينشر، فالحذر صفة ضرورية على المراسل في هذه الولاية وعليه أن يمتاز بها سواء فيما ينشر أو في الصور التي ينشرها أو مع من يقف خلف الكاميرا أو ممن يستدل بآرائهم في ميدان الواقعة بحيث أن هذه الأمور تعتبر ضرورية فيما مدى تقبل المواطنين في المنطقة للخبر المقدم إليهم ، كما أنه من السمات التي يجب أن يمتاز بها أن يمتلك علاقات متجذرة مع السلطات العرفية في الولاية كون أن هذه الهيئات العرفية تعتبر واجهة المنطقة وأن لها دورا كبيرا في اتخاذ القرارات، ولربما أكبر دليل على ذلك هو فوز مرشح هذه الهيئات في الانتخابات التشريعية سواء أكانت بلدية أم ولائية أو في البرلمان على مختلف الأحزاب المشاركة بمرشحيهم في الولاية، فمنذ سماح القانون بتقديم مرشحين لا ينتمون إلى أحزاب تحت مسمى القوائم الحرة ، أصبحنا نلاحظ دور هذه الهيئات العرفية في شتى المجالات في الولاية وكونها عنصرا رئيسيا في اتخاذ القرار، كما أن المجتمع الغرداوي مجتمع يمتاز بالتبعية نحو قادة الرأي من رؤساء أعراش وعشائر، ففي العادة يتم إتباع القرارات التي يتم اتخاذها في

[1] –مغزي إسماعيل وآخرون، **الواقع السوسيو مهني للقائم بالاتصال في الصحافة المكتوبة– دراسة ميدانية على عينة من الصحف الصادرة في الغرب الجزائري بمستغانم ووهران–**، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص: اتصال وصحافة مكتوبة، إشراف بلفوضيل نصيرة، جامعة عبد الحميد بن باديس،مستغانم،2016،2017،ص.83.

هذه الهيئات وتبنيها من طرف عامة الشعب، وعليه فإن الصحفي يجب أن يمتاز بعلاقة جيدة ومتينة مع هذه الهيئات كونها تعتبر مصدرا أساسيا في فهم العديد من القضايا ومصدرا رئيسيا للمعلومات، وبالتالي فإن المراسل المتميز هو القادر على التواصل مع كل الشركاء الاجتماعيين في الولائية والذي يمتاز بعلاقات متجذرة مع الهيئات العرفية والرسمية وأن يحسن التواصل مع الجميع بمختلف أثنيتهم وثقافاتهم وتوجهاتهم المختلفة، و أن يتأقلم مع أكبر عدد ممكن منها إن لم يكن كلها وأن يعرف كيف يتعامل مع العقليات المختلفة ليكون صحفيا محترفا قادرا على الإقناع والتأثير.

3) ما الذي فعله الإعلام الجديد بالعمل الصحفي

أوجد التطور التكنولوجي منافذ اتصالية عديدة و مختلفة، مما جعل مستعملي هذه الوسائل التكنولوجية الاتصالية الحديثة يستطيعون نشر أفكارهم وتوجهاتهم، كما انه في نفس الوقت قدمت هذه التكنولوجيات للمراسل الصحفي عديد المزايا فيما يخص نشر الأحداث أو تلقي المعلومات، فأصبح كل الناس لهم القدرة على نشر المعلومة و مشاركاتها على أوسع نطاق، كونها أوجدت منافذ جديدة للمعلومات، وهو ما أدى إلى تقليص صلاحيات القائم بالاتصال في المؤسسة الإعلامية التي كانت مصدر المعلومات الرئيس قبل ظهور هذه التكنولوجيات الحديثة، التي كانت المنفذ الوحيد للمعلومة و التي كانت فيه معايير القائم بالاتصال الذاتية والمهنية متوفرة، فكان قادرا على تقديم المعلومة التي يريدها وصياغتها وفق السياسة التحريرية للقناة، مما يجعل المعلومة المقدمة متحكما فيها و هذا قد يعرض الكثير من الأخبار إلى الإنقاص من مصداقيتها، وقد يصل الأمر في بعض الأحيان إلى تعتيم الأخبار إن كانت لا تتوافق مع السياسة التحريرية للمؤسسة، وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تغليط الرأي العام، كما أن المؤسسة الإعلامية لها عدة قائمين بالاتصال بداية من المراسل إلى رئيس التحرير وكل ينقص ويضيف في المعلومة وفق معايير ذاتية خاصة ، مما يعرض المعلومة للتحريف بشكل كبير قبل أن تصل للجمهور وخاصة وأن المؤسسة الإعلامية في وقت مضى كانت المرجع الوحيد للمعلومة ، إلا أنه في ظل تكنولوجيات الاتصال الحديثة لم يعد متحكما في المعلومة التي تنشر و أصبحت تقدم المعلومة من زوايا مختلفة وفق آراء وتوجهات الأفراد، و حتى المراسلين الذين كانت ترفض أخبارهم من طرف القناة التي يعملون فيها أو يتم إنقاص المعلومات التي يقدمونها بحكم المعايير المهنية ، وجدوا في هذه التكنولوجيات الاتصالية الحديثة ملاذا لهم في نشر المعلومات، حتى أصبحت

المؤسسات الإعلامية نفسها تعتمد على المعلومات التي يقدمها المراسل بغية التأكد من صحة المعلومة، وعليه فإن القائم بالاتصال في المؤسسة الإعلامية لم يعد قادرا على التحكم في المعلومة وتوجيهيها وفق سياسة المؤسسة بحكم أن هذه التكنولوجيات الاتصالية الحديثة قلصت من دور القائم بالاتصال حيث أوجدت منافذ جديدة للمعلومات تمكن الجمهور من الاطلاع على الحدث من زوايا مختلفة ومتعددة، فلم يعد تعتيم المعلومة في وقتنا الحالي ممكنا إلى حد كبير مثل ما كان في وقت سابق بحكم التدفق الكبير للمعلومات حول الأخبار والأحداث اليومية، فنلاحظ أن المعايير الذاتية والمهنية التي حددتها نظرية القائم بالاتصال لم تعد متوفرة في القائم بالاتصال بالنسبة للمؤسسة الإعلامية إلا أنه وعلى خلاف ذلك فإن المراسل الصحفي نفسه لا زال يتمتع بالمعايير الذاتية والمهنية للقائم باتصال، فحتى إن رفضت المؤسسة نشر القضايا والأحداث التي يقدمها، يمكن له أن يقوم بالاستعانة بالوسائل التكنولوجية الحديثة في إثارة القضايا و الأحداث بحكم وجود ناقل جديد للأخبار والمعلومة في وقتنا الحالي كما أن المواطن نفسه في هذه الوسائل الاتصالية الجديدة لم يعد يعتمد بشكل كبير على وسائل الإعلام في تلقي الأخبار وإنما أصبحوا هم من يقومون بنشر الأحداث وتغطيتها تحت مسمى صحافة المواطن، ولعل أبرز مثال عن ذلك تغطية الحراك الشعبي سنة 2019 فرغم التعتيم الإعلامي حول وقائعه في بداياته إلى أن هذه الوسائل الاتصالية كانت منفذا للعديد من المراسلين في إثارة هذه القضية ووفرت فضاء لنشر المعلومات التي يرغبون فيها، كما أن هذه الوسائل الاتصالية التكنولوجية فرضت نفسها كوسيلة إعلامية بديلة جعلت من المؤسسات التي كانت مصدرا للمعلومة متتبعة للمعلومة، وفرضت عليها أن تقوم بنشر معلومات و أخبار تتنافى مع سياستها التحريرية، و أبرز مثال عن ذلك تغطية القناة الحكومية لمجريات الحدث، و نصت معظم وسائل الاعلام الأجنبية على الضوابط التي فرضتها على الاعلام القديم بتطبيقها في وسائل التواصل الاجتماعي مما يثبت ان المعايير الذاتية والمهنية للصحفي لم تختلف بين البيئة التقليدية والبيئة الجديدة بدليل أن قوة المصدر وجاذبيته إضافة الى أن مصداقيته لاتزال معايير ذو أهمية لدى الصحفي الالكتروني باعتبار أن هذه الشبكات الاتصالية تكثر فيها الشائعات، فبالتالي الصحفي الملتزم بالمعايير اللازمة يعتبر مرجعا للمعلومة من طرف الرأي العام وينال بذلك السمعة الطيبة وفق ما أشار اليه السيد **ايريك ناهون** "الى ضرورة التصرف الاحترافي للصحفي مهما كانت الوسيلة المستعملة للعمل الصحفي حيث أكد على أهمية الهوية الرقمية للقائم بالاتصال التي تتضمن مختلف المعلومات الشخصية عنه إضافة الى ابراز

مختف اعماله الصحفية وتحقيقاته الميدانية، من جهة أخرى عليه تفادي التلاعب بالمعطيات لان ذلك يؤثر بصفة مباشرة على سمعته، و كذلك ينبغي على الصحفي الالتزام بقواعد الكتابة الصحفية وفق ما يقوم به على الورق"[1]...وبذلك نقول بأن المعايير الذاتية والمهنية للصحفي لا يمكن نفيها بمجرد تغير الوسيلة الاتصالية الموظفة لتمرير الرسالة الإعلامية.

4) تأثر القائم بالاتصال بأخلاقيات المهنة

تمتاز كل مهنة بمجموعة من اللوائح التنظيمية التي تقوم على تسيير عمله سواء أكانت قوانين أم مواثيق شرف أو أخلاقيات مهنية لتسيير تلك المهمة وفق أسس و مبادئ، و تعتبر أخلاقيات المهنة و مواثيق الشرف من الأمور التي ترشد الصحفي أثناء تأدية مهامه فهي تسمح له بالاطلاع على ماله و ما عليه ، وتعتبر ضرورية من أجل ترشيد العمل الصحفي، فهي تسمح للقائم بالاتصال بمعرفة طرق نشر المعلومة و تقديمها بشكل موضوعي دون الإخلال بالمحتوى و تحث القائم بالاتصال على الالتزام بالمصداقية في الوقائع والأحداث التي ينقلها، و تساهم في إنشاء إعلام موضوعي صادق بعيد عن التحيز و التظليل محترما المعايير المهنية ومبادئها. فبالتالي فإن أخلاقيات المهنة الإعلامية لا تؤثر في القائم بالاتصال و لا تضع له العراقيل بقدر ما تسهل عمله و توجهه في أداء مهامه، وعليه فإن مواثيق الشرف و أخلاقيات المهنة الإعلامية تساهم بشكل كبير في تدفق المعلومة وإيصالها إلى الجمهور ولا تؤثر إطلاقا في القائم بالاتصال بقدر ما تسهل له عمله في تقديم المعلومة للجمهور على أحسن وجه ممكن ، كما أن المواثيق الأخلاقية بمثابة قانون ينظم العمل الصحفي ويضبطه عبر التزامات يقر بها الصحفيون ويتعهدون على احترامها ولا تكون سيرورة هذه الاخلاقيات الا في مناخ يسوده الديموقراطية والحرية لأنها الضامن الأساس لأداء مهني جيد وبناء على ذلك فإن أي تضييق على الصحفي أو فرض قيود على مهنته قد يؤدي بذلك الى افقاد الصحفي لحسه المهني مما قد يتسبب في ضرب مصداقية الصحافة وموضعيتها نظرا لأن ذلك التضييق في الغالب يكون من أجل إخضاعها لأجندات أيديولوجية و سياسية فيصبح الصحفي مقيدا في نقل المعلومات والاحداث،

[1] -بلبالي مصطفى، **تأثير شبكات التواصل الاجتماعي كوسيط لنشر المحتوى الصحفي على الممارسة الصحفية–دراسة وصفية على عينة من الصحفيين الجزائريين**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، تخصص: ماستر اتصال، إشراف ولد جاب الله، جامعة المسيلة،2013،ص41.

ويعتبر هذا عائقا يقف دون تحقيق الهدف الاسمى للمهنة وهو اعلام الجماهير وتنويرهم. و تتعرض الرسالة الاتصالية التي يقوم المراسل الصحفي باختيار مضمونها الى العديد من المراحل قبل عرضها وذلك بما يسمى بحارس البوابة الذي يتمثل رئيس التحرير أو مدير غرفة الاخبار أو المراسل الصحفي في حد ذاته الذي يراقب كل ما يتم نقله من قبل المراسل سواء أخبارا او تقارير فيحذف كل ما يتعارض مع السياسة التحريرية حتى وان كان على حساب حق الجماهير في الحصول على المعلومة، فوفق الحالة التي تمت دراستها والذي صرح "بأن القانون أعطى حرية النشر للصحفي في القناة لكن السياسية التحريرية للقنوات تحول دون ذلك" ، فنجد أن المؤسسة الإعلامية تخضع المعلومة لسياساتها التحريرية فتقوم بنشرها وفق أيديولوجياتها وسياساتها التحريرية وتنشرها وفق ما يخدم مصالحها وتوجهاتها، فقد تضطر في بعض الأحيان إلى تقديم جزء من المعلومة أو عدم تقديمها من الأساس أو صياغتها على أنها ليست بالحدث المهم، مما قد يؤدي إلى الإخلال بمصداقية المعلومة، وهو ما جاءت من أجله مواثيق وأخلاقيات المهنة الإعلامية من أجل تنظيم الممارسة الصحفية وفق ما يخدم الجمهور و يحفظ له حقه في حفظ المعلومة، و حماية الصحفي عن طريق تقديم واجباته وإعطائه حقوقه، وبالتالي فإن وجود مواثيق و أخلاقيات المهنة الإعلامية يساهم في تنظيم وتطوير العمل الصحفي

إن عدم وجود ميثاق خاص لأخلاقيات المهنة الصحفية في الجزائر رغم إقرار القانون على تأسيسه يجعل هذه المهنة تعيش حالة من اللبس والفوضى والذي يتجلى في السياسات التحريرية المخالفة للقانون وعلى اثر ذلك نقول بأن ميثاق اخلاقيات الصحافة لا يؤثر بأي شكل من الاشكال فيما ينقله الصحفي من معلومات وأخبار ما دام أنها تضمن حريته في اختيار المحتوى الإعلامي، دون أن ننسى بأن الواقع الذي يصطدم به المراسل هو السبب الرئيس في عرقلة أدائه للمهنة. حيث أن القائم بالاتصال لا يتأثر بأخلاقيات المهنة إعلامية في نشر المعلومة بقدر ما يتأثر بالسياسة التحريرية للقناة.

5) تأثير البيئة الاجتماعية بمدى التزام الصحفي بأخلاقيات المهنة

يمكن تقسيم مناطق التغطية الصحفية إلى منطقتين: المنطقة المفتوحة والمنطقة المغلقة، و تتميز الأولى بالديناميكية والتغيرات السريعة، وبكثرة الأحداث التي ترتقي إلى مستوى النشر، إضافة إلى أنها منطقة غير ملتزمة بأطر ثقافية محددة، وتتوفر هذه السمات في المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة، بينما تتميز المنطقة الثانية بالرتابة وقلة الأحداث القابلة للنشر الإعلامي، والالتزام بأطر ثقافية محددة مثل مدينة غرداية، وقد أكد المراسل " أن هذا لا يؤثر على قيمة المراسل الصحفي حيث القناة الإعلامية لا تعير اهتماما إلى نطاقها الجغرافي أو أطرها الثقافية و لا تقيس بها بقدر ما تعير اهتماما لقيمة الخبر الذي يقدمه المراسل الصحفي، فهي تقوم بتوزيع الوقت في نشراتها على حسب أهمية الخبر و قيمته ، فإن كانت المدن الكبرى لا تحظى أخبارها بأهمية كبيرة مقارنة بالمدن الصغرى فإنه لا يتم نشر أخبار عنها و تقوم القناة بنشر الأخبار المهمة فقط، فنجد زيارة أحد الأطقم الحكومية إلى ولاية غرداية يحظى بالأهمية القصوى في القناة الإعلامية على غرار أخبار أخرى ويتم إعطاؤها حصة الأسد في النشرات الإخبارية، أو في أحداث غرداية أين تم تسليط الأضواء على الولاية على حساب الولايات الأخرى بحكم قيمة الخبر وأهميته في تلك الفترة، كونها تهم بالرأي العام الجزائري بصفة عامة و الغرداوي بصفة خاصة، كما يلاحظ أيضا في المواسم السياحية والأعياد الثقافية في الولاية مثل عيد " الزربية" أن هذه المواضيع تحظى بأهمية كبيرة، مما يجعلها تنشر على خلاف المناطق الأخرى ، ويلاحظ أيضا غياب عديد المدن الكبرى عن نشرات الأخبار فيمكن أن تحظى ولاية من الشمال بخبر في الأسبوع، في حين يمكن أن تحظى ولاية غرداية بنشرات خاصة للولاية مثلما كان في أحداث ولاية غرداية، وبالتالي فإن المراسل في المناطق المغلقة لا يقل أهمية عن المراسلين المتواجدين في المدن الكبرى، أن قيمة المراسل لا تتحدد بالمنطقة التي يتواجد فيها سواء أكان في المدن الكبرى أو في المدن الصغرى وإنما قيمته تتحدد بقيمة وأهمية الخبر الذي يقدمه للقناة، وبالتالي فإنه لا يوجد فارق في الالتزام بين المراسل في المدن الكبرى و المدن الصغرى ما دام أنهما يمتلكان نفس القيمة و أن ما يتم القياس به هو قيمة الخبر وليس مكان تواجده"، إلا أن هذا الكلام يبقى نسبيا فالأحداث التي تم التحدث عنها لم تكن من نفس الحجم وصدى واهتمام الرأي العام فلو أخذنا نفس الحدث في منطقتين مختلفتين الأولى في المدن الكبرى و الثاني في المدن في المناطق المغلقة مثل ولاية غرداية، سنجد أن القناة ستميل للمدن الكبرى على حساب المدن الأخرى لعدة اعتبارات تخص القناة، كما

أن هناك دراسة تدعم هذا الكلام حيث أشارت أغلب الدراسات في الولايات المتحدة الامريكية عن صعوبة استغناء القائم بالاتصال بمصادره الإخبارية حيث أشاروا الى قوة تأثير فوة المصادر الصحفية عليه الى حد احتوائه بالكامل، مؤكدين أن محاولة الصحفي في الاستقلال عن مصادر الاخبار عملية شاقة.[1]

وتتمثل التأثيرات على القيم الإخبارية في عدة نقاط نذكر منها ما يلي:

- تقوم وكالات الانباء بتوجيه الانتباه على أحداث معينة بطرق عديدة.
- تؤثر وكالات الانباء على طريقة توزيع وسائل الاتصال لمراسليهم لتغطية الاحداث الهامة.
- تصدر وكالات الانباء سجلا يوميا بالأحداث المتوقع حدوثها في المدن الكبرى.[2]

وعلى اثر ما تم ذكره سابقا يتبين لنا دور مصادر الاخبار في توجيه المراسل لتغطيه احداث في مناطق دون أخرى وفق ما يتم تسليط الضوء عليه وفق المصدر والذي يكون المحدد الرئيس للقيمة الخبرية. ويمكن دعم هذه الدراسة في الجزائر على سبيل و الذي يوضح أن الحدث عندما يكون من نفس القيمة فإنه يتم التركيز فيه على المدن الكبرى دون غيرها، ولعل أبرز مثال لذلك الاحتفالات بفوز المنتخب الوطني، فنجد القنوات الخاصة أو الحكومية تقوم بنقل احتفالات المناصرين في ولايات على حساب الأخرى ويتم نقل آرائهم ومشاعرهم و تقديمها أثناء التغطية المباشرة لهذا الحدث، فيما لا نجد تغطية للمناطق المغلقة، و أحيانا تكتفي القناة بجمعها مع بعضها البعض وكتابة احتفالات في مختلف ربوع الوطن ، وعليه نجد أن المراسل في الولايات الكبرى تكون قيمته أكبر بالنسبة للمؤسسة من مراسليها في باقي الولايات.

[1] –حرطاني كريمة ، بلعباس رجاء، **تمثيلات حارس البوابة في الاعلام الجديد–دراسة تحليلية لأنماط استهلاك المحتويات الإخبارية على الفاسبوك**، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص صحافة مطبوعة والكترونية، إشراف صلاح فلاق شبرة، جامعة عبد الحميد بن باديس،مستغانم،2019،2018،ص.51،52.

[2] – حرطاني كريمة، بلعباس رجاء، **نفسه**، ص52.

6) الممارسة الإعلامية للمراسلين في البيئة الإلكترونية

تعتبر البيئة الإلكترونية أحد أهم الركائز التي يجب أن تتوفر في بلد معين من أجل القدرة على استعمال وسائل التواصل التكنولوجية الحديثة، حيث تأكدنا في الحالة التي درسناها على توفر هذا الوسيط الإلكتروني ، فقد أكد امتلاكه لحساب شخصي على الفاسبوك، اذ يعتمد عليه في نشر الاخبار ومختلف المعلومات وفق ما صرح به قائلا "بأنه ينشر كثيرا في مواقع التواصل الاجتماعي خاصة الفاسبوك " وقد توصلت العديد من الدراسات التي أجريت على الصحفيين ازدياد اعتمادهم على مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومة. كما يفضل المراسل النشر في موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) نظرا لكونها الوسيلة الأكثر استخداما من طرف الفئة التي يستهدفها وهذا يظهر جليا في عدد المتابعين لحسابه على الفاسبوك حيث أنه يمتلك حوالي أربعة آلاف متابع فيما موقع التواصل الاجتماعي (إنستغرام) يمتلك فيه أكثر من ألف متابع فقط ، كما أنه يفضل مواقع التواصل الاجتماعي نظرا لكون أفكاره أحيانا تتعارض مع سياسة القناة التي يعمل فيها وذلك وفق ما صرح به قائلا: " بأن قانون الاعلام لسنة 2014 غير فعال مع الواقع بالرغم من إعطاء حرية النشر للصحفي في القناة إلا أن الخطوط الافتتاحية للقنوات يحول دون ذلك مما يؤدي بالصحفي الى الاعتماد على مواقع التواصل الاجتماعي"، ومنه فقد ذكرت دراسة بعنوان "**أخلاقيات الصحافة ومبادئ العمل الإعلامي في الجزائر "قراءة تحليلية لقانون الاعلام 2012 وقانون السمعي البصري 2014** "أن المادة 92 من قانون الاعلام 2012 تلزم الصحفي على احترام آداب واخلاقيات المهنة التي من بينها الاهتمام الدائم بإعداد خبر كامل وموضوعي مع نقل الاحداث والوقائع بنزاهة وموضوعية مع الالتزام بالحيادية والموضوعية ....إلا أنه من الناحية التطبيقية نجد أن بعض الاخبار عبر القنوات الجزائرية يتم اخضاعها لتوجه القناة وسياستها التحريرية مما يفقدها قيمتها وموضعيتها [1] وهذا يعتبر عامل أساس للجوء العديد من الصحفيين الى الاعتماد على النشر الالكتروني في مختلف مواقع التواصل الاجتماعي، و بالتالي فإنه من الضروري على الصحفي التحقق من المعلومات التي يتم تداولها على الفاسبوك قبل نشرها وهذا ما أكده المراسل الصحفي قائلا "بأنه

[1] محمد علاوة ،" أخلاقيات الصحافة ومبادئ العمل الإعلامي في الجزائر(قراءة تحليلية لقانون الاعلام 2012 وقانون السمعي البصري 2014)،مجلة الباحث في **العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة قاصدي مرباح**، ، مجلد 12 ، العدد 4، ورقلة، الجزائر، ،2020،ص.288.

لا يقوم بتزويد مؤسسته بالأخبار المتداولة على مواقع التواصل الاجتماعي الا بعد التأكد من صحتها في الميدان". و ما يدعم كلام المراسل احدى الدراسات بعنوان **استخدام الصحفيين لمواقع التواصل الاجتماعي كمصادر للأخبار الفاسبوك وتويتر نموذجا–دراسة وصفية على عينة من صحفيي القطاع المرئي والمسموع والمكتوب في الجزائر**، حيث أكدت أن غالبية الصحفيين الجزائريين يتأكدون من المعلومات التي يستقونها من مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة 88% [1]، ومن هذا المنطلق يمكن القول أنه لضمان مصداقية أكبر للصحفي وتجنبا لنشر الاخبار المغلوطة والتي من شأنها أن تهدد من نزاهته هو ضرورة التأكد المعلومة وذكر مصدرها ، يعتبر هذا تأكيد على أن المراسلين في الجزائر لا ينشرون في حساباتهم الإلكترونية أي معلومة إلا بعد التأكد منها، وهو ما يؤكد التزامهم بأخلاقيات الممارسة الإعلامية إلى حد بعيد، وهو تأكيد على أن الصحفي عندما تكون له حرية النشر دون الخضوع للسياسة التحريرية للقناة تكون أخباره أكثر مصداقية وموضوعية مقارنة بالأخبار التي يقدمها للقناة، ولربما هذا تأكيد على أن اخضاع المعلومة لسياسة القناة هو الذي يجعلها تفقد مصداقيتها و موضعيتها و ليس الإشكال في القائم بالاتصال نفسه و إنما فيما هو مفروض عليه تطبيقه اتجاه المؤسسة الي ينشط فيها.

7) – الالتزام مرتبط بالمؤسسة

رغم الانتشار الواسع لتوظيف تكنولوجيا الاتصال الحديثة من قبل الجماهير واعتمادهم عليها في الحصول على مختلف المعلومات إلا أن الاعلام التقليدي لا زال يحافظ على مكانته كمرجع معلوماتي هام وهذا ما أكده المراسل بأن القناة التلفزيونية لا زالت تحافظ على مكانتها بدليل قدرتها على تقديم تحقيقات صحفية والتي تستدعي الحصول على مصادر معلومات كبيرة، عكس الاعلام التفاعلي الذي ليس بمقدوره القيام بذلك، كما أكد المراسل أن مثل هذه الأنواع الصحفية لا يمكن نشرها في مواقع التواصل الاجتماعي " مضيفا الى أن ممارسة صحافة المواطن يجب أن تكون وفق ضوابط معينة حيث أن هذا النوع من الصحافة قد يساهم في إشعال فتنة بين شعوب نظرا لكون من

[1] – عيادي منير، "استخدام الصحفيين لمواقع التواصل الاجتماعي كمصادر للأخبار الفاسبوك وتويتر نموذجا–" دراسة وصفية على عينة من صحفيي القطاع المرئي والمسموع والمكتوب في الجزائر"، **مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية، جامعة العربي تبسي**،مجلد01،العدد24، تيبازة، ديسمبر 2017،ص.231.

ينشر مثل هذه المواضيع هي مختلف الفئات في المجتمع فيمكن أن يكون طفلا صغيرا أو جهات تهدف لتحقيق مصالح معينة "، كما أشارت بعض الدراسات لكون "صحافة المواطن أكثر مصداقية من الاعلام التقليدي الذي قد تكون أجنداته مرتبطة بسياسات خارجية تجعلها في أحيان كثيرة تنشر أخبار كاذبة" وهذا ما يستدعي عدم نفي المصادر المتعلقة بصحافة المواطن بل على الصحفي التأكد من مصداقية معلوماتها فقط ،كما تقول **جيسيكا دير** المدربة والخبيرة والتي تقدم دورات في مجال صحافة المواطن أن الصحافة التقليدية " تنقل الاخبار من المدونات وتسلط الضوء على معلومات ما كانت لتنشرها لولا وجودها على الانترنت".[1]وبالتالي فإن صحافة المواطن مهمة وضرورية للقناة التلفزيونية كونها في كثير من الأحيان المحرك الرئيسي للعديد من القضايا التي تنشر في القناة التلفزيونية و أن القناة التلفزيونية مهمة بدورها لصحافة المواطن التي تقوم بتغطية القضايا المثارة من طرف المواطنين و إعطائها مصداقية وبعد إعلامي من خلال نشر الفيديوهات التي يتداولها المواطنون في حساباتهم الخاصة على مواقع التواصل الاجتماعي، و أبرز مثال على ذلك حصص "ترندنج"

8) – الالتزام ليس ضررا بعد الشعور بالمبالاة

أدى تطور تكنولوجيات الاتصال الحديثة وما تبعه من انتشار واسع لمواقع التواصل الاجتماعي إلى تداول المعلومات بشكل كبير جدا مما أثر على التزام الصحفيين في المؤسسات الكلاسيكية بأخلاقيات المهنة الصحفية، و يلجأ المراسل الصحفي في كثير من الأحيان إلى نشر الاخبار التي تتعارض مع السياسة التحريرية للقناة على مواقع التواصل الاجتماعي استنادا لما قاله المراسل "بحكم أن ما ينشر المراسل خارج القناة لا يمثل سياسة المؤسسة التي يعمل فيها والعقد الموقع بين الصحفي والقناة يؤكد ذلك ولكن هذا يتنافى مع القواعد التي وضعتها الجمعية الامريكية لناشري الاخبار على مواقع التواصل الاجتماعي بأنه يتعين على الصحفي تحمل مسؤوليته في كل ما يكتبه لأن ما يكتبه يصبح عموميا حتى اذا كانت صفحة الصحفي شخصية أو خاصة وغير مرتبطة بالمؤسسة وذلك بسبب صعوبة الفصل بين الفضاء الشخصي والفضاء العمومي"[2]. حيث أنه في كثير من الأحيان يعتبر الصحفي سفيرا للقناة و أن الجمهور يرى أن توجهات ذلك المراسل تمثل توجه القناة، وقد

[1] – عيادي منير، نفسه ،ص.232،233.

[2] – عيادي منير، نفسه، ص.234.

نصت الفيدرالية المهنية لصحفيي مقاطعة "كيبك" بكندا في ميثاقها الأخلاقي إذ تؤكد على أن "الصحفي لا ينشر في شبكات المواقع الاجتماعية ما لا يمكن له أن ينشره في صحيفته "[1] ومن ثم فإن غياب مثل هذه المواثيق في الجزائر والتي تضبط عمل الصحفي ونشاطه في مختلف مواقع الانترنت يؤدي لعدم معرفة الصحفي لحقوقه وواجباته وكذا حيثيات ممارسة عمله على الانترنت والذي يؤدي الى خرق القواعد المهنية ، وبالتالي فإن التطور التكنولوجي للمراسل في الجزائر أوجد فضاءا يمكن المراسل من نشر الأخبار التي يرغب فيها دون الإخلال بالقواعد المهنية، وعليه فإن الصحفي ملتزم بالقواعد المهنية التي وقعها مع القناة إلا أنه في نفس الوقت غير ملتزم بأخلاقيات الصحافة التي تؤكد على أن الصحفي يجب أن لا ينشر في حساباته الشخصية ما يتنافى مع السياسة التحريرية للقناة التي يعمل فيها.

[1] -زعيطي أمينة، "حرية ومسؤولية الصحافة الالكترونية في الجزائر في ضوء قانون الاعلام لسنة 2012- دراسة تحليلية مقارنة لقوانين الصحافة والنشر بالدول المغاربة تونس والجزائر والمغرب- "،**المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، جامعة عبد الحميد بن باديس**،مجلد5،العدد 2، 2018،ص.39.

خاتمة

نتج عن تطور الانترنت ظهور عدة وسائط إعلامية واتصالية تتسم بعدة خصائص منها أهمها الانية والتفاعلية وكذا حرية النشر ما جعلها وسيلة تتميز بالجماهيرية، ومع اتساع استخدامها من مختلف شرائح المجتمع وتنامي أهميتها سواء التكنولوجية أو الاجتماعية أصبحت مصدرا لا غنى عنه للمعلومات والاخبار فقد أصبحت مرجعا هاما للأخبار للصحفيين والمؤسسات الإعلامية لما تنقله صحافة الموطن عبر هذه الوسائط.

ومع تنامي دور الانترنت في مجال الاعلام والتغيرات التي أحدثتها سواء على الصحفي أو المؤسسات الإعلامية من منافسة شرسة في الحصول على المعلومة ونشرها خاصة في موقع "الفاسبوك" بدأ يطفو على السطح مدى تحلي الصحفي على أخلاقيات ومبادئ المهنة الصحفية، وقد عرضنا من خلال هذه الدراسة بعنوان "أخلاقيات الصحافة في ظل تكنولوجيات الاتصال الحديثة " الى مدى احترام المراسل الصحفي افي منطقة غرداية للضوابط المهنية والأخلاقية في تعامله مع مواقع التواصل "كفاسبوك" وفيما اذا كان هناك ضوابط وأخلاقيات تفرضها المؤسسة التابع لها في ما يخص النشر على هذا الموقع وقد تطرقنا أيضا الى التحديات التي فرضتها هذه المواقع على أداء المراسل لمهنته خاصة ما يتعلق بالاعتماد عليها كمصدر للأخبار وفيما إذا كانت هذه الوسائل نفت ما تقوم به الوسائل الإعلامية التقليدية أو أداة مكملة لها. كذلك من ابرز النقاط التي تم طرحها في هذه الدراسة هي الطبيعة القانونية للإعلام الجديد في قانون الاعلام الجزائري حيث عرضنا أهم التحولات الذي شهدها هذا القانون ضمن حقب زمنية متعددة نتيجة تحولات سياسية واجتماعية وكذا تكنولوجية .

بناء على ما تم عرضه من معلومات سواء في الشق النظري أو التطبيقي في هذه الدراسة فقد توصلنا الى جملة من النتائج نعرضها كالاتي:

– تعد السياسات التحريرية للقنوات الجزائرية عائقا أمام حرية النشر للصحفي ما يكون سببا للجوئه الى مواقع التواصل الاجتماعية لما فيها من هامش أكبر للحرية.

– في العقد المبرم بين قناة نوميديا نيوز وصحافييها أقرت فيه أن ما ينشره الصحفي خارج القناة لا يمثلها ووفق ما تم التوصل اليه يعتبر هذا خطأ، كون أن الصحفي الناشط في أي قناة يعتبر سفيرا لها ومن ثم فإن المعلومات التي يتداولها في وسائط أخرى يجب أن تخضع لضوابط.

– لا يزال الصحفي الجزائري يعاني من نقص في معرفة حيثيات مهنة الصحافة ونخص بذلك القوانين و ضوابط المهنة .

– يعد قانون الاعلام 2012 غير فعال مع الواقع نظرا لعدم التزام السياسات التحريرية للقنوات بضوابطه التي تلزم القنوات بإعطاء حرية النشر للصحفي في القناة شرط الالتزام بالموضوعية والدقة في نقل المعلومات، كذلك عدم تفعيل بعض من مواده المتعلقة بسن مواثيق خاصة بأخلاقيات المهنة ما يترك مهنة الاعلام في الجزائر في حالة فوضى.

– غياب ضوابط خاصة للصحفي بالنشر على مواقع التواصل الاجتماعي في الجزائر.

– التطور التكنولوجي أدى الى تقلص دور حراس البوابة في المؤسسات الإعلامية التي تكون خاضعة لأيديولوجيات وأجندات سياسية معينة ويتجلى هذا التقلص في إعطاء الأهمية للمحتوى المنشور في مواقع التواصل الاجتماعي ولو على حساب السياسة التحريرية للقناة.

– ضرورة التزام المراسل الصحفي بالهوية الرقمية الخاصة به في مواقع التواصل الاجتماعي يعتبر معيارا لالتزامه بالمعايير المهنية والذاتية للقائم بالاتصال وبالتالي تعد هذه المعايير التزاما بأخلاقيات المهنة.

– ان الجزم بأن وسائل الاعلام الجديد ألغت اهتمام الجمهور بالوسائل التقليدية أمر نسبي كون هذه الأخيرة لها القدرة على القيام بتحقيقات صحفية وتعتبر مصدرا أكثر مصداقية نظرا لأقدميتها في الممارسة الصحفية، لذلك لا يمكن لمواقع التواصل الاجتماعي أن تكون بديلا للتلفزيون أو الإذاعة.

– المراسل الصحفي في الحالة المدروسة لا يثق في الاخبار التي يتم تداولها على "فسبوك" الا بعد التأكد من صحتها.

– المراسل الصحفي الناشط في المناطق المغلقة يكون ملتزما بأخلاقيات المهنة كغيره من المراسلين الناشطين في المناطق المفتوحة.

ومن بين التوصيات التي يمكن تقديمها من خلال هذه الدراسة ما يلي:

–ضرورة الاهتمام بالبيئة الاجتماعية والمهنية للصحفيين كونها عامل مؤثر في أداء المهنة.

– تفعيل دور المجلس الأعلى للصحافة المخول بسن ضوابط ومواثيق خاصة بأخلاقيات الصحافة تكون مسايرة للتطور الراهن وبموافقة جميع الصحفيين.

– القيام بدورات تدريبية بخصوص استخدام الصحفي لمواقع التواصل الاجتماعي خاصة عند الاعتماد عليها كمصدر معلومات.

– على القنوات الإعلامية سن ضوابط على الصحفيين في مواقع التواصل الاجتماعي.

–إعطاء مزيد من الأهمية لشبكات التواصل الاجتماعي في قانون الاعلام بسن ضوابط تكون أكثر وضوحا.

– التكثيف من الندوات الوطنية والدولية الخاصة بمجال الاستخدام الأخلاقي للتكنولوجيات الاتصالية في ميدان الصحافة إذ نجد أنها تقتصر فقط بجامعات المدن الكبرى وهذا غير كافي.

– إعطاء مزيد من الاهتمام بالتكوين الاكاديمي لقوانين الصحافة وأخلاقياتها.

– إضافة مادة التخصص تهتم بالقانون الوظيفي ، فقد نجد دكتورة في الإعلام ولا تعرف أخلاقيات المهنة أو أخلاقيا الوظيف العمومي وبالتالي ادراج مقياس يهتم بالقانون الوظيفي كتوصية بحثية من أجل النظر فيه.

قائمة المصادر و المراجع:

1)- قائمة المصادر:

- قانون رقم 16-01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى 1437 الموافق ل 06 مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري الصادر في الجريدة الرسمية العدد 14،يوم 27 جمادى الأولى 1437 الموافق لـ07 مارس 1437.

- قانون عضوي رقم12-5 المؤرخ في 18 صفر 1433 الموافق لـ 12 يناير 2012 يتعلق بالإعلام.

2)- قائمة المراجع باللغة العربية:

أ)- الكتب:

- أحمد أمين، كتاب الأخلاق، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط 1، القاهرة،2012

- الحاج كمال ،نظريات الإعلام والاتصال، منشورات الجامعة الافتراضية السورية،سوريا،2020.

- الخراز خالد بن جمعة بن عثمان ، موسوعة الأخلاق، مكتبة أهل الأثر للنشر والتوزيع، ط 1، الكويت، 2009.

- الخوري طارق موسى ، أخلاقيات الصحافة (النظرية والواقع، الدساتير و مواثيق الشرف في خمسين دولة)، مكتبة عبد الحميد شومان العامة، ط.1 ، عمان.

- الدلو جواد راغب ،التشريعات الإعلامية في فلسطين، الجامعة الإسلامية،غزة،2018،ط1.

- ربحي مصطفى عليان وآخرون، مناهج وأساليب البحث العلمي(النظرية والتطبيق)،دار صفاء للنشر والتوزيع، ط.1،عمان،2000.

- الساعي ندى ،وسائل الاتصال الالكترونية، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية،2020.

- سعد سلمان المشهداني، الصحافة العربية والدولية المفهوم الخصائص المشاكل النماذج الاتجاهات، دار الكتاب الجامعي، ط.1 ،الإمارات العربية المتحدة،2014،.

- الشفيع عمر حسنين، الصحافة الالكترونية- المفهوم والخصائص والانعكاسات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ط.1، الإمارات،2011،

- شقرة علي خليل ،الإعلام الجديد- شبكات التواصل الاجتماعي، دار أسامة للنشر والتوزيع،ط.1،الأردن،2014.

- الشمايلة ماهر عودة وآخرون،تكنولوجيا الإعلام والاتصال، دار الإعصار العلمي،ط.1،الأردن،2015،.

- صدقة جورج ، الأخلاق الإعلامية بين المبادئ والواقع ،مؤسسة مهارات للنشر ، ط.1 ، بيروت ، 2009.

- أبو اصبع صالح خليل ،**الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة**، دار مجدلاوي، ط.5الاردن،2006،.

- عباس مصطفى صادق، الإعلام الجديد-المفاهيم والوسائل والتطبيقات، دار الشروق للنشر والتوزيع، د.ط، الأردن.

- عبد الستار جواد، فن كتابة الاخبار: عرض شامل للقوالب الصحفية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط.2،عمان،2001.

- عبد العزيز الشريف، أخلاقيات الإعلام، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، ط.1، عمان، الأردن،2014.

- العزي خالد ، التشريعات الإعلامية و أخلاقيات المهنة، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا،2020

– العزي ممدوح خالد، أخلاقيات المهنة الإعلامية بظل الطفرة التكنولوجية العالمية،ط1،الجامعة اللبنانية، بيروت، 2018.

– عصام صالح مروى ،الاعلام الإلكتروني افاق و مستقبل، دار الاعصار للنشر والتوزيع،الأردن،2015،ط1.

– عقيلة حامد عبد المحسن ، الاعلام الجديد وعصر التدفق الاخباري، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع،ط1،المنصورة،مصر،2015.

– علي محمد حسن، تكنولوجيا الاتصال الحديثة النشأة التطور الوظائف التأثيرات، دار البيان،ط2،للطباعة والنشر،القاهرة،2006.

– غازي محمد خالد ،الصحافة الالكترونية العربية: الالتزام والانفلات في الخطاب والطرح، وكالة الصحافة العربية،ط.1مصر،2016.

– قنديل أسماء حمدي ،القيم المهنية والأخلاقية الحاكمة للعمل في صالات التحرير بالمؤسسات الصحفية، المكتب العربي للمعارف،ط.1،القاهرة،2006.

– كنعان علي ، الصحافة (مفهومها وأنواعها)، دار المعتز للنشر والتوزيع ط1.،الأردن.

– محمد حسام الدين، المسؤولية الاجتماعية للصحافة، الدار المصرية اللبنانية، ط.1القاهرة،2003،.

– محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، عالم الكتب، ط.3 ،القاهرة،2004.

– محمود حسن إسماعيل، مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير، الدار العالمية للنشر والتوزيع،ط.1، 2003

– محمود علم الدين، تكنولوجيات المعلومات والاتصال ومستقبل الصحافة، دار السحاب،ط.1،القاهرة،2005.

– مشارقة صالح ، وداد البرغوثي وآخرون، ميثاق أخلاقيات الإعلام، ، مركز تطوير الإعلام،ط.1،جامعة بيرزيت، فلسطين.

– المقدادي كاضم شنون ،الاعلام الدولي الجديد وتصدع السلطة الرابعة، دار أسامة للنشر والتوزيع ط1،الأردن،2013.

– مكاوي حسن عماد ، عاطف عدلي العبد، نظريات الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، د.ط، مصر،2007

– مكاوي حسن عماد ،ليلى حسين السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، الدار المصرية اللبنانية، ط.1،القاهرة،

– النجار جمال ،تكنولوجيا الاتصال والغزو الثقافي، دار الاتحاد التعاوني للطباعة،ط.1، 2000

–النجار فايز صالح جمعه، أساليب البحث العلمي–منظور تطبيقي، دار الخامد للنشر والتوزيع،ط2،عمان،الاردن،2009.

– الهاشمي مجد ،تكنولوجيا وسائل الاتصال الجماهيري(مدخل الى الاتصال وتقنياته الحديثة)،دار أسامة للنشر والتوزيع،ط1،عمان،2004.

ب) – أطروحات ورسائل ومذكرات جامعية:

– باي أحلام ، معوقات حرية الصحافة في الجزائر — دراسة ميدانية بمؤسسات صحفية بمدينة قسنطينة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، تخصص وسائل الإعلام والمجتمع، جامعة منتوري قسنطينة،2007

– بعزيز إبراهيم، مشاركة الجمهور في انتاج محتوى وسائل الاعلام وظهور صحافة المواطن– دراسة على عينة من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاعلام والاتصال، اشراف رشيدة سبتي، جامعة الجزائر 3،الجزائر،2014.

– بلبالي مصطفى، تأثير شبكات التواصل الاجتماعي كوسيط لنشر المحتوى الصحفي على الممارسة الصحفية–دراسة وصفية على عينة من الصحفيين الجزائريين، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، تخصص: ماستر اتصال، الإشراف: ولد جاب الله سعاد ، جامعة المسيلة،2013.

– بوعلي إيمان، القيم الأخلاقية والممارسة المهنية في وسائل الإعلام الجزائرية، دراسة ميدانية نحو اتجاهات أساتذة الإعلام المشاهدين لقاة البلاد tv الجزائرية ، تخصص إعلام واتصال، جامعة بسكرة، 2019.

– حرطاني كريمة ، بلعباس رجاء، تمثلات حارس البوابة في الاعلام الجديد–دراسة تحليلية لأنماط استهلاك المحتويات الإخبارية على الفاسبوك، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، تخصص صحافة مطبوعة والكترونية، إشراف: صالح فلاق شبرة، جامعة عبد الحميد بن باديس،مستغانم،2019،2018.

– دوادي شابحة، استخدام تكنولوجيات الاتصال الحديثة في تنمية المهارات الإعلامية لدى الصحفي الجزائري–شبكات التواصل الاجتماعي والهاتف النقال أنموذجا–،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص: اتصال، الإشراف: تيميزار فاطيمة ،جامعة المسيلة،2014/2013.

– ربيعة سولامي وآخرون، الصحافة الالكترونية في الجزائر وتحديات الممارسة الصحفية: جريدة الشروق الالكترونية أنموذجا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الاعلام والاتصال، تخصص: صحافة مكتوبة والكترونية، إشراف: عبد الرحمان كعواش، جامعة أحمد دراية، أدرار،2021،2020

– بن عورة فاطمة، شفاف صورية، واقع الاعلام الديني في القناة الفضائية الخاصة– دراسة ميدانية لمتتبعي حصة انصحوني على قناة النهار– ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر اكاديمي، ، تخصص وسائل الاعلام والاتصال ،الاشراف: العربي بوعمامة،جامعة عبد الحميد بن باديس،ستغانم،2017.

– فرحات مهدي، دور الصحافة المكتوبة في تكوين الرأي العام في الجزائر — جريدة الشروق اليومي" نموذجا –، مذكرة تخر لنيل شهادة الماجيستر، تخصص علوم الإعلام والاتصال، جامعة وهران،2010.

– قوراري عائشة، مساهمة شبكات التواصل الاجتماعية في صناعة الاخبار التلفزيونية، فاسبوك نموذجا–دراسة استطلاعية على عينة من مشاهدي قناة النهار، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، تخصص: وسائل الاعلام والمجتمع، الاشراف: العماري بوجمعة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2013/2012.

– مغزي سمية، حليمة سالم أمينة، أخلاقيات ممارسة مهنة الصحافة المكتوبة في الجزائر، دراسة ميدانية بجريدة الجمهورية – وهران – مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص اتصال وصحافة مكتوبة، جامعة عبدالحميد ابن باديس ، مستغانم ، 2016.

–يمينة بلعاليا، الصحافة الالكترونية في الجزائر: بين التحدي الواقع والتطلع نحو المستقبل، رسالة ماجستير ، تخصص ،إشراف: جمال بوعجيمي، جامعة الجزائر، أبريل 2006

ث) – مجلات ودوريات:

– إيكوفان شفيق، التكنولوجيات الحديثة و أزمة العلاقات الاجتماعية ، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية الاجتماعية، 2019.

– بشريف وهيبة ، أخلقة الممارسة المهنية للإعلام الجديد، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة باتنة 1، المجلد، العدد 5 ، قسم علوم الإعلام و الإتصال.2018/06/30.

– بوعكاز فريدة ، القائم بالاتصال في ضل بيئة الإعلام الجديد: التحديات، المصادر والأدوار، المجلة الجزائرية لبحوث الإعلام والرأي، المجلد 3، العدد 1 ، جوان.

– بلحاجي وهيبة، تحرير نشاط السمعي البصري في الجزائر بعد 2014: بين الحق في الإعلام و ضبط نشاط السمعي البصري، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المدرسة العليا للصحافة وعلوم الإعلام، المجلد 9، العدد 1،الجزائر،2016.

– حسناوي عبد الجليل ،أخلاقيات المهنة في ضوء قوانين الإعلام الجزائرية – دراسة وصفية وتحليلية لعينة من قوانين الإعلام– ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، المدرسة الوطنية العليا للصحافة و علوم الإعلام، المجلد ،08، العدد 27، الجزائر،2016.

– خديم خيرة ،دور مصادر شبكات التواصل الاجتماعي في بناء أجندات النشرات الإخبارية في القنوات الإخبارية العربية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 16،عدد 01،جامعة أحمد بن بلة وهران1، 2019.

– رمضان عبد المجيد، مفهوم المسئولية الاجتماعية للإعلام–قانون الاعلام الجزائري نموذجا– ،دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ،العدد 9، ورقلة ،جوان2013،.

- الزرن جمال، صحافة المواطن: المتلقي عندما يصبح مرسلا، المجلة التونسية لعلوم الاتصال، جامعة منوبة ،د.م، العدد 51-52،تونس،2009.

- زعيطي أمينة، "حرية ومسؤولية الصحافة الالكترونية في الجزائر في ضوء قانون الاعلام لسنة 2012- دراسة تحليلية مقارنة لقوانين الصحافة والنشر بالدول المغاربة تونس والجزائر والمغرب-"،المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، جامعة عبد الحميد بن باديس ،مجلد5،العدد 2،مستغانم 2018.

- شيخاني سميرة ،الإعلام الجديد في عصر المعلومات، مجلة جامعة دمشق، العدد 1و2،2010.

- صالحي دليلة، الواقع السوسيو مهني للمراسل الصحفي في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية،العدد10،جامعة الشهيد حمة لخضر،الوادي،2015.

- طه سارة جديد، الأخلاق والجامعة وفق ابستمولوجيا الفكر المركب لدى إدغار موران، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد8 ، العدد1، مخبر حوار الحضارات والمعرفة، جامعة باتنة-1- الجزائر، 2021/03/01.

- علاوة محمد ، أخلاقيات الصحافة ومبادئ العمل الإعلامي في الجزائر(قراءة تحليلية لقانون الاعلام 2012 وقانون السمعي البصري 2014)،مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة قاصدي مرباح، ، مجلد 12 ،العدد4، ورقلة، الجزائر، ،2020.

- بن عمار شهرزاد، الأداء الصحفي واخلاقيات الصحافة في ضل تطبيقات الويب الجديدة، مجلة الدولية للاتصال الاجتماعي،مجلد:3،العدد:1،جامعة عبد الحميد بن باديس،مستغانم،الجزائر،2016.

- عيادي منير، استخدام الصحفيين لمواقع التواصل الاجتماعي كمصادر للأخبار الفاسبوك و تويتر نموذجا- دراسة وصفية على عينة من صحفيي القطاع المرئي والمسموع والمكتوب في الجزائر، مجلة الرسالة الدارسات الإعلامية، جامعة العربي التبسي،مجلد01،العدد24، تيبازة، ديسمبر 2017.

– مكرتار خيرة ، دور حارس البوابة الإعلامية في ظل الإعلام الجديد، الساورة للدراسات الإنسانية و الاجتماعية، ، المجلد 8 العدد 5 ، بشار ،جوان 2017.

–نوي طه حسيم وآخرون، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين جودة الخدمة العمومية–الحكومة الذكية في الإمارات العربية المتحدة نموذجا–،مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة محمد بوضياف، العدد05 ،الجزائر،2018.

– يعقوب مليزي، بيران بن شاعة، القنوات الإخبارية بين الحرية الإعلامية و الالتزام بأخلاقيات المهنة الإعلامية، المجلد 6، العدد، 3 ،2019.

ج) – ملتقيات وندوات وأيام دراسية:

– نش عزوز ، **نظرية حارس البوابة**، محاضرات نظريات الإعلام و الاتصال، جامعة غرداية، 2019.

– باتريك بوتلور،"أخلاقيات الصحافة الجدل العالمي"، مركز الصحفيين الدولي،واشنطن،2003.

3) – مراجع أجنبية:

أ) – الكتب:

-Andrew BELSEY, Ruth Chadwick, Ethical issues journalism and the media, Routledge - Publisher of Professional & Academic Books, London, 1992.

- Nick COULDRY ,MIRCA MADIANOU, AMIT PINCHEVSKI, ETHICS OF MEDIA, Palagrave, Macmillan Publishing Company , LONDON.2013.

ب) – أطروحات جامعية:

- Silvina A.Acosta ,B.A,Latin American online journalism :An exploratory web-based survey for identifying international trends in print-affiliated sites ,In partial

fulfillment of the requirement for the degree of master of arts ,The university of Texas at Austin, December 2004.

4– مواقع الكترونية:

– حنان علال، منير عيادي، شبكات التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات الإخبارية في المؤسسة السمعية البصرية في الجزائر–الفاسبوك وتويتر نموذجا، دراسة ميدانية على عينة من صحفيي القنوات الجزائرية الخاصة، ملف (pdf) متوفر على الخط:

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/41747

شوهد يوم:2022/04/15،الساعة:12:11.

– عبد الرزاق بو القمح، في 12 نقطة ...هذه شروط ممارسة الصحافة الالكترونية بالجزائر، مقال متوفر على الخط :

https://www.echoroukonline.com/%D9%81%D9%8A-12-%D9%86%D9%82%D8%B7%D8%A9-%D9%87%D8%B0%D9%87-%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B7-%D9%85%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83

تاريخ الزيارة:2021/09/16،الساعة:20:37.